

الجمهورية التونسية  
وزارة الشؤون الاجتماعية  
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للأداء  
لمهمة الشؤون الاجتماعية  
لسنة 2023

سبتمبر 2022

الفهرس

	<b><u>المحور الأول : تقديم المهمة</u></b>
	1. استراتيجية المهمة
	2. برامج المهمة
	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
	<b><u>المحور الثاني : تقديم برامج المهمة</u></b>
	<b>برنامج الشغل و العلاقات المهنية</b>
	1. تقديم البرنامج
	2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء
	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
	<b>برنامج الضمان الإجتماعي</b>
	1. تقديم البرنامج
	2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء
	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
	<b>برنامج النهوض الإجتماعي</b>
	1. تقديم البرنامج
	2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء
	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
	<b>برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج</b>
	1. تقديم البرنامج
	2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء
	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
	<b>برنامج القيادة و المساندة</b>
	1. تقديم البرنامج

	2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء
	3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى
	<b>الملاحق</b>
	1. بطاقات المؤشرات
	2. بطاقات الفاعلين العموميين
	3. بطاقات إدراج مقارنة النوع الاجتماعي
	4. جداول خاصة بالبرامج

## المحور الأول: تقديم المهمة

## 1. استراتيجية المهمة:

تتمثل مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة عبر ترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفنائه وأجياله ودعم الرفاه الاجتماعي من خلال المساهمة في تكريس قيم العمل والتعويل على الذات في مجالات الشغل والعلاقات المهنية والصحة والسلامة المهنية والضمان الاجتماعي والنهوض بالفئات الضعيفة وذات الاحتياجات الخصوصية وتعليم الكبار والإحاطة بالجالية التونسية بالخارج من العمل على الحدّ من الفوارق بين الجنسين وتدعيم مقاربة النوع الاجتماعي في القطاع.

وتتنزل استراتيجية مهمة الشؤون الاجتماعية ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها الإتفاقيات الدولية في المجال الاجتماعي و مجال الشغل و العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة 2030 وجملة الوثائق المتعلقة باستراتيجيات مهمة الشؤون الاجتماعية وخاصة منها الاستراتيجية الوطنية للتنمية والإدماج الاجتماعي، مشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة والتونسيين بالخارج والاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتعليم غير النظامي إضافة إلى النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة والتي تمكن من تأطير وتوجيه التدخلات القطاعية لفائدة الفئات الاجتماعية في إطار ما تفرضه مبادئ حقوق الانسان .

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن تدخلات مهمة الشؤون الاجتماعية تشمل جزء هاماً من مكونات المجتمع فتيات ونساء وفتيان ورجال من خلال تدخلات الهياكل و المؤسسات الخاضعة لإشرافها على المستوى المركزي والجهوي والمحلي.

وتتميز مهمة الشؤون الاجتماعية في هذا الصدد بثناء المنظومة القانونية المعتمدة وطنياً ودولياً وتنوع الفئات الاجتماعية المتمتعة بخدماتها سواء تعلق الأمر بالفئات الهشة والمهمشة والفقيرة (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل، الأشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال الفاقدي السند والأطفال في نزاع مع القانون والأطفال في حالة خطر...) أو بالأجيرات والأجراء بالقطاع العام والقطاع الخاص إضافة إلى العاملات والعاملين في القطاعات غير المهيكلة والمنفعات والمنفعين بتدخلات هياكل الشغل والصحة والسلامة المهنية (زيارات التفقد) وتدخلات مؤسسات الضمان الاجتماعي (التغطية الاجتماعية بالنسبة للمنخرطين) إضافة إلى التونسيات والتونسيين المقيمين بالخارج وأفراد عائلاتهم المقيمة بالتراب التونسي إضافة إلى ثراء شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي. كما تتميز المهمة بتدخلاتها الأفقية وتقاطع خدماتها مع هياكل وزارية أخرى على غرار وزارة الصحة والتربية والمرأة والأسرة وكبار السن ...

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساساً في ضرورة ملائمة وسائل العمل المتاحة خاصة على مستوى تحسين المنظومات الإعلامية وتوفير المعطيات الإحصائية الضرورية خاصة تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي وآليات التنسيق بين السياسات العمومية الأفقية.

كما أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أنه يلاحظ أن معدل الفقر لا يزال يسجل ارتفاعاً كبيراً ليبلغ 15.2% تتوزع 10.1% بالوسط الحضري و 26% بالوسط الريفي كما يبلغ معدل الفقر المدقع 2.9%

تتوزع 1.2% بالوسط الحضري و 6.6% بالوسط الريفي (احصائيات المعهد الوطني للإحصاء - محين مارس 2021). وتسجل النسب الأعلى للفقر بمناطق الشمال الغربي والوسط الغربي خاصة. كما تعتبر أعلى نسب بمناطق حاسي الفريد (53.5%) و جدليان (53.1%) و العيون (50.1%) وتتميز المناطق الأكثر فقرا ببروز الظواهر الاجتماعية كالأمية والبطالة والانقطاع المدرسي إضافة إلى مظاهر العمالة الهشة خاصة لدى الفئات من الفتيات والنساء. حيث تبلغ نسبة البطالة 15.3% تتوزع 13.1% رجال و 20.1% نساء، كما تبلغ نسبة الأمية لدى الإناث والذكور في الوسط البلدي 12.9% وترتفع في الوسط غير البلدي لتصل إلى 29.5%. لذا، تعمل مهمة الشؤون الاجتماعية على تحسين المؤشرات الاجتماعية للفئات الضعيفة من خلال المساهمة في التقليل من نسب الفقر والأمية والتقليل من عجز صناديق الضمان الاجتماعي إضافة إلى استقطاب القطاع غير المهيكل للانخراط في المنظومة الاجتماعية وتوطيد العلاقات والإحاطة بالتونسيات والتونسيين بالخارج وعائلاتهم.

وبناء على نتائج التشخيص ولتذليل الصعوبات آفة الذكر تم تحديد المحاور الإستراتيجية التالية:

- ✓ تطوير العلاقة الشغلية وتدعيم ظروف العمل اللائق والسلم الاجتماعي عبر تحيين المنظومة التشريعية في مجال الشغل ومزيد تفعيل وتعميم هيكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسات إضافة الى مواصلة مسار المفاوضات الاجتماعية ومتابعة الرقابة على ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية.
- ✓ تطوير التغطية الاجتماعية وتحسين خدمات الصناديق الاجتماعية والعمل على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي والحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي.
- ✓ دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والنهوض بالفئات الضعيفة والهشة وذات الاحتياجات الخصوصية وبلورة وتنفيذ برامج لإدماجها وتطوير آليات الدفاع الاجتماعي ومراجعة مسار استراتيجيات محو الأمية وتطوير مردوديتها.
- ✓ تدعيم سياسات الهجرة والإحاطة بالتونسيين بالخارج وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،

## 2. برامج المهمة:

تم تفريع مهمة "الشؤون الاجتماعية" إلى خمس برامج وهي:

- ✓ **برنامج الشغل والعلاقات المهنية:** يعنى أساسا بتنظيم العلاقات المهنية وتدعيم مقومات الحوار الاجتماعي بين أطرافها عبر مأسسة هذا الحوار قصد إرساء السلم الاجتماعي ومراقبة تطبيق تشريع الشغل والحرص على توفير ظروف الصحة والسلامة المهنية بأمكان العمل،
- ✓ **برنامج الضمان الاجتماعي:** يهدف إلى ضمان الحق في التغطية الاجتماعية مع الحرص على ضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وضمان التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي

عبر توفير خدمات ذات جودة عالية للمضمونيين الاجتماعيين سواء من حيث الأجال أو نوعية الخدمات المسداة أو تقريبا من المضمون الاجتماعي،

✓ **برنامج النهوض الإجتماعي** : يعنى برنامج النهوض الاجتماعي بالفئات الهشة وذات الإحتياجات الخصوصية و غير المتكيفة إجتماعيا وذلك عبر العمل على توفير مقومات العيش الكريم سواء من خلال المساعدات الإجتماعية أو عبر خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع العمل على تحقيق الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي لهاته الفئات،

✓ **برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج**: يعنى هذا البرنامج بالإحاطة الاجتماعية بالجالية التونسية المقيمة بالخارج والعمل على ضمان التغطية الاجتماعية ببلدان الإقامة وتعزيز صلتهم بالبلاد التونسية وتدعيم مساهمتهم في التنمية في إطار مقاربة تشاركية تضم كافة المتدخلين في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج،

✓ **برنامج القيادة والمساندة**: هو برنامج أفقي تتمثل مهمته في توفير خدمات الدعم والمساندة لبقية البرامج العملياتية عبر التوظيف الأنجع للموارد البشرية والمادية المتاحة تطبيقا لمقومات الحوكمة الرشيدة و التصرف التقديري في الموارد.

### 3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة :

#### جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2023 (2)	ق م 2022 (1)	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1) - (2)			اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
20.2%	47020	279720	232700	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
20.2%	47020	279720	232700	اعتمادات التعهد	
23.32%	4829	25529	20700	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
23.32%	4829	25529	20700	اعتمادات التعهد	
40.54%	792427	2747027	1954600	اعتمادات الدفع	نفقات التدخلات
40.54%	792427	2747027	1954600	اعتمادات التعهد	
1484.2%	97660	104240	6580	اعتمادات الدفع	نفقات الاستثمار
675.47%	101321	116321	15000	اعتمادات التعهد	
		-	-	اعتمادات الدفع	نفقات العمليات المالية
		-	-	اعتمادات التعهد	
<b>42.53%</b>	<b>941937</b>	<b>3156517</b>	<b>2214580</b>	اعتمادات الدفع	المجموع
<b>42.53%</b>	<b>945597</b>	<b>3168597</b>	<b>2223000</b>	اعتمادات التعهد	

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية



**جدول عدد 2:**

**تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023**

**حسب البرامج**

(الوحدة:ألف دينار)

التطور		تقديرات 2023 (2)	ق م (1) 2022	البرامج
النسبة %	المبلغ (1) - (2)			
26.33%	6441	30901	24460	اعتمادات التعهد
29%	6961	30961	24000	اعتمادات الدفع
54.12%	547625	1559399	1011774	اعتمادات التعهد
54.12%	547625	1559399	1011774	اعتمادات الدفع
34.19%	371773	1458854	1087081	اعتماداتالتعهد
34.44%	374314	1460874	1086561	اعتماداتالدفع
31.87%	9682	40054	30372	اعتمادات التعهد
31.87%	9682	40054	30372	اعتمادات الدفع
10.53%	6414	67308	60894	اعتمادات التعهد
9.97%	7014	77308	70294	اعتمادات الدفع
<b>42.53%</b>	<b>941937</b>	<b>3156517</b>	<b>2214580</b>	اعتمادات التعهد
<b>42.53%</b>	<b>945597</b>	<b>3168597</b>	<b>2223000</b>	اعتمادات الدفع

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

- تحليل اهم التطورات التي طرأت على تقديرات الاعتمادات لسنة 2023 :

بلغت تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2023 ( 3168.597 أد ) مقابل

2223.000 أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 945.597 اد تمثل نسبة 42,5%

## 1- التأجير:

بلغت تقديرات نفقات التأجير لسنة 2023 : 279.720 أد مقابل 232.700 أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 47.020 أد تمثل نسبة تطور بـ 20,2% . ويفسر الفارق بين تقديرات سنة 2023 واعتمادات سنة 2022 بـ :

- ✓ تصوّر مشروع تصويب منظومة الدعم وما يتطلبه من زيادة في المنحة المخصصة لسلك الاخصائيين الاجتماعيين وتدعيمه بانتدابات جديدة .
- ✓ الانعكاس المالي للزيادة في منحة تأجير مدرسي تعليم الكبار.
- ✓ تغطية الانعكاس المالي لتعديل سعر الصرف بالنسبة لاعوان ديوان التونسيين بالخارج وللإحداثيات الجديدة وتوسيع شبكة تدخلات الملحقين الاجتماعيين ومديري المراكز الاجتماعية والثقافية .
- ✓ تخصيص اعتمادات لتغطية نفقات تأجير أعوان معهد الصحة والسلامة المهنية .

## 2- التسيير:

بلغت تقديرات نفقات التسيير لسنة 2023 : 25.529 أد مقابل 20.700 أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 4.829 أد تمثل نسبة تطور بـ 23,3% . وتعزى الزيادة الحاصلة ضمن نفقات التسيير خاصة في:

- ✓ الترفيع في الإعتمادات المخصصة لتسيير مصالح الوزارة مركزيا وجهويا نتيجة ارتفاع نسبة التضخم وسعر الصرف وأسعار المواد الإستهلاكية.
- ✓ تنفيذ مشروع تصويب منظومة الدعم وما يتطلبه من توفير وسائل مادية.
- ✓ إعداد مشروع الاستراتيجية الاتصالية للوزارة وضرورة توفير مستلزمات تقنية وإدارية .

## 3- التدخلات:

بلغت تقديرات نفقات التدخلات لسنة 2023 : 2747.027 أد مقابل 1954.600 د سنة 2022 أي بزيادة قدرها 792.427 د تمثل نسبة تطور بـ 40,5% وتفسر الزيادة في الترفيع أساسا في النفقات التالية :

- ✓ التدخلات في ميدان الضمان الاجتماعي على غرار مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية ، منحة تكميلية لفائدة أصحاب الجرايات الدنيا التعديل الآلي للجرايات ..
- ✓ التدخلات في ميدان النهوض الاجتماعي ( المنح القارة المسندة للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل وجميع النفقات المرتبطة بهذه الفئات، برنامج عملة الحضائر ، بعث مشاريع صغرى

- لفائدة العائلات المعوزة لدعم الادمج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة، مشاريع  
للنهوض بالأشخاص المعوقين ومجالات الطفولة الفاقدة للسند العائلي ...)
- ✓ تدخلات اجتماعية لدعم الحماية الاجتماعية في إطار قرض من البنك الدولي للإنشاء  
والتعمير
- ✓ تدخلات في إطار تطوير وتدعيم تدخلات المهمة والنهوض بها (إعداد مشروع  
الاستراتيجية الاتصالية للوزارة ، تدعيم تعاونية موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية ...)

#### 4 - الإستثمار:

قدرت نفقات الاستثمار لسنة 2023 بـ 116.321 أذ مقابل 15.000 أذ سنة 2022 ويفسر هذا  
التطور بـ :

- ✓ استكمال إنجاز المشاريع والبرامج المتواصلة وتدعيم هياكل المهمة بوسائل العمل المادية  
الضرورية من تجهيزات مختلفة وتجهيزات إعلامية ووسائل نقل .
- ✓ تهيئة وصيانة مراكز العمل لتوفير ظروف العمل الملائمة وتقديم الخدمات في أحسن  
الظروف.
- ✓ البدء بتنفيذ خطة تصويب الدعم تبعا لما تم الاتفاق عليه خلال المجلس الوزاري المنعقد  
بتاريخ 14 أبريل 2022 والذي تم خلاله تكليف وزارة الشؤون الاجتماعية بقيادة مشروع  
منصة توجيه الدعم وهو ما يتطلب توفير تجهيزات مادية ضرورية للشروع في عملية  
التصويب .
- ✓ الشروع في إعداد مشروع الاستراتيجية الاتصالية للمهمة .

## ب- إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

بيان توزيع الإعتمادات الخاصة بالمهمة حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة على المدى المتوسط بالإعتماد على الجدولين التاليين:

### جدول عدد 3:

#### إطار النفقات متوسط المدى (2023- 2025):

#### التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	ق م 2022	إنجازات 2021	البيان
296755	288112	279720	232700	225385	نفقات التأجير
28145	26805	25529	20700	22457	نفقات التسيير
3028597	2884378	2747027	1954600	1978222	نفقات التدخلات
16053	26495	116321	15000	9006	نفقات الاستثمار
-	-	-	-	-	نفقات العمليات المالية
<b>3369550</b>	<b>3225790</b>	<b>3168597</b>	<b>2223000</b>	<b>2234870</b>	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
<b>3372744</b>	<b>3228984</b>	<b>3171791</b>	<b>2226194</b>	<b>2234870</b>	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

\* بلغت تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023 : 3168.597 أد وبلغت تقديرات سنة 2024 ما يناهز 3225.790 أد في حين بلغت التقديرات لسنة 2025 : 3369.550 أد ويعزى هذا التطور إلى تدعيم التدخلات الاجتماعية في إطار السياسة الاجتماعية للدولة ومساندة الفئات الاجتماعية الهشة والترفيح سنويا في عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي وخاصة توجيه منظومة الدعم إلى مستحقيها والمحافظة على التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية من خلال إحداث الحساب الخاص بتنويع مصادر أنظمة الضمان الاجتماعي والتعديل الآلي للجرايات ....

## جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى(2023-2025)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة:ألف دينار)

تقديرات	تقديرات	تقديرات	ق م	إنجازات	البيان
2025	2024	2023	2022	2021	
34165	31848	30961	24000	24106	برنامج 1: الشغل والعلاقات المهنية
1718993	1637210	1559399	1011774	909285	برنامج 2: الضمان الاجتماعي
1504481	1437594	1460874	1086561	1214929	برنامج 3: النهوض الاجتماعي
42884	41444	40054	30372	29293	برنامج 4: الهجرة والتونسيين بالخارج
69027	77694	77308	70294	57258	برنامج 9: القيادة والمساندة
<b>3369550</b>	<b>3225790</b>	<b>3168597</b>	<b>2223000</b>	<b>2234871</b>	<b>المجموع</b>

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

\* من خلال توزيع الاعتمادات بين البرامج تتضح استراتيجية المهمة في دعم وتطوير السياسة الوطنية في المجال الاجتماعي وتحقيق أهداف السياسة العمومية خاصة على مستوى برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي من خلال تطور نفقات التدخلات التي تمثل نسبة 86,35% من مجموع تقديرات المهمة لسنة 2023 .

\* تحتل بقية برامج المهمة ( الشغل والعلاقات المهنية ، الهجرة والتونسيين بالخارج والقيادة والمساندة) أهمية في تطوير استراتيجيتها من خلال مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق السلم الاجتماعي وانخراط الجالية التونسية بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني ومرافقة برنامج القيادة والمساندة لمختلف البرامج لتوفير وسائل العمل المادية والتقنية وتعصير الخدمات الإدارية وتدعيمها الشأن الذي أفضى إلى تطور التقديرات على مدى السنوات 2023-2024-2025 حتى تتمكن هذه البرامج من تنفيذ سياستها العمومية وتحقيق الأهداف المبرمجة.

## المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

**برنامج : الشغل والعلاقات المهنية**

**إسم رئيس البرنامج : السيد شكري والي**

**تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج : 14 أفريل 2022**

## 1- تقديم البرنامج :

تولي مهمة الشؤون الاجتماعية مكانة متميزة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية باعتبار الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. و تعمل هياكل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على ضمان توفر مقومات العمل اللائق واستقرار السلم الاجتماعي طبقا لمقتضيات الفصل 46 من الدستور وذلك عبر المساهمة في الحد من النزاعات الجماعية مما يعزز قدرة العاملات والعمال على النهوض بالإنتاج كما ونوعا مع ضمان سلامتهم وصحتهم وتمتعهم بالحماية والرفاه الاجتماعي (**الهدف 8 والهدف 10** للتنمية المستدامة 2030 )، وضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الشغل كما نصت عليه الاتفاقيات الدولية التابعة لمنظمة العمل الدولية، واتفاقية العمل العربية عدد 7 والاتفاق القطري لبرنامج العمل اللائق الممضى بين وزارة الشؤون الاجتماعية والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سنة 2017 (PPTD).

وتعتبر من اهم نقاط قوة البرنامج :

- **استهدافه** فئة الاجراء بالقطاعات العام والخاص، والعاملين في أنشطة الاقتصاد غير المنظم، والمنفعين بتدخلات هياكل التفقد وتفقد طب الشغل من خلال زيارات التفقد والمراقبة.
- **تمثيليته** المنتشرة جهويا ومحليا لهياكل تفقد الشغل وهياكل تفقد طب الشغل من خلال تفرعها الى 25 قسم تفقدية الشغل والمصالحة و25 قسم لتفقدية طب الشغل والسلامة المهنية و69 وحدة محلية لتفقدية الشغل.
- **التنسيق** المنتظم مع المتدخلين من ذلك المجلس الوطني للحوار الاجتماعي ومعهد الصحة والسلامة المهنية.

إلا أنه يلاحظ عدة نقاط ضعف بالبرنامج تؤثر على مستوى نجاعة خدماته وخاصة منها:

- **غياب** التنسيق بين هياكل البرنامج وبعض الهياكل المتدخلة الأخرى (مصالح الضمان الاجتماعي ومصالح المراقبة المالية والهياكل القضائية وكل من يتقاطع في العمل وتوفير المعطيات والاحصائيات مع هياكل البرنامج).
- **عدم تفعيل** وتنشيط المجلس الوطني للحوار الاجتماعي للقيام بالادوار المنوطة بعهدته.

وتجدر الإشارة إلى أن التطورات المتسارعة التي يشهدها عالم العمل اليوم وما انتجته من تداعيات سلبية مثل استفحال مظاهر التشغيل الهش واشكال التمييز والعنف والاتجار بالبشر، تقتضي صياغة رؤية متجددة للبرنامج قصد دعم ما انجز في ارساء مكونات العمل اللائق، وذلك عبر وضع استراتيجيات متعددة الأنشطة والتدخلات للتصدي لأشكال عدم المساواة في الاجر والجنس والقضاء على كل اشكال التشغيل الهش لبعض الفئات (العملة الأجانب، والعاملات



الفلاحيات، والعاملين بوحدات الاقتصاد غير المنظم، وتشغيل الأطفال) و مكافحة الاتجار بالبشر لارتباطه بالعمل الجبري ومكافحة اشكال العنف ضد المرأة بالوسط المهني (تطبيقا للقانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 والقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017) اضافة الى النهوض بالحوار الاجتماعي داخل المؤسسة وتعزيز الإحاطة بالمؤسسات الأجنبية ومساعدة العمال والمؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية.

وتتوسع هذه الاستراتيجية لتشمل ضرورة العمل على تحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية في كل الأنشطة والقطاعات دون استثناء وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مزيد تعميم خدمات طب الشغل وإرساء ثقافة السلامة المهنية.

وتتمثل أهم تدخلات البرنامج على المدى المتوسط في :

- ✓ ضمان انفاذ قوانين العمل واحترام التشريع الاجتماعي والحد من النزاعات الجماعية
- ✓ تحسين علاقات العمل والتصدي لأشكال التشغيل الهش ودفع النمو والانتاجية
- ✓ تفعيل وإدارة الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج.
- ✓ النهوض بالصحة والسلامة المهنية من خلال تطوير المنظومة التشريعية والترفيغ في التغطية بخدمات طب الشغل وتحسينها في القطاعين العام والخاص.
- ✓ توفير مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية وتحفيز الاستثمار في إطار مناخ تنافسي سليم.

ويشتمل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على ثلاث هياكل مركزية وهي الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية ووحدة الإحاط بالمستثمرين والإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية إضافة إلى هيكل إستشاري وهو المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

كما يشتمل البرنامج على تمثيلات جهوية وهي هياكل تفقد الشغل وتفقد طب الشغل والسلامة المهنية والتي تنفرع الى 25 قسم تفقدية الشغل والمصالحة و25 قسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية إضافة الى 69 وحدة محلية لتفقدية الشغل والمصالحة.

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

#### الهدف 1-1: ضمان توفر شروط العمل اللائق:

يساهم هذا الهدف في التخفيف من التوتر داخل المؤسسة الاقتصادية والتخفيض من عدد النزاعات الفردية والجماعية وتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية، كما يساهم في تحسين موارد الصناديق الاجتماعية والمصالح الجبائية ويعزز مبدأ المنافسة النزيهة.

#### ✓ المؤشر 1-1-1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد :

يعتبر مؤشر نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد مقياسا احصائيا وكميا ونوعيا ذو بعد اقتصادي واجتماعي ويرتكز على بيانات تتكون من ارقام واحصائيات وقياسات للفئة المستهدفة وهو معيار لتقييم أداء البرنامج وقياس مدى بلوغ الهدف بطريقة موضوعية لاتخاذ القرارات المناسبة بخصوص السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية للمهمة ككل.

وقد تم اعتماد هذا المؤشر استنادا على خصائصه الهامة وهي: الدقة (احصائيات العمال بطرق دقيقة)، التوافق مع الهدف (ضمان العمل اللائق لهذه الفئة) واستيعاب التغييرات التي تكون عادة موثقة ومثبتة ببطاقات الزيارة (زيادة او انخفاض في عدد العملة المشمولين مرفوعة بتحليل وتفسير: مثال ارتفاع عدد العملة المشمولين بالزيارة (طب الشغل) خلال جائحة كوفيد).

كما تم اعتماده بهدف تقييم مدى تغطية زيارات التفقد للشغالين الخاضعين لمجال تدخل هياكل تفقدية الشغل والمصالحة وهياكل تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية ولتدعيم تطبيق الاحكام التشريعية والترتيبية الضابطة لعلاقات الشغل او المنجرة عنها في كل مجالات النشاط في القطاعين العام والخاص ولاحقا في القطاع الفلاحي.

#### ✓ تقديرات المؤشر 1-1-1:

التقديرات			2022	الإنجازات		الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021			
%56	%54	%52	%49	%44.12	%	<b>المؤشر 1.1.1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (قيمة تراكمية valeur cumulative)</b>	
%58	%56	%54	%52	%48.83	%	مؤشر فرعي 1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل	
%52	%50	%48	%46	%39.40	%	مؤشر فرعي 2: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية	

ان توقع ارتفاع مؤشرات نسبة الاجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل وتفقد طب الشغل للسنوات 2023 و2024 و2025 يعود الى الرؤية الجديدة لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية التي بمقتضاها سيقع استهداف العاملات الفلاحيات وعمال الاقتصاد غير المنظم والعملة الوافدين من جنوب الصحراء(الأجانب) والحد من كل اشكال الميز في الجنس والعنف في الوسط المهني وهو ما يستوجب حملات متعددة الأطراف وواسعة النطاق تتضمن التحسيس والتوعية والنصح والإرشاد والتعريف بالتشريعات .

ويشترط لتوفير عوامل النجاح لهذه الرؤية برمجة دورات تكوينية خاصة بمتفقد الشغل والأطباء متفقد الشغل في مواضيع تهم المسؤولية المجتمعية للمؤسسة والتقييس NORMALISATION وتقنيات التواصل والإقناع بما من شأنه ان يرفع من المؤشرات من ناحية (عدد العملة المستهدفين) كما يمكن ان يوفر موارد جديدة للبرنامج وللوزارة ككل.

**جدول عدد 1:****الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية**

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف: ضمان توفر شروط العمل اللائق	المؤشر: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد	%52	ن 1: القيادة في مجال الرقابة وتطبيق تشريع الشغل	4639.575	- متابعة تطبيق الاحكام القانونية الجديدة التي دخلت حيز التطبيق (عملة المنازل). - تدعيم العمل مع أطراف الشراكة في إطار مكافحة التمييز واللامساواة بين الجنسين في الحقوق والتصدي لأشكال التشغيل الهش (الأطفال)، الأجانب، النساء، المعوقين، عاملات القطاع الفلاحي، وعمال وعاملات القطاع غير المنظم)
			ن 2: الرقابة والمصالحة	16463.842	- دعم آليات الوقاية من نزاعات العمل عبر مزيد تدعيم الحوار وتنشيط اللجان الاستشارية بالمؤسسات. - صياغة ادلة إجرائية تتضمن طرق انفاذ القوانين المستجدة التي وسعت في مهام متفقد الشغل على غرار الأشكال الجديدة للتشغيل (العمل عن بعد، التجارة عبر المنصات الافتراضية) وقانون الاتجار بالبشر وقانون مكافحة العنف ضد المرأة وقانون الإجراءات الجماعية للشركات.
			ن 3: التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي	900.000	تنشيط الحوار الاجتماعي والتركيز على القضايا المستجدة (تداعيات جائحة كوفيد، تشغيل الأجانب، النوع الاجتماعي وأشكال الميز) - تحسين الحوار الاجتماعي عبر تبني الممارسات الجيدة للحوار في مكان العمل وهي (احترام الاحكام القانونية، وضع سياسة تشاورية داخلية شفافة وضع سياسة تكوين فعالة وذات صلة، اشراك الشغالين في صنع القرار، الاهتمام بجودة الحياة في العمل، وجود قيم مشتركة، إرساء علاقات شغلية بناءة بالمؤسسة. - اشراك الشركاء الاجتماعيين في استراتيجية الموارد البشرية للمؤسسة بصفتهم أطراف رئيسية في تهيئة الظروف الملائمة للحوار الاجتماعي. - تعزيز علاقات التعاون بين جهاز تفقد الشغل والشركاء الاجتماعيين.

<p>وضع استراتيجية وطنية للوقاية من الاخطار المهنية وبرامج وطنية بالاعتماد على النتائج الإحصائية للخارطة الوطنية للاخطار المهنية. رقمنة أنشطة الإدارة العامة لتفقد الشغل والسلامة المهنية واقسامها الجهوية.</p>	<p><b>509.7354</b></p>	<p>ن 4: القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية</p>			
<p>اعداد وتنفيذ برامج جهوية للوقاية من الاخطار المهنية. تعزيز ثقافة الوقاية من الاخطار المهنية لدى أطراف الإنتاج عبر تنشيط لجان الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات.</p>	<p><b>4448.245</b></p>	<p>ن 5: تفقد طب الشغل والسلامة المهنية</p>			
<p><b>30961.397</b></p>	<p><b>المجموع</b></p>				

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025:

#### جدول عدد 2 تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2023 (2)	ق م (1) 2022	انجازات 2021	بيانات النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
%28	6046	27646	21600	21575	نفقات التأجير
%25	425	2125	1700	1933	نفقات التسير
%46.7	70	220	150	129	نفقات التدخلات
%76.4	420	970	550	1068	نفقات الاستثمار
		-	-	-	نفقات العمليات المالية
<b>%29</b>	<b>6961</b>	<b>30961</b>	<b>24000</b>	<b>24106</b>	<b>المجموع</b>

بلغت تقديرات ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2023 بـ 30.961 أد مقابل 24.000 أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 6.961 أد تمثل نسبة 29 % وقدرت سنة 2024 بـ 31.848 أد و 34.165 أد سنة 2025 .

**جدول عدد 3:**  
**إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)**  
**التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	ق م 2022	إنجازات 2021	البيان
29330	28476	27646	21600	21575	نفقات التأجير
2343	2231	2125	1700	1333	نفقات التسيير
243	231	220	150	129	نفقات التدخلات
2250	910	970	550	1068	نفقات الإستثمار
-	-	-	-	-	نفقات العمليات المالية
<b>34165</b>	<b>31848</b>	<b>30961</b>	<b>24000</b>	<b>24106</b>	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
<b>34165</b>	<b>31848</b>	<b>30961</b>	<b>26000</b>	<b>26106</b>	<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

- ✓ تعزى الزيادة في نفقات تأجير البرنامج إلى الانعكاس المالي لعملية انتداب 25 متفقد شغل وتحمل البرنامج نفقات تأجير أعوان معهد الصحة والسلامة المهنية
- ✓ ويساهم تطور نفقات التأجير في ارتفاع مباشر لمؤشر عدد زيارات التفقد وعدد العملة والمؤسسات المشمولين من خلال تعزيز التعطية بخدمات الرقابة وضمان سرعة التدخل والتفاعل والانجاز بشكل استباقي (من ذلك السرعة في إدارة النزاعات).
- ✓ تفسر الزيادة في نفقات التسيير بتحمل نفقات تسيير معهد الصحة والسلامة المهنية (370أد) والترفيح النسبي في نفقات تسيير النشاط عدد 4 ( الرقابة والمصالحة ) من خلال أقسام ووحدات تفقدية الشغل والنشاط 5 ( تفقد طب الشغل والسلامة المهنية ) من خلال أقسام طب الشغل والسلامة المهنية باعتبار أنّ تنفيذ السياسة العمومية للبرنامج تتم على المستوى الجهوي من خلال هذين النشاطين .
- ✓ كما يعود ارتفاع نفقات التسيير الى كلفة التعامل مع متطلبات إدارة جائحة كوفيد 19 وتداعياتها وكذلك الى ارتفاع مؤشر الأسعار والتضخم
- ✓ تطورت تقديرات نفقات استثمار البرنامج لاستكمال مشاريع بناء وحدات محلية لتفقد الشغل والمصالحة وتدعيم البرنامج بوسائل نقل أساسا على المستوى الجهوي للقيام بزيارات ميدانية لتفقد الشغل وتفقد ظروف الصحة والسلامة المهنية في إطار العمل على الهدف الاستراتيجي : ضمان توفر شروط العمل اللائق .

برنامج : الضمان الاجتماعي

إسم رئيس البرنامج : السيد نادر العجابي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج : 08 أبريل 2022



## 1- تقديم البرنامج :

يحتل قطاع الضمان الاجتماعي مكانة متميزة ضمن السياسات الاجتماعية لمختلف الدول سواء منها المتقدمة أو في طور النمو باعتبار دوره البارز في تحسين مستوى عيش الأفراد والأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي. وتعد التغطية الاجتماعية في تونس جزءاً لا يتجزأ من الحقوق الاجتماعية للإنسان باعتبارها تقوم على النظام التوزيعي فهي تركز في جوهرها مبدأ التضامن الوطني وتعزز أواصر التكافل والتآزر بين مختلف الفئات والأجيال.

وتتنزل استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها **العقد الاجتماعي وتوصية منظمة العمل الدولية عدد 202** لسنة 2012 إضافة إلى **أهداف التنمية المستدامة 2030** وخاصة منها الهدف 1 و 5 و 10.

كما يكتسي قطاع الضمان الاجتماعي في تونس أهمية كبرى كأحد الركائز الأساسية للسياسة الاجتماعية المتبعة باعتبار دوره التديلي في امتصاص الأزمات والحد منها بالنظر الى حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة. وتتجلى أهميته كضرورة اجتماعية لتدعيم الاستقرار الاجتماعي والمحافظة عليه من خلال دوره في توفير دخل قار لنسبة هامة من التونسيين والوقاية من الفقر والتقليص منه وتذليل الفوارق بين فئات المجتمع بصفة تمكن من الإدماج الاجتماعي وحفظ كرامة الفرد هذا إضافة الى مساهمته الهامة في النهوض بالتشغيل ومعاودة البرامج الوطنية للتنمية.

وقد تطورت منظومة الضمان الاجتماعي بمرور الزمن ضمن أطر استراتيجية عامة تركز على المبادئ والمحاور التالية:

- توسيع التغطية الاجتماعية تدريجيًا لتشمل كافة السكان النشيطين مع العمل على تحسين التغطية الفعلية للفئات المشمولة قانوناً،
- تحسين المنافع المسداة،
- الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي على المدى القصير والمتوسط والطويل،
- مؤازرة المجهود الوطني للتنمية ومساندة السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية لا سيما فيما يتعلق بالتشغيل والاستثمار والإحاطة الاجتماعية،
- إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصناديق الاجتماعية وفق المبادئ التوجيهية لمكتب العمل الدولي والتجارب الناجحة في المجال وذلك قصد تحسين نوعية الخدمات المسداة للمؤمنين الاجتماعيين ومزيد التحكم في تكاليف التصرف.

وتبرز أهمية قطاع الضمان الاجتماعي كرافعة من رافعات التنمية في تطور نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاعين العمومي والخاص حيث بلغت %83,7 سنة 2020، كما يسدي قطاع الضمان الاجتماعي خدماته لفائدة 4433164 مضمون اجتماعي دون احتساب أولي الحق منهم، كما يمثل الحجم الجملي للمنافع التي يقدمها قطاع الضمان الاجتماعي لفائدة المضمونين ولأفراد عائلاتهم أكثر من %11,4 من الناتج الداخلي الخام.

كما برزت أهمية هذا القطاع في دوره التعديلي لامتناس الأزمات الاقتصادية والإجتماعية حيث ساهم في الحد من تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19" وتم اتخاذ عدة إجراءات من أهمها تمكين المؤسسات المتضررة بصفة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل من تأجيل دفع المساهمات المحمولة على الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي ودون توظيف خطايا تأخير بعنوان هذا التأجيل كما تم إسناد منح استثنائية وظرافية بعنوان فترات التوقف المؤقت عن النشاط بمفعول تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل لفائدة إجراء المؤسسات ولفائدة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات المنجزة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل وجدولة أصل الدين المتخذ بذمة المؤسسات العاملة في بعض القطاعات والمتعلق بالمساهمات في نظام الضمان الاجتماعي والإعفاء من خطايا التأخير عند خلاص أصل الدين واحترام الجدولة.

كما ساهم في معاضدة مجهود الدولة لتجاوز الوضع الاستثنائي الذي تمر به البلاد وذلك بتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم لتمكين المؤسسات الاقتصادية من تجاوز الصعوبات التي تمر بها.

إن بلوغ أهداف الضمان الاجتماعي والمتمثلة في شمولية التغطية الاجتماعية لمختلف الفئات العاملة وذويهم، وتحسين الخدمات بما يتماشى مع تطوّر الحاجيات وتحقيق العدالة الاجتماعية مرتبط أشد الارتباط ببناء نظام ضمان اجتماعي متوازن ماليًا وقادر على الإيفاء بالتزاماته على المدى البعيد.

وفي هذا الإطار، تعتبر المحافظة على التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية أهم التحديات الماثلة أمام قطاع الضمان الاجتماعي اليوم باعتبارها خير ضامن لديمومة هذه الأنظمة والحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا المجال وتواصلها للأجيال الحاضرة والمستقبلية. وقد شهدت منظومة الضمان الاجتماعي خلال العشرية الأخيرة عدة ضغوطات مالية أصبحت أكثر حدة خلال السنوات الأخيرة خاصة على مستوى أنظمة التقاعد.

ويعود اختلال التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي بالأساس الى سلسلة النتائج السلبية التي سجلتها أنظمة الجرايات سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص. وقد كان للتأثير المزدوج

للتحولات الديمغرافية والوضع الاقتصادي الصعب (تراجع الاستثمار وإحداثيات مواطن الشغل) تأثيراً كبيراً على الأنظمة إذ تزايد عدد المنتفعين بجرّاية بنسق أرفع من تزايد عدد المنخرطين النشيطين مما ساهم في تراجع المؤشر الديمغرافي (عدد النشطين لكل منتفع بجرّاية) خلال الفترة المتراوحة بين 1990 و 2020 من 6,2 إلى 2,9، كما تطورت كلفة التقاعد المبكر في القطاع الخاص الذي يمثل حوالي 25% من عدد المنتفعين و38% من أعباء التقاعد (53% من حالات التقاعد المبكر هي لأسباب اقتصادية).

كما سجل تنامي القطاع الموازي واستفحال ظاهرة التهرب والتحويل الاجتماعي حيث تقدر كتلة الأجور الخاضعة للضمان الاجتماعي وغير المصرح بها للصندوق سنوياً بـ 30% من كتلة الأجور الخاضعة مما انجر عنه نقص في المساهمات يقدر بـ 500 مليون دينار، كما سجّل تزايد في عدم التصريح بالأجور أو النقص في التصريح بالأجور (35% من الأجراء المصرح بهم يتقاضون أجر أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون و62% يتقاضون أجراً أقل من مرتين الأجر الأدنى المهني المضمون).

ويشتمل برنامج الضمان الاجتماعي على هيكل مركزي وهو الإدارة العامة للضمان الاجتماعي كما يشتمل البرنامج على أربع فاعليين عموميين وهم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية و الصندوق الوطني للتأمين على المرض إضافة إلى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

#### الهدف 1-2:المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:

يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص ونظام التأمين على المرض. وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

- ✓ على المدى القصير، مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،
- ✓ على المدى المتوسط والبعيد، الاستدامة المالية للأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

#### - المؤشرات:

#### ✓ المؤشر 1-1-2: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل (الأعباء / المداخيل)

يهدف هذا المؤشر الى مقارنة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر. كما يهدف الى متابعة مدى ملائمة الأعباء الخاصة بأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص ونظام التأمين على المرض للمدخيل الخاصة بكل نظام

#### ✓ تقديرات المؤشر 1-1-2:

التقديرات			2022	الإجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
<b>الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</b>						
% 141	% 140	% 139	% 143	% 139	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 172	% 171	% 170	% 176	% 173	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات
<b>الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية</b>						
% 119	% 118	% 116	% 120,2	% 105	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 119	% 118	% 117	% 120,5	% 106,7	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات
<b>الصندوق الوطني للتأمين على المرض</b>						
% 87.74	% 86.42	% 84,57	% 83,04	% 86,23	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 94.66	% 93.29	% 91,14	% 89,9	% 91,88	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض

تؤكد كل مؤشرات على مدى الثلاث سنوات القادمة المنحى السلبي لمؤشر التوازن بين الأعباء والمدخيل نتيجة الصعوبات المالية التي يواجهها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية ولا سيما فيما يتعلق بأنظمة الجرايات. وقد أثر ذلك سلبًا على صندوق الوطني للتأمين على المرض الذي يتعرض لضغوط شديدة من حيث السيولة المالية بسبب عدم قدرة صندوقي الضمان الاجتماعي على تحويل حصص مساهمتها إلى صندوق الوطني للتأمين على المرض.

كما تبدو تقديرات سنوات 2023-2025 سلبية بسبب تداعيات الأزمة النقدية التي تفاقمت بفعل آثار وباء كوفيد-19 (عجز المؤسسات الاقتصادية عن الوفاء بالتزاماتها)، فضلاً عن عدم إستكمال إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي لغربط ذلك بتوفير أرضية توافقية بين مختلف الشركاء الاجتماعيين.

كل هذه العوامل أدت إلى توقع حدوث أزمة في التوازنات المالية للصناديق ما يتطلب تنفيذ خطة عمل بمساهمة الشركاء الاجتماعيين لتخفيف التداعيات وتوفير السيولة المالية اللازمة (تنويع مصادر التمويل، ومكافحة التهرب الاجتماعي، ...).

أفضى التدقيق في هذه المؤشرات وإعادة تشخيص الوضعية الى ثبوت محدودية النتائج التي أفرزتها الإجراءات المتخذة والمذكورة سابقاً رغم تحقيقها بعض النتائج الحينية، كما أن حساب دعم موارد الضمان الاجتماعي والذي إقتصرت موارده على المساهمة الاجتماعية التضامنية لا يمكنه أن يوازن بين الأعباء والمدخيل ويعالج الاختلال المزمن الذي تعرفه كل الصناديق الاجتماعية منذ سنوات حيث تذهب كل التوقعات إلى مزيد الترددي ما لم ننتقل في معالجة شاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي ووضع أسس جديدة متحركة تأخذ في الحسبان المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

#### ✓ المؤشر 2-1-2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

تعتبر وظيفة استخلاص المساهمات ومراقبة الامتثال لقوانين الضمان الاجتماعي من بين الوظائف الأساسية لضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتحقيق توازنها المالية. وقد تم اعتماد نسبة الاستخلاص كمؤشر ثانٍ لمتابعة الهدف المتعلق بتحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك باعتبار الترابط الوثيق بين الاستخلاص والتوازن المالي للصندوق.

ويساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.

## ✓ تقديرات المؤشر 2-1-2:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية						
% 92	% 91	% 90,5	% 90	% 89,9	%	• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي
% 53	% 52	% 51	% 50	% 48	%	• نظام لعملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي
%21	%21	%20	%17	% 17	%	نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة

تعكس التوقعات للأعوام 2023-2025 تحسناً في نسب الإستخلاص مقارنة بالانخفاض المسجل عام 2021 (85%) والذي يعود إلى الانعكاسات الاقتصادية السلبية لكوفيد-19. وتذهب التوقعات أن تتحسن نسب الإستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية بمعدل 0.5 نقطة في السنة بالنسبة لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي ونقطة واحدة في السنة بالنسبة لنظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي ورغم التحسن النسبي لنسب الإستخلاص فإن الجهود لا بد أن تتضاعف ويجب أن تتخذ التدابير اللازمة لتشجيع بعض القطاعات على الانخراط الفعلي في منظومة الضمان الاجتماعي.

### الهدف 2-2: تحسين التغطية الاجتماعية:

تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الاجتماعي وذلك وفق مرحلة مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.

- المؤشرات:

### ✓ المؤشر 2-2-1: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية

يمثل المؤشر نسبة تطور التغطية الاجتماعية بمختلف القطاعات، ويهدف الى تقييم أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية وهو يساوي عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم).

## ✓ تقديرات المؤشر 1-2-2:

التقديرات			2022	الإجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
% 85.4	% 84.5	% 83,3	% 81	% 81,36	%	- نظام الأجراء غير الفلاحيين
% 12.7	% 12	% 11.4	% 10	% 10,43	%	- نظام الأجراء الفلاحيون
% 99.7	% 99.2	% 99	% 92	% 98,36	%	- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن
% 84.9	% 84	% 83.3	% 80	% 81,94	%	- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين
% 89.2	% 88.2	% 87.5	% 81	% 83,74	%	- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون
<b>% 85</b>	<b>% 84</b>	<b>% 83</b>	<b>% 80</b>	<b>% 81,17</b>	%	<b>المجموع</b>

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية لكافة الأنظمة تحسنا ملحوظا خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ما ساهم في تجاوز الهدف المرسوم لمجموع الأنظمة لنفس السنة ولكن هذا التحسن يجب أن لا يحجب حقيقة أن الصندوق يتكبد خسائر كبيرة «manque à gagner» نتيجة عدم انخراط حوالي 20 % من عدد السكان المشتغلين في أحد أنظمة الضمان الاجتماعي.

كما لا يمكن أن تحجب هذه النتائج لسنة 2021 أن التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص مازالت دون الإنجازات المحققة سنوات 2017 و 2018 والتي كانت تفوق النسبة 80 % ويفسر ذلك بتواصل التداعيات السلبية لجائحة كوفيد 19 تبعا لتوقف أو غلق عديد المؤسسات علاوة على تنامي القطاع الموازي.

كما تبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة نتيجة جملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

ويسعى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى تحسين نسبة التغطية الفعلية خلال سنوات 2023 و2024 و2025 لتبلغ 85 % لمجموع الأنظمة ويعول الصندوق على تحسين نسبة التغطية لنظام الأجراء الفلاحيون ونظام العملة غير الأجراء الفلاحيون ويعول الصندوق في هذا المجال على ما يبذله من مجهودات لتقريب خدماته من المضمونين الاجتماعيين والعاملين في القطاع الفلاحي من غير المنخرطين حيث سيحدث مكتب محلي بمعتمدية المنهله ودار خدمات إدارية بمعتمدية بنبله من ولاية المنستير كما ستلعب الوحدات المتنقلة للخدمات الاجتماعية دورا فعالا في الاستقطاب.

## الهدف 2-3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين:

تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالإضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي الى جانب العمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة.

### - تقديم المؤشرات:

#### ✓ المؤشر 1-3-2: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

يهدف هذا المؤشر الى متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها.

#### ✓ تقديرات المؤشر 1-3-2:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحد ة	مؤشرات قيس الأداء
2025	2024	2023		2021		
						الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
25	30	35	38	37	يوم	آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة (باليوم) (1)
						الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)
% 90	% 85	% 80	% 90	% 74,88	%	إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمتدربين الجدد (1-2)
% 100	% 99	% 98	% 99	% 97,45	%	تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)
% 100	% 99	% 98	% 98	% 97,47	%	تصفية ملفات جرايات الترميل (3-2)
% 94	% 92	% 90	% 90	% 85,91	%	تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (4-2)
						الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)
26	28	30	35	36,4	يوم	آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)
						آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)
90	100	100	100	122	يوم	• خلاص أتعاب الأطباء
80	90	100	90	108	يوم	• خلاص الصيادلة
90	100	110	110	122	يوم	• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي
						آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)



7	8	9	10,2	10,8	يوم	• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة
9	10	11	18	12,7	يوم	• زرع الكلى
10	12	13	9,4	15,4	يوم	• زرع نخاع الشوكي
7	8	9	11,5	11,9	يوم	• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرابين والكشف بالأشعة على عضلات القلب
5	5	6	7	7,4	يوم	• تفتيت حصى الكلى
9	10	11	11,4	12,4	يوم	• السكانار، التشخيص بالرنين المغناطيسي
من 5 الى 25	من 5 الى 28	من 5 الى 30	من 5 الى 40	من 5.8 الى .38	يوم	• التكفل بمصاريف الآلات الطبية
5	5	6	8,5	7,7	يوم	• تحمل مصاريف الندوي بالمياه المعدنية
9	10	11	15	12,3	يوم	• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراحة

(2) نسبة الملفات المنجزة في الأجل مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(1-2): كفاءة احتساب الأجل: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3-2): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(4-2): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3) استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

(\* أرقام وقتية : تعتبر المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية المعنية وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.

سجلت سنة 2021 تحسنا ملحوظا في آجال صرف الجرايات بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (37 يوم) بعد أن كانت تتجاوز 40 يوما ويعود ذلك إلى السياسة التي إعتمدت بتدعيم وتوسيع لامركزية تصفية ملفات الجرايات مما مكن من تجاوز الهدف المرسوم (40 يوم) وسيسعى الصندوق خلال الثلاث سنوات القادمة إلى تحسين في الآجال لتبلغ سنة 2025 حوالي 25 يوما فقط خاصة في ظل التطوير الحاصل في طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصناديق وتقريب الخدمات وتطوير أساليب العمل ورقمنتها. كما شهدت نسب انجاز ملفات جرايات التقاعد وجرايات الترميل والجرايات الوقتية للأيتام التي تمت تصفيتها في الآجال بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تحسنا مقارنة بسنة 2020 غير أنه لم يتم تحقيق الأهداف المرسومة وذلك أساسا نتيجة توقف السير العادي للعمل جراء جائحة " covid-19 " وينتظر أن تشهد هذه النسبة تحسنا ملحوظا بداية من سنة 2022 لتبلغ ذروتها سنة 2025 حيث يعتقد أن تلامس 100% بالنسبة لتصفية ملفات جرايات التقاعد وتصفية ملفات جرايات الترميل.

أما آجال استرجاع مصاريف العلاج و خلاص مسديي الخدمات الصحية فبقيت دون الأهداف

المرسومة

نتيجة النقص الحاد في السيولة المتوفرة للصندوق الوطني للتأمين على المرض. هذا وفي إطار مزيد تحسين الخدمات المقدمة سيتم بداية من سنة 2023 إعتداد مؤشر الرضا عن الخدمات من قبل منظوري الصناديق الاجتماعية علاوة على مواصلة تحسين آجال الخدمات وتقريبها للمواطن.

## 2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

### جدول عدد 1 :

#### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الضمان الاجتماعي

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف 1: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي	المؤشر 1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل	(الجدول 1)	ن 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	1173215.974	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ايجاد مصادر جديدة للتمويل بما يكفل تحقيق التوازن المالي للصناديق الاجتماعية وتطوير الخدمات من خلال الحد من بعض الممارسات ذات المخاطر ( pratiques à risque )</li> <li>• مراجعة بعض الأنظمة الخصوصية على غرار منظومة التغطية الاجتماعية للمرأة الريفية ومنظومة التغطية الاجتماعية للصيادين البحريين والإسراع بإصدار مشروع الأمر المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي.</li> <li>• مراجعة نظام التأمين على المرض وذلك على ضوء نتائج الدراسة المتعلقة بتقييم هذا النظام (بصدد الانجاز)</li> <li>• إقرار أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2023 تقضي بربط الانتفاع بمختلف خدمات المرافق العمومية (خلاص معلوم الجولان، الحصول على التراخيص الإدارية، الحصول على البطاقة الرمادية، ...) بتسوية الوضعية تجاه صناديق الضمان الاجتماعي وذلك على غرار ما تم إقراره بقانون المالية لسنة 2021 لفائدة مصالح الجباية بخصوص معلوم الجولان</li> <li>توسيع شبكة دور الضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي وتركيز وحدات متنقلة للضمان الاجتماعي</li> </ul>
	المؤشر 2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)	(الجدول 2)	ن 2 : التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnss)	11854.750	
الهدف 2: تحسين التغطية الاجتماعية	المؤشر 3: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية	(الجدول 3)	ن 3 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي و بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnrps)	373630.000	
	المؤشر 4: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال	(الجدول 4)	ن 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (cnam)	698.250	
			المجموع	1559398.974	

## 3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج :

### جدول عدد 2 :

### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (*)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
603568.786	<p>✓ دعم وتعزيز استخلاص ديون الصندوق من خلال إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،</p> <p>✓ الشروع في مراجعة بعض الأنظمة الخصوصية على غرار منظومة التغطية الاجتماعية للمرأة الريفية ومنظومة التغطية الاجتماعية للصيادين البحريين</p> <p>✓ الإسراع في إصدار مشروع الأمر المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي.</p> <p>✓ إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مساهمات التقاعد من منح الدعم المخصصة للمؤسسات المشغلة للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي،</p> <p>✓ إقرار أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2023 تقضي بربط الإنتفاع بمختلف خدمات المرافق العمومية (خلاص معلوم الجولان، الحصول على التراخيص الإدارية، الحصول على البطاقة الرمادية، ...) بتسوية الوضعية تجاه صناديق الضمان الاجتماعي وذلك على غرار ما تم إقراره بقانون المالية لسنة 2021 لفائدة مصالح الجباية بخصوص معلوم الجولان،</p> <p>✓ استخلاص مستحقات الصندوق المتخلدة بزمة الدولة والمؤسسات</p> <p>✓ دعم الرقابة</p> <p>✓ تطهير ديون الصندوق تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض والتي مافتتت تتفاقم سنة بعد أخرى.</p> <p>✓ مراجعة أحكام القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد إقرار اجبارية خلاص معالم الاشتراكات المقنطعة من أجور العمال بصفة شهرية مقابل الإبقاء على آجال دفع المساهمات المحمولة على كاهل المؤجر كل ثلاثة أشهر.</p> <p>✓ مراجعة نسب الاشتراكات في نظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية المعمول بها حاليا وملانمتها مع تطور الأنشطة الاقتصادية، إضافة لتنظيم منح الامتياز المتعلق بالتخفيض في نسب الاشتراكات.</p>	<p><u>تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي</u></p>	<p><u>الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</u></p>

<p>1000.000</p>	<p>✓ وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلة مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.</p> <p>✓ إقرار أحكام على مستوى قانون المالية لسنة 2023 تقضي بربط الانتفاع بمختلف خدمات المرافق العمومية (خلاص معلوم الجولان، الحصول على التراخيص الإدارية، الحصول على البطاقة الرمادية، ...) بتسوية الوضعية تجاه صناديق الضمان الاجتماعي وذلك على غرار ما تم إقراره بقانون المالية لسنة 2021 لفائدة مصالح الجباية بخصوص معلوم الجولان،</p> <p>✓ وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين</p> <p>✓ مواصلة اقتناء وحدات متنقلة للقيام بإجراءات التسجيل والانخراط وذلك بالتعاون مع وكالة Millennium Challenge Corporation</p> <p>✓ اقتراح إجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من خلال تشديد العقوبات المالية في صورة التخلف عن واجب الإنخراط ..</p> <p>✓ اقتراح الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من 3 سنوات إلى 5 سنوات وذلك عبر تنقيح الفصل 110 الفقرة الأولى من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي.</p>	<p><u>تحسين التغطية الاجتماعية:</u></p>	
<p>10984.751</p>	<p>✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي وتركيز الوحدات المتنقلة للضمان الاجتماعي.</p>	<p><u>تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين</u></p>	
<p>751000.000</p>	<p>✓ تنويع مصادر التمويل : تعزيز موارد الصناديق الاجتماعية من غير المساهمات بإحداث أدعاءات ومعاليم جبائية إضافية توظف على بعض الخدمات أو المواد الاستهلاكية تخصص لدعم الحساب المحدث في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي"</p> <p>✓ مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي وخاصة نظام الجرايات : مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية بالقطاع العام :</p> <p>✓ تنقيح نظام رأس المال عند الوفاة.</p> <p>✓ مراجعة النظام العام للتقاعد :</p> <p>✓ إدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجراية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجرايات....)</p> <p>✓ عدم تحميل النظام العام للتقاعد الكلفة المالية المنجزة عن التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة (إحداث مساهمة إضافية من العون ومن المشغل والنظر في إمكانية إحداث صندوق خاص لتمويل هذا الصنف من الجرايات...)</p>	<p><u>تحسين التوازنات المالية للصندوق :</u></p>	<p><u>الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية</u></p>

	<p>✓ تنقيح بعض الفصول من القوانين الخاصة بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي ( جمع أكثر من جراية،.....)</p> <p>✓ بتحسين مستوى السيولة المالية الأنية حتى يتمكن الصندوق من صرف الجرايات في الأجل المعتادة، وتتضمن هذه المقترحات أساسا النقاط التالية :</p> <p>✓ اقتراح إقرار أحكام على مستوى قوانين المالية تتعلق بالتكفل بديون المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشهد صعوبات مالية و المتخلدة بذمتها لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطه الاجتماعية.</p> <p>✓ إحداث حساب خاص بتمويل التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة.</p> <p>✓ مواصلة إيقاف إجراءات التتبع فيما يتعلق ببطاقات الإلزام الصادرة ضد الصندوق لعدم خلاص الضرائب وذلك إلى حين تحسن الوضع المالي لهذا الأخير، وإبرام اتفاقية جدولة لهذه الديون على مدى 10 سنوات لخلاص ما تخلد بذمته لفائدة الدولة،</p> <p>✓ إقرار عفو على خطايا التأخير المثقلة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطه الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية.</p> <p>✓ تحمل ميزانية الدولة للأعباء المالية المنجزة عن لجوء الصندوق إلى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجرايات.</p>		
122500.000	<p>✓ تعزيز الترابط البيني بين الهياكل العمومية وتحقيق الانتقال الرقمي للصندوق</p> <p>✓ تحسين التصرف في مجالي مواكبة الحياة المهنية للمنخرطين ومعالجة ملفات جرايات التقاعد، حيث فرغ من وضع اللمسات الأخيرة على مشروع الحسابات الفردية الذي راهن عليه الصندوق والذي سيمكن من الإلمام الكامل والدقيق بوضعية كل منخرط مباشر.</p> <p>✓ تركيز وحدة راديو واب خاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية سيتم تأثيث جزء من برامجه عن طريق الكفاءات الذاتية بمشاركة جميع المتدخلين من قطاع الضمان الاجتماعي، وذلك للتعريف بأنشطة الصناديق الاجتماعية والتحديات المستقبلية للقطاع بصفة عامة،</p>	تحسين جودة الخدمات :	
698.250	<p>✓ وضع آلية للاستخلاص المباشر بواسطة الصندوق الوطني للتأمين على المرض للمساهمات العائدة له بعنوان الأنظمة الخاضعة لإشرافه في القطاع الخاص</p> <p>✓ إحداث نظام للتبادل الإلكتروني للبيانات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسدي الخدمات الصحية والمضمونين الاجتماعيين (مشروع في طور الإنجاز)</p> <p>✓ تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال الانخراط، التصريح، استخلاص المساهمات، المراقبة، مطالب التكفل بالعلاج، ...</p> <p>✓ التحكم في نفقات الأدوية من خلال مراجعة عملية منح تراخيص تسويق الأدوية وإعطاء الأولوية المطلقة للأدوية الجنيسة و bio similaire</p> <p>✓ مراجعة سياسات تسعير الأدوية من خلال إشراك المانحين المعتمدين والصندوق الوطني للتأمين على المرض بصفته الطرف الدافع.</p> <p>✓ تدعيم الوقاية والتقصي المبكر لبعض الأمراض الثقيلة</p>	تحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للتأمين على المرض	الصندوق الوطني للتأمين على المرض

	<p>والمكلفة.</p> <p>✓ وضع نظام لتقييم التكلفة الطبيّة والاقتصادية للخدمات الاستشفائيّة وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعلية</p>		
	<p>✓ تدعيم إجراءات استخلاص مساهمات نظام التأمين على المرض بالقطاع العمومي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مسك حسابات فردية للمضمونين الاجتماعيين خاصة بالأجور المصرّح بها بعنوان مساهمات نظام التأمين على المرض بالقطاع العمومي. يتم اعتماد هذه السجلات لاحقاً لافتتاح الحق لخدمات الصندوق.</li> <li>• تحيين القانون 207-47 لغاية سحب نفس الإجراءات المعمول بها لدى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعيّة فيما يتعلّق بتوظيف خطايا تأخير في حالة التصريح وخلاص مساهمات التأمين على المرض بعد الأجل القانونيّة؛</li> <li>• جدولة مستحقّات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعيّة بعنوان المساهمات المستخلصة وغير المحولة والتي ناهزت في موفى شهر ديسمبر 2021 ما قدره 1800 مليون دينار.</li> </ul> <p>✓ تدعيم إجراءات استخلاص مساهمات نظام التأمين على المرض بالقطاع الخاص</p>		

\* تم احتساب الاعتمادات المرصودة وفقاً لمساهمة الفاعل العمومي في تحقيق الهدف المذكور

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025:

#### جدول عدد 3 تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2023 (2)	ق م (1) 2022	انجازات 2021	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
1,7%	46		650	527	نفقات التأجير
7,4%	2	51	49	27	نفقات التسيير
1,54%	547387	1558442	1011055	908711	نفقات التدخلات
950%	190	210	20	21	نفقات الاستثمار
		-	-	-	نفقات العمليات المالية
<b>54,1%</b>	<b>547625</b>	<b>1559399</b>	<b>1011774</b>	<b>909285</b>	<b>المجموع</b>

بلغت تقديرات ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2023 بـ 1559.399 أ د مقابل

1011.774 أ د سنة 2022 أي بزيادة قدرها 547.625 أ د تمثل نسبة 54,1% وقدرت سنة 2024 بـ

1637.210 أ د و 1718.993 أ د سنة 2025



**جدول عدد 4:**  
**إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)**  
**التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	527	650	696	717	739
نفقات التسيير	27	49	51	54	56
نفقات التدخلات	908711	1011055	1558442	1636364	1718182
نفقات الإستثمار	21	20	210	76	16
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
<b>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>	<b>909285</b>	<b>1011774</b>	<b>1559399</b>	<b>1637210</b>	<b>1718993</b>
<b>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>	<b>909285</b>	<b>1011774</b>	<b>1559399</b>	<b>1637210</b>	<b>1718993</b>

❖ تتعلق الزيادة في نفقات برنامج الضمان الاجتماعي في نفقات التدخلات التي تمثل أكثر من 99% من اعتمادات البرنامج وأساسا في توفير الاعتمادات اللازمة لتحقيق الهدف المتعلق بالمساهمة في تحقيق التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية عبر الحساب الخاص بتنويع مصادر أنظمة الضمان الاجتماعي تلبية لاحتياجات السيولة المنتظرة وفي نفقات التعديل الآلي لجرايات المتقاعدين والمنحة التكميلية المسندة لأصحاب الجرايات الدنيا عن 180 د /شهريا في إطار تحسين جودة الخدمات الإدارية وتقريبها من المضمونيين الاجتماعيين .

**برنامج : النهوض الاجتماعي**

**إسم رئيس البرنامج : السيد إبراهيم بن إدريس**

**تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج : 04 نوفمبر 2021**

## 1- تقديم البرنامج :

يحتل قطاع النهوض الاجتماعي مكانة مركزية في السياسة الاجتماعية لذلك تعمل المهمة على دعم تدخلاتها الاجتماعية لتحقيق مزيد من الرفاه الاجتماعي للفئات الفقيرة والهشة والمهمشة وتدعيم ادماجها الاجتماعي والاقتصادي.

وتتنزل استراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي ضمن جملة من التعهدات الدولية والوطنية وخاصة دستور الجمهورية التونسية (الفصول 22 و 43 و 54)، وأهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها الهدف 1 و 4 و 8 و 10 إضافة إلى جملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بمجال النهوض الاجتماعي القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي والقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والقانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم كما تم تنقيحه بالقانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 وجملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة به.

ويهدف البرنامج على المدى المتوسط إلى تدعيم الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة خاصة من خلال مزيد تعميم موارد الرزق للعائلات الفقيرة إضافة إلى دعم مساهمة الهياكل الاجتماعية في مقاومة مظاهر العنف خاصة تجاه النساء والأطفال وأخيرا استهداف النساء الأميات بالمناطق الداخلية والريفية من خلال اعتماد برامج خصوصية في الغرض.

وتعتبر من نقاط قوة البرنامج كفايات و تعدد اختصاصات الإطار العامل في مجال النهوض الاجتماعي وتنوع الخدمات المسداة من قبلهم لفئات متنوعة من مكونات المجتمع و ثراء شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي ووجود تمثيلية جهوية ومحلية لكامل هياكل النهوض الاجتماعي وقربها من الفئة المتعهد بها وكذلك تنوع البرامج والآليات في مجالات التضامن والتنمية الاجتماعية والنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والوقاية والإدماج الاجتماعي: مشاريع وآليات ذات صبغة وقائية ورعاية وإدماجية تستجيب لتنوع وتعدد الظواهر الاجتماعية والفئات المتعهد بها ( الفقر، الإعاقة، سوء التكيف الاجتماعي، الطفولة الفاقدة للسند، الأطفال في نزاع مع القانون، الطفولة المهددة، الأمية، المسنين، المرأة المعنفة، الفشل والإنقطاع المدرسي، الهجرة غير النظامية....)،

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات خاصة منها ضرورة وضع نظام متابعة للمؤسسات وفق معايير دولية لجودة الخدمات وتدعيم دور المجتمع المدني في مساندة هياكل الدولة في التعهد بالفئات الهشة إضافة إلى ضعف التنسيق والشراكة بين مختلف الهياكل المتدخلة في المجال.

ويتميز برنامج النهوض الاجتماعي بتنوع هياكله المركزية و الجهوية والمتمثلة في :

#### ✓ الهياكل المركزية:

- الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

#### ✓ المؤسسات ذات الصبغة الإدارية تحت الإشراف:

- المركز الوطني لتعليم الكبار
- المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة (10)
- المؤسسات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية (10)
- مراكز الدفاع والاندماج الاجتماعي(24)

#### ✓ الهياكل الجهوية:

- أقسام النهوض الاجتماعي (25)
- الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي (274)

#### ✓ الفاعلين العموميين:

- مركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة"
- الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة
- الجمعيات العاملة في مجال الاجتماعي
- الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

#### - الهدف 1-3: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

ضمان توجيه البرامج والمساعدات الاجتماعية من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل

المؤشرات:

#### ✓ المؤشر 1-1-3: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة:

يعتمد هذا المؤشر على الترفيع في نسق إحداث موارد الرزق لفائدة العائلات المعوزة وإدماجها إقتصاديا بما ينسجم مع السياسة الاجتماعية للدولة والمقتضيات التي أقرها القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي والتي تقوم على الحد من التواكل وتكريس مبدأ التعويل على الذات والحد من الفقر والارتداد إليه وتوارثه عبر إدماج القادرين على العمل والتشجيع على العمل المستقل وخلق موارد الرزق. وتجد هذه التوجّهات أسسها في أهداف التنمية المستدامة وأجند التنمية لسنة

2030 " لن يترك أحد في الخلف" وفي الإتفاقيات والعهود الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية على غرار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد تم في هذا الإطار إحداث برنامج للتمكين الاقتصادي للفئات القيرة ومحدودة الدخل والشخاص ذوي الإعاقة بمقتضى الأمر عدد 715 المؤرخ في 20 سبتمبر 2022.

### ✓ تقديرات المؤشر 1-3-1:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
0.16%	0.14%	%0.12	%1.4	%0.1	%	نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)

تم تنفيذ 198 مشروع بعنوان سنة 2021 (المنتفعين 89 إناث/ 109 ذكور) رغم الإنطلاق المتأخر في التنفيذ (فتح الإعتمادات المخصصة للبرنامج وإحالتها إلى الجهات خلال شهر سبتمبر) وتداعيات أزمة كوفيد 19 والتي ساهمت في عرقلة إنجاز بعض المشاريع بسبب الحد من حرية التنقل وصعوبة الحصول على فواتير تقديرية في عديد الجهات. وبالنسبة لسنة 2022 فقد تم الشروع بصفة مبكرة في تنفيذ المشاريع خاصة عبر الإعتماد المرصود في إطار البرنامج الخصوصي للإحاطة بالفئات الهشة والذي يتم تنفيذه عبر اللجان الجهوية للتضامن الاجتماعي بالإضافة إلى الإعتمادات المخصصة للبرنامج ضمن ميزانية 2022 والتي سيتم تنفيذها عبر الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية. ومن المنتظر أن ترتفع وتيرة إنجاز المشاريع تدريجيا خلال السنوات القادمة حيث تم إصدار أمر ينظم البرنامج ويتضمن حوافز إضافية منها إمكانية التمويل الذاتي ودعم المشاريع التي تشكو صعوبات...بالإضافة إلى إستهداف الأخصائيين الاجتماعيين والمسؤولين الجهويين المكلفين بالبرنامج بالتكوين في مجال بعث وإدارة المشاريع.

### ✓ المؤشر 2-1-3: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية:

يعتبر توجيه المساعدات والخدمات الاجتماعية لفائدة الفئات الأكثر تعرضا لتأثيرات الفقر من بين العوامل الرئيسية للمساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمة، وحيث انّ استهداف فئات الأكثر هشاشة وتأثرا بالأزمات وبتغيّر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد يعتبر من بين مؤشرات نجاعة استهداف البرامج الاجتماعية من منظور جندي. ومن هذا المنظور سنركز على وضعية النساء المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية.

ويهدف المؤشر "نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية" إلى تدعيم إستهداف وتمكين النساء من العائلات المعوزة من المساعدات الاجتماعية في إطار برنامج الأمان الاجتماعي باعتبارهن الأكثر تعرضا لإنعكاسات الفقر.

### ✓ تقديرات المؤشر 2-1-3:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2025	2024	2023		2021		
60%	59.5%	59%	63%	%60.1	%	نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

يستند هذا المؤشر إلى جملة من الأحكام التشريعية والترتيبية التي تجسم التوجه نحو التمييز الإيجابي للنساء وخاصة المرأة في وضعيات خصوصية (المفارقة ، المطلقة ، الأرملة ، زوجة السجين ، زوجة المفقود ..)

ولقد كانت لحائحة كوفيد-19 تأثيرت عميقة على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وعلى الفئات الهشة الأخرى، وزادت هذه الوضعيات تازما بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية التي انعكست مخالقاتها على تارتفاع مستوى الأسعار وتدني المقدرة الشرائية، لذا، شهدت سنة 2022 الشروع في توسيع قاعدة الانتفاع بمساعدات برنامج الأمان الاجتماعي، وباعتماد الإجراءات الجديدة المنصوص عليها بالأمر عدد 317 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه وتطبيقا لمقتضيات منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 12 المؤرخ في 10 ماي 2022 المتعلق بالإجراءات العملية للانتفاع بالمنحة الشهرية القارة والعلاج المجاني والعلاج بالتعريف المنخفضة ضمن برنامج الأمان الاجتماعي، إرتفع عدد المنتفعين بالمنح الشهرية القارة من 268293 منتفعا منهم 161112 امرأة بنسبة 60.1% من المجموع إلى 284750 منتفعا خلال شهر جوان 2022 منهم 166183 امرأة بنسبة 58.4%. ومن المنتظر أن يرتفع العدد الجملي للمنتفعين بالمنح المالية القارة إلى 310 ألف في موفى سنة 2022 . ونلاحظ أن عدد النساء المنتفعات بالمنح المالية القارة في ارتفاع متواصل إلا أنّ نسبتهم من المجموع شهدت انخفاضا باعتبار عدم مسايرة نسبة العدد الإضافي للنساء المنتفعات بالمنحة للنسبة المنجزة في سنة 2021 (العدد الإضافي من الذكور أكبر من العدد الإضافي من الاناث).

### - الهدف 2-3 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية

ضمان الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للفئات الهشة ووذات الاحتياجات الخاصة عبر جملة الآليات المتاحة ومن خلال شبكة الهياكل الاجتماعية.

## المؤشرات:

✓ المؤشر 1-2-3: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين (المسجلين بمراكز التربية المختصة):

يهدف هذا المؤشر إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المعوقين (المسجلين بمراكز التربية المختصة) في إطار تفعيل أحكام القانون التوجيهي للأشخاص المعوقين.

✓ تقديرات المؤشر 1-2-3:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
%0.28	%0.25	%0.22	%17	%10.2	%	نسبة إدماج الأشخاص المعوقين (المسجلين بمراكز التربية المختصة)

تمّ احتساب هذه النسب بالاعتماد على عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والذين انتفعوا ببرنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل وسيتم العمل على الترفيع في هذه النسب تدريجيا من خلال آليات تتعلق بالتحسيس والتوعية بضرورة استثمار الشهادت المتحصل عليها من مراكز التربية المختصة في اتجاه تحقيق الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة والبحث عن اختصاصات تتلائم مع متطلبات سوق الشغل.

### - الهدف 3-3: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية

يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليل المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية. كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

## المؤشرات:

✓ المؤشر 1-3-3: النسبة العامة للأمية: يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية على المستوى الوطني

### ✓ تقديرات المؤشر 1-3-3:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
بصدد الانجاز	%16.5	%16,7	%17	%17.3	%	النسبة العامة للأمية

- تقديم المؤشرات:

### ✓ المؤشر 2-3-3: النسبة العامة للأمية:

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية لدى النساء على المستوى الوطني

### ✓ تقديرات المؤشر 2-3-3:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
بصدد الانجاز	%22.1	%22.4	%22.7	%23	%	نسبة الأمية عند النساء

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

### جدول عدد 1 :

### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج النهوض الاجتماعي

الوحدة: ألف دينار

دعائم الأنشطة	التقديرات المالية 2023	الأنشطة	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	المؤشرات	الأهداف
- تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الهشة - وضع مسألة الحد من الفقر والنفوذ إلى الخدمات الصحية الجيدة والتعليم دون إقصاء أو تهميش ضمن التحديات الكبرى لتونس والالتزام بتحقيق الأهداف التي تضمنتها أجندا التنمية المستدامة 2030 - بلورة آليات واضحة لرصد الفقر وإنتاج بيانات صحيحة وموثوق بها بما يمكن من وضع الحلول المناسبة للتخفيف من الفقر وزيادة الشفافية في تقديم المساعدات - توظيف بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل في التصرف واستهداف	291772.543	ن 1 : القيادة والتخطيط والاشراف في مجال النهوض الاجتماعي	%1.64	المؤشر 1: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة  المؤشر 2: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	الهدف: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
	953980.500	ن 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	59%		
	54751.339	ن 3 : الشراكة مع الجمعيات			
	68229.549	ن 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة			



<p>الفئات المعنية بالمساعدات والتدخلات الاجتماعية</p> <p>- دعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة ذات القدرات الانتاجية</p> <p>-مزيد دعم المقاربة التشاركية وتعزيز جهود الحد من الفقر</p> <p>- تفعيل التعاون الدولي والإقليمي بين البلدان للتخفيف من الفقر من خلال الاستفادة من الدعم الفني وانجاز البحوث والدراسات وبناء القدرات لوضع سياسات وبرامج ناجحة في مجال الحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي.</p> <p>- تنفيذ برنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة بالتنسيق مع المصالح الجهوية للوزارة</p> <p>- المساهمة في استكمال عناصر مشروع بنك معطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والنظام المعلوماتي المعد للتصرف في برنامج الأمان الاجتماعي .</p> <p>على غرار:</p> <p>- مزيد تطوير صيغ التعهد والإحاطة بالأسر المفككة والمهددة بالتفكك والمساهمة في الحد من قضايا الطلاق من خلال تفعيل دور مؤسسة المصالح العائلي</p> <p>- العمل على تقييم وتطوير نشاط آلية الإسعاف الاجتماعي وتوسيعه ليشمل ولايات صفاقس وسوسة من خلال تنفيذ مشروع تعاون مع منظمة الإسعاف الاجتماعي الدولي</p> <p>- مزيد ترسيخ المقاربة الحقوقية في الممارسة المهنية اليومية للمتدخلين الاجتماعيين</p> <p>- اعداد خطة اتصالية في مجال النهوض الاجتماعي</p>					
<p>- التشجيع على احداث مشاريع جماعية في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.</p>	<p><b>5136.000</b></p>	<p>ن 4: التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية</p>	<p><b>0.22%</b></p>	<p><u>المؤشر 1: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين</u></p>	<p><u>الهدف: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية</u></p>
<p>* في إطار برنامج الابداع العائلي للأشخاص ذوي الاعاقة:</p>	<p><b>39896.500</b></p>	<p>ن 5: التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين</p>			
<p>- مزيد التعريف ببرنامج الابداع العائلي للأشخاص ذوي الاعاقة على مستوى موقع واب الوزارة،</p> <p>* في إطار برنامج الادماج</p>	<p><b>30582.847</b></p>	<p>ن 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل</p>			

المدرسي للأطفال ذوي الاعاقة: - التنسيق مع وزارة التربية فيما يخص الاقسام التحضيرية ومع وزارة المرأة فيما يخص رياض الاطفال ومع مراكز التربية المختصة وذلك لمزيد دعم الاستقلالية والاعداد للدمج المدرسي، - توحيد البرامج والوسائل البيداغوجية المعتمدة داخل مراكز التربية المختصة بصفة تضمن تطوير معارف ومكتسبات الاطفال.					
- توجيه استقطاب الدارسين لمزيد تشريك النساء	16525.000	ن 6: تعليم الكبار	16,7% 22,4%	المؤشر 1: النسبة العامة للأمية المؤشر 2: نسبة الأمية عند النساء	الهدف: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية
1460874.278	المجموع				

### 3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في اداء البرنامج :

#### جدول عدد 2 :

#### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
37200.000	المساهمة في وضع وإنجاز سياسة الوزارة المتعلقة بالبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين في مجال الإعاقة، إحداث فضاء رقمي لتوثيق البحوث والدراسات التي ينتجها المركز، متابعة الدراسات والمستجدات الوطنية والدولية في مجال الإعاقة ووضعها على ذمة المتدخلين وخاصة الباحثين والبيداغوجيين، دعم البحث العلمي في مجال الإعاقة من خلال إجراء البحوث والدراسات العلمية في شتى مجالات الإعاقة، إحداث مخبر بحث حول الإعاقة، توفير خدمات التكوين المهني والتأهيل وإعادة التأهيل بالمركز لفائدة منظوريه، تكوين المكونين والإطارات العاملة في مجال الإعاقة،	الهدف: يكلف المركز بإنجاز البحوث والدراسات والتوثيق والتكوين في إطار تنفيذ سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الإعاقة	مركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة"

	<p>ضبط استراتيجيات لتكوين المكونين في مجال التعهد بالأشخاص ذوي الإعاقة، توفير الفضاءات الملائمة وخدمات التكوين الحضوري وعن بعد لفائدة المتدخلين في المجال بمقابل، تطوير التعاون والشراكة مع المراكز المماثلة والمؤسسات والمنظمات والجمعيات ذات الصلة بالإعاقة وطنيا ودوليا، العمل على إرساء علاقات شراكة مع جامعات ومعاهد البحث العلمي وخاصة التي تهتم بالإعاقة وطنيا ودوليا، تنظيم ندوات وملتقيات وطنية ودولية حول الإعاقة.</p>		
<b>29000.000</b>	<p>تحضير التلاميذ ذوي الإعاقة للاندماج المدرسي ومرافقة المدمجين منهم تقديم خدمات التربية المبكرة وفق احتياجات الفئة المتعهد بها تأمين خدمات التأهيل الوظيفي والحركي والنفسي والحسي تقديم حصص في التكوين المهني والإعداد للحياة المهنية خدمات ترفيهية وأنشطة ثقافية ورياضية ملائمة</p>	<p><b>الهدف: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية</b></p>	<p><b>الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة</b></p>
<b>2000.000</b>	<p>إدماج الفئات الهشة ومساعدتها على الانخراط في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية عن طريق بعث موارد رزق، وهو ما يجعلها تعول على ذاتها وبرسخ فيها ثقافة العمل بعيدا عن التوكل والتعويل على المساعدات والتحويلات الاجتماعية الطرفية أو القارة. التعويض بالواقع الاجتماعي للفئات الهشة القادرة عن العمل، ودعم وتسهيل انخراطها في المسار التنموي لتصبح عناصر منتجة وفاعلة وتكون الفائدة مضاعفة عندما ترتقي هذه الفئات من حالة العوز والخصاصة والفقر إلى حالة أكثر ميسورية ورفاهية، وبالتالي تكون لديها القدرة على مجابهة المخاطر طيلة دورة الحياة. التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة ودفع عجلة التنمية من خلال خلق مواطن الشغل وتقليص عدد المعوزين والفقراء وتوجيه المساعدات والتحويلات الاجتماعية النقدية إلى الفئة غير القادرة عن العمل وتمرّ بحالة هشاشة عميقة ومتواصلة لأسباب صحية أو بيولوجية (إعاقة، تقدم في السن، مرض مزمن...).</p>	<p><b>الهدف: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة</b></p>	<p><b>الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي</b></p>
<b>50418.839</b>	<p>اسناد مساعدات لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل اسناد مساعدات بعنوان الاعياد والمناسبات الدينية اسناد مساعدات بعنوان العودة المدرسية والجامعية بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة الموائد القارة للتضامن التدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي اسناد منح لفائدة جمعيات ذات صبغة اجتماعية</p>	<p><b>الهدف: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة</b></p>	<p><b>الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي</b></p>

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025:

#### جدول عدد 3

#### تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2023 (2)	ق م 2022 (1)	انجازات 2021	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
4,27%	37935	176365	138430	135898	نفقات التأجير
7,20%	1798	10464	8666	10428	نفقات التسيير
6,25%	240161	1177726	937565	1064955	نفقات التدخلات
5,4969%	94420	96320	1900	3648	نفقات الاستثمار
		-	-	-	نفقات العمليات المالية
<b>4,34%</b>	<b>374314</b>	<b>1460874</b>	<b>1086561</b>	<b>1214929</b>	<b>المجموع</b>

بلغت تقديرات ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2023 — 1460.874 أذ مقابل 1086.561 أذ سنة 2022 أي بزيادة قدرها 374.314 أذ تمثل نسبة 34,4% وقدرت سنة 2024 — 1437.594 أذ و 1504.481 سنة 2025 .

ويعود ذلك إلى:

- الترفيع في الميزانيات المخصصة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية لتقديم خدمات رعاية وتأهيل ذات جودة وتنمashi واحتياجات الفئات المتعهد بها (ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود وتطور عدد المنظورين والمقيمين بالمراكز...)
- الترفيع في معدل الاعتماد المسند بعنوان بعث مورد رزق للأشخاص ذوي الإعاقة بالنسبة للشخص الواحد،
- إحداث مؤسسات جديدة للرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- الترفيع في عدد المنتفعين بالمنح القارة للعائلات الفقيرة،

- التحويلات المالية الشهرية المباشرة لبرنامج الأمان الاجتماعي (البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة)،
- الترفيع في عدد المنتفعين بالمساعدات المناسبات الدينية (رمضان وعيدي الفطر والإضحى)
- الترفيع في الإعتمادات المخصصة لبرنامج التمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بهدف الانتقال من المقاربة الإسعافية التي تعتمد على المساعدة إلى مقاربة الإدماج ودعم استقلالية الفئات المتعهد بها
- تدعيم برنامج مجانية النقل البري لفائدة أبناء الاسر الفقيرة أو ذات الدخل المحدود المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي وذلك بهدف الحدّ من التسرب المدرسي ،
- الترفيع في الإعتمادات المخصصة للتمويل العمومي للجمعيات وذلك بهدف الإستفادة من التمويلات التي تسقطها الجمعيات والضغط على الميزانية المخصصة لمؤسسات الرعاية من خلال تمويل وحدات عيش الطفولة الفاقدة للسند وادماج الفئات الهشة (المسرحين من السجون والأمهات العازبات).

**جدول عدد 4:**  
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)  
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	187106
نفقات التأجير	135898	138430	176365	181656	187106
نفقات التسيير	10428	8666	10464	10987	11536
نفقات التدخلات	1064955	937565	1177726	1236612	1298443
نفقات الإستثمار	3648	1900	96320	8339	7397
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>	<b>1214929</b>	<b>1086561</b>	<b>1460874</b>	<b>1437594</b>	<b>1504481</b>
<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>	<b>1216055</b>	<b>1087687</b>	<b>1462000</b>	<b>1438720</b>	<b>1505607</b>

يعود التطور في ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي إلى تدعيم نفقات التدخلات الاجتماعية بهدف:

- ✓ المساهمة في الحد من الفقر وضمان مقومات العيش الكريم للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من خلال جملة المنح المسندة لها والعمل على الترفيع في عدد المنتفعين خلال السنوات 2023-2025 ( بلغت الزيادات في مختلف المنح 108 م د )
- ✓ الحد من مظاهر الإقصاء الاجتماعي للفئات الهشة والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية والعمل على مساهمتها في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال عديد البرامج الداعمة لبعث مشاريع صغرى لفائدتهم وتمكين الجمعيات العاملة في مجال المعوقين من منح لبعث موارد رزق واقتناء آلات ميسرة للإدماج .
- ✓ توجه المهمة لتوجيه منظومة الدعم والبدء بإعداد تصورات وتحديد المتطلبات البشرية والمادية وتوفير الأرضية الملائمة ( تعزيز البرنامج بالموارد البشرية ، تهيئة مقرات العمل المتواجدة وتوفير مقرات جديدة ، توفير التجهيزات الإدارية والإعلامية و وسائل النقل لإنجاز المشروع ) (119 م د).

برنامج : الهجرة والتونسيين بالخارج

إسم رئيس البرنامج :بصدد التعيين عوضا عن السيد محمد

المنصوري الذي تم انهاء مهامه بتاريخ 28 جويلية 2022

## 1- تقديم البرنامج :

يتبوأ قطاع الهجرة والتونسيين بالخارج مكانة هامة ومحورية في تحديد السياسات العمومية ومخططات التنمية للبلاد التونسية لكونه يستهدف فئة التونسيين المقيمين بالخارج والذين يمثلون رافدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، وهو ما يستوجب المحافظة على روابط هذه الفئة مع بلد المنشأ ومزيد تمكينها.

وترتكز استراتيجية البرنامج على المبادئ العامة لمشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة وجملة اللتعهدات والمواثيق الوطنية والدولية وخاصة منها دستور الجمهورية التونسية وخاصة الفصل 32 منه وأهداف التنمية المستدامة 2030 في علاقة بمحور الهجرة (الهدف 8 و 5 و 9) أضافية إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال الهجرة التي تولت الدولة التونسية المصادقة عليها.

وتعتبر من نقاط قوة البرنامج استهدافه فئة ذات خصوصيات هامة، إذ يقيم حوالي 10 % من التونسيين بالمهجر سواء في إطار العمل أو الدراسة أو ضمن التجمعات الأسرية. ومراوحة لتدخلات بين الجانب الاجتماعي الذي يركز أساسا على الإحاطة الاجتماعية بالفئات ذات الوضعيات الخاصة (أمهات معيلات لأسر ، وضعيات هشّة، حالات العنف ..) والجانب الثقافي : الذي يرمي إلى تعزيز الروابط مع الوطن الأم عبر تدخلات و أنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية على غرار تعليم اللغة العربية ، تنظيم التظاهرات الثقافية و الرحلات الإستطلاعية والمصائف لفائدة أبناء المهاجرين. إضافة إلى تنوع وتكامل شبكة المتدخلين الاجتماعيين ومساهمة المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في مجال الهجرة واللجوء إضافة إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة على غرار المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تمويل وتنفيذ البرامج والمشاريع المنجزة في هذا الإطار.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :

✓ عدم ملاءمة أنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج لمشاغل وتطلعات مختلف شرائح الجالية وخاصة الشباب من الجيلين الثالث والرابع وهو ما يتطلب تقييما جديا وبصفة تشاركية لهذه الأنشطة قصد تطويرها نوعيا و إعادة النظر في مضامينها في اتجاه التعريف بالمخزون الثقافي والحضاري لتونس إضافة إلى مراجعة منهجية برنامج تدريس اللغة العربية لفائدة أبناء التونسيين بالخارج.



✓ النقص في عدد المتدخلين الاجتماعيين بمختلف البلدان التي يتواجد بها أفراد الجالية وهو ما يتطلب توفير الإمكانيات المادية الضرورية لتوسيع شبكة الملحقين الاجتماعيين خصوصا أن هناك توجهها نحو نقل مركز ثقل ديوان التونسيين بالخارج إلى مكان تواجد الجالية التونسية بالخارج.

✓ وجود إشكاليات قانونية تعيق تركيز المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج مما يتطلب العمل على مراجعة بعض الفصول الواردة بالقانون المحدث له عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016.

✓ ضرورة إعادة هيكلة ديوان التونسيين بالخارج بدءا بتحيين الأمر المحدث له وهيكله التنظيمي حتى تتمكن من مواكبة التحولات العميقة والمتسارعة في مجال الهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. و قد تم إعداد مشروع في الغرض وإرساله إلى كافة الهياكل المعنية والمتدخلة لإبداء الرأي.

## 2.1 ويضم البرنامج عدد من الهياكل وهي :

- المرصد الوطني للهجرة
- ديوان التونسيين بالخارج
- المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج.

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

#### - الهدف 1-4: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية (ملحق عدد 1)

يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الاستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس

المؤشرات:

- ✓ المؤشر 1-1-4: نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية:
- ✓ المؤشر 2-1-4: نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية:

يهدف المؤشر لمتابعة نسبة مشاركة التونسيين و التونسيات بالخارج في عملية التنمية داخل ارض الوطن من خلال العمل مع جميع الأطراف المتدخلة لاتخاذ الإجراءات و الآليات الكفيلة بتشجيعهم وتحفيزهم.

## ✓ تقديرات المؤشرات:

التقديرات (1)			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
%20	%19	%18	%7	%16,52	%	نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية
1.9 %	* % 1.8	* %1.5	%1.2	بصدد الانجاز	%	نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية

(1) تقديرات قابلة للتحسين

(\* بالنسبة الى نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية، تمت مراجعة التقديرات المتعلقة بسنوات 2023، 2024 و2025 بالاعتماد على انجازات سنة 2021 وباحتساب نسبة تطور بقيمة 5%

## - الهدف 2-4: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج:

يتجسم هذا الهدف من خلال :

- ❖ التظاهرات المتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات عمل منظمة من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الاجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.
- ❖ عدد الوافدين التونسيين من مختلف شرائح الجالية على دار التونسي والمنفعين بخدماتها.

المؤشرات:

## ✓ المؤشر 1-2-4: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية.

يهدف المؤشر لمتابعة الاستقطاب والإحاطة والتوجيه وتحسين الخدمات المسداة لفائدة

التونسيين بالخارج بتعزيز الهياكل المختصة بالهجرة والتونسيين بالخارج

## ✓ تقديرات المؤشر 1-2-4:

التقديرات (1)			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
% 58	%55	% 52	%50	بصدد الانجاز	%	نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية.

(1) تقديرات قابلة للتحسين

\*تم احتساب هذا المؤشر والمتعلق ب"نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المنفعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج" باعتماد المعطيات المتوفرة والخاصة بسنة 2019 نظرا لعدم توفر معطيات تخص نسبة الرضا والخاصة بسنتي 2020 و 2021.

حيث بلغت هذه النسبة 30 % خلال سنة 2019 وذلك حسب استبيان تم إعداده خلال صائفة 2019 تم خلاله استطلاع المواطنين التونسيين المقيمين بالخارج العائدين على متن البواخر وشارك فيه 1763 مواطن تونسي مقيم بالخارج.

وتبين من خلال الاستبيان أن 61 % من المستجوبين لا يعرفون الأنشطة الثقافية المؤمّنة بالمراكز الاجتماعية بالخارج وبالنسبة إلى الذين يعرفون نشاط المراكز والبالغين 39 % من جملة المستجوبين، عبر 22 % منهم عن رضاهم الجيد على هذه الأنشطة و55 % منهم عبروا عن رضاهم فيما عبر 22 % منهم عن عدم رضاهم .

هذا ولم يتسن اعتماد واحتساب هذا المؤشر بالنسبة إلى سنتي 2021 و2022 بسبب الوضع الاستثنائي الذي فرضته الجائحة الصحية والتي حتمت على عديد الدول الالتزام بإتباع الإجراءات الصحية وغلق حدودها البرية والبحرية والجوية وتعليق وقتي للأنشطة الثقافية والترفيهية بما في ذلك الأنشطة المؤمّنة بدور التونسي. وتعمل مصالح الديوان على اعتماد هذا المؤشر مع إتباع الطرق المثلى لتجسيمة.

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء : جدول عدد 1 :

### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
<u>الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية</u>	المؤشر 1 : نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية		ن 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج.	3359.384	تسهيل عملية إعادة إدماج التونسيين العائدين في الاقتصاد الوطني وحث الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار من خلال: - متابعة مساهمة التونسيين (التونسيات) المقيمين (المقيمات) بالخارج في المشاريع الاستثمارية ومتابعة برامج التعاون الدولي في المجال التنموي - إرشاد المستثمرين والراغبين في بعث مشاريع والتعريف بالحوافز والإجراءات. ضبط وتنفيذ برامج لتشجيع أبناء الجالية على الاستثمار خاصة من النساء
	المؤشر 2 : نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية		ن 2 : البحوث في مجال الهجرة	75.000	- التعريف بفرص الاستثمار عبر موقع الواب التابع للديوان وصفحات الفايسبوك - متابعة المشاريع المنجزة ومحاولة تذليل الصعوبات المعترضة.

- تقييم المشاريع المنجزة. - تحديد العراقيل المعترضة والتي تحول دون تجسيم نوايا الاستثمار					
- تطوير الأنشطة واقتراح أنشطة تتماشى مع حاجيات الأجيال الجديدة للهجرة	36619.661	ن 3 :الإحاطة الاجتماعية والثقافية بالتونسيين بالخارج	المؤشر 3: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية.	الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج	
	40054.045	المجموع			

### 3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج :

#### جدول عدد 2 :

#### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
38282.728	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تسهيل عملية إعادة إدماج التونسيين العائدين في الاقتصاد الوطني وحث الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار</li> <li>- ضبط وتنفيذ برامج لتشجيع أبناء الجالية على الاستثمار</li> <li>- إعادة هيكلة الديوان و نقل ثقله إلى أماكن تواجد الجالية التونسية بالخارج.</li> <li>- ضبط وتنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة الجالية</li> <li>- تاطير وحماية الأسرة التونسية بالخارج والأجيال الجديدة من الظواهر الاجتماعية السلبية</li> <li>- حماية حقوق المهاجرين ودراسة الإشكاليات التي يتعرضون لها</li> <li>- تقديم الخدمات الاجتماعية (البحث لفائدة العائلات، المساعدات الظرفية، المساعدة على السكن، حل الخلافات الزوجية ومسائل النفقة وإهمال العيال، متابعة وضعيات الفشل والانقطاع المدرسي والعنصرية، معالجة ملفات اعتناق الدين الإسلامي، زيارة المساجين والموقوفين، زيارة المرضى، متابعة ملفات الوفيات ونقل الجثامين...)</li> <li>- وضع وتنفيذ برامج ثقافية تعزز روابط الصلة بالوطن الأم</li> <li>- تنظيم برامج تربية وترفيهية لفائدة أبناء الجالية. وتاطير الشباب المهاجر</li> <li>- تامين الإعلام والتبليغ المستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج</li> <li>- تركيز خطة اتصالية لتبسيط وإبلاغ المعلومة لفائدة التونسيين بالخارج و لمزيد التعريف بأنشطة الديوان.</li> </ul>	<p>الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في جهودات التنمية</p> <p>الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج</p>	ديوان التونسيين بالخارج

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025:

#### جدول عدد 3 تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2023 (2)	ق م (1) 2022	انجازات 2021	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
19,9%	5092	30662	25570	24436	نفقات التأجير
49%	1663	5055	3392	3562	نفقات التسيير
214,3%	2957	4337	1380	1291	نفقات التدخلات
		-	30	5	نفقات الاستثمار
		-	-	-	نفقات العمليات المالية
<b>31,8%</b>	<b>9682</b>	<b>40054</b>	<b>30372</b>	<b>29293</b>	<b>المجموع</b>

بلغت تقديرات ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج لسنة 2023 بـ 40.054 أد مقابل 30.371 أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 9.682 أد تمثل نسبة 31,8% وقدرت سنة 2024 بـ 41.444 أد و 42.844 سنة 2025 .

**جدول عدد 4:**  
**إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)**  
**التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	24436	25570	30662	31582	32529
نفقات التسيير	3562	3392	5055	5307	5573
نفقات التدخلات	1291	1380	4337	4554	4782
نفقات الإستثمار	5	30	-	-	-
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
<b>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>	<b>29293</b>	<b>30372</b>	<b>40054</b>	<b>41444</b>	<b>42884</b>
<b>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>	<b>29293</b>	<b>30372</b>	<b>40054</b>	<b>41444</b>	<b>42884</b>

✓ يعود التطور في تقديرات نفقات برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج إلى سعي البرنامج إلى تدعيم برامج الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج وتعزيز مساهمتها في مجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأرض الوطن مما يستوجب تغطية نفقات ديوان التونسيين بالخارج لإنجاح دوره . ويعزى هذا التطور إلى الانعكاس المالي لتعديل سعر الصرف لنفقات تأجير الأعوان العاملين بالخارج وتسيير مراكز العمل بالخارج وكذلك إلى إعادة فتح مراكز وبرمجة إحداثات مراكز جديدة خلال سنة 2023 ( إيميليا – بودابست وطولون ) والتفكير في التوجه نحو افريقيا خلال السنوات 2024-2025 .

✓ تمثل تقديرات المنحة المسندة إلى الفاعل العمومي الذي يساهم بدور كبير في السياسة العمومية للبرنامج ( ديوان التونسيين بالخارج ) 38.283 أد من جملة تقديرات البرنامج لسنة 2023 أي بنسبة 31.8 %.

**برنامج : القيادة والمساندة**

**إسم رئيس البرنامج : السيدة آمال خليل**

**تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج : 14 أفريل 2022**

**(بمقتضى مذكرة من السيد وزير الشؤون الاجتماعية)**

## 1- تقديم البرنامج :

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الاجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية والمالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم المجهودات الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة و إرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

في هذا الإطار يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى :

- ✓ تطوير منظومة الإشراف على الهياكل والمؤسسات التابعة للوزارة،
- ✓ الحرص على دعم ثقافة التجديد وامتلاك المهارات في مجال الإستشراف واليقظة الإدارية،
- ✓ توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ البرامج،
- ✓ تطوير طرق التصرف في الموارد البشرية ودعم برامج التكوين الهادفة لتنمية القدرات المهنية،
- ✓ تحسين النظم المعلوماتية ودعم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- ✓ التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والمالية والفنية المتدخلة في تنفيذ البرنامج،
- ✓ ترشيد التصرف الإداري والمالي وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ✓ المساعدة على تطوير منظومة للتخطيط والمتابعة والتقييم.

ويتميز برنامج القيادة و المساندة بـ:

- ✓ تفرعاته الجهوية (24 برنامج فرعي جهوي: الدعم الامحوري) المتمثلة في الإدارات الجهوية والتي تتولى مساندة تدخلات المهمة على مستوى الجهات و تنفيذ تعهدات البرامج الفنية (التصرف الإداري والمالي).
- ✓ تنوع الوحدات العملياتية المركزية (مصالح الإشراف و القيادة على مستوى الديوان) والإشراف على المؤسسات (إشراف مزدوج في قطاع التعليم العالي).
- ✓ تطوير أساليب التصرف الإداري و المالي من خلال اعتماد أساليب العمل والتكوين عن بعد.
- ✓ تعزيز المنظومات الإعلامية المتعلقة بتعصير العمل الإداري : الموازنة الاجتماعية - التصرف في المقرات والتجهيزات - تطبيقه تفقد الشغل - التبادل البيني للمعلومات مع بقية القطاعات المتدخلة : الحالة المدنية- الحباية- النقل البري...



✓ تفعيل الخدمات الرقمية و تحسينها لمزيد من الشفافية في إطار البرنامج الشامل لإصلاح  
وتعصير الإدارة في تونس من خلال الشروع في العمل ببطاقة " لابس" للتأمين على المرض  
وببطاقة العائلات المعوزة الرقمية.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :  
✓ عدم وجود مندوبيات جهوية مما يخلق إشكاليات على مستوى المرونة في التصرف في  
الاعتمادات (اعتمادات مفوضة)  
✓ عدم توفر إطارات مكلفين بالمتابعة والتقييم الذين بإمكانهم متابعة تنفيذ الهدف وتقييم  
المؤشرات بالتنسيق مع رئيس البرنامج  
✓ ضعف الموارد المادية و البشرية.  
✓ غياب أدلة الإجراءات في التصرف الإداري والمالي.  
✓ الضعف على مستوى متابعة إجراءات تنفيذ الميزانية حيث تم تسجيل نقص في عملية متابعة  
صرف الاعتمادات وتدوين أسباب التحويلات التي شهدت نسقا سريعا بين الفقرات مما يؤثر  
على تحيين البرمجة السنوية للنفقات في الأجل إضافة إلى عدم دقة التقديرات وتوزيع  
الاعتمادات بين الفقرات مما إنجر عنه التحويل المطرد بالتنقيص والزيادة في نفس الفقرات.

وتترجم استراتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ التصرف التقديري في الموارد البشرية
- ✓ حوكمة الموارد المتاحة
- ✓ تدعيم إستقلالية التصرف الإداري والمالي على المستوى الجهوي.

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

#### - الهدف 1-9: التحكم في كتلة الأجور:

يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد البشرية و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة

للتأجير

المؤشرات:

✓ المؤشر 1-9-1: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور:

يهدف المؤشر لمتابعة تطور الفارق بين كتلة الاجور التقديرية وكتلة الاجور المنجزة لبيان مدى

صحة التقديرات عند الإعداد لمشروع الميزانية للمهمة

## ✓ تقديرات المؤشر 1-1-9:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
%100.05	%100.09	%100.26	%100.6	% 97	نسبة	نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز / المرسم)

تم العمل على مراجعة تحسين صحة التقديرات في كتلة الاجور من خلال ضبط التقديرات على أساس توزيع الاعولن حسب البرامج وحصر التغييرات الحاصلة والمتوقعة بصفة موضوعية وهو ما من شأنه ان تؤدي الى التحكم في كتلة الاجور دون اعتبار التغييرات الظرفية (تسوية للوضعيات...)

## - الهدف 2-9: فاعلية برنامج القيادة:

يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة وترشيد النفقات  
المؤشرات:

### ✓ المؤشر 1-2-9: حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

يهدف المؤشر لمتابعة تطور نفقات البرنامج مقارنة باعتمادات المهمة

## ✓ تقديرات المؤشر 1-2-9:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
%2.04	%2.4	%2.43	%3.36	%2.75	%	حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

يتم العمل بصفة تدريجية على ضمان توزيع النفقات ضمن البرامج العملياتية باستثناء النفقات المشتركة، بالإضافة على ان خصوصية مهمة الشؤون الاجتماعية التي تعتبر تدخلاتها موجهة الى المواطنين (العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والمضمونين الاجتماعيين) تؤدي الى ان الحجم الهام للميزانية يوجه الى برنامجي النهوض الاجتماعي والضمان الاجتماعي وبالتالي فان هذا المؤشر يمكن من قياس بلوغ الهدف المتعلق بتوجيه الميزانية الى البرامج العملياتية التي تمثل سياسات عمومية والتخفيض من الاعتمادات الموجهة لبرنامج القيادة والمساندة.

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء : جدول عدد 1 :

### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
<u>الهدف: التحكم في كتلة الاجور</u>	نسبة صحة التقديرات في كتلة الاجور (المنجز / المرسم بقانون المالية الأصلي)	100.26%	ن 1 : القيادة	300.000	- تركيز منظومة للرقابة الداخلية - تركيز منظومة لرقابة التصرف
			ن 2 : التصرف في الموارد البشرية	22662.641	- تفعيل التطبيقية الاعلامية المتعلقة بضبط المسار المهني للأعوان بما يمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف والرتب و توفير معطيات إحصائية في الغرض - الإعداد لصياغة مخطط مرجعي للتوزيع الوظيفي للأعوان
<u>الهدف:فاعلية برنامج القيادة والمساندة</u>	حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	2.43%	ن 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية	30240.300	- تفعيل التطبيقية الاعلامية المتعلقة بالتصرف في المعدات والبناءات - إعداد أدلة الاجراءات
			ن 4 : التعليم العالي	1810.000	- العمل على فتح مجالات عمل جديدة للمربين (الإدماج المدرسي ، رعاية المسنين و غير المتكفيين اجتماعيا والتشجيع على بعث مؤسسات خاصة...) من شأنها أن تزيد من حظوظهم في الإدماج المهني - مراجعة برامج و شعب التكوين بالمعهد بالتنسيق بين مصالح وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية
			ن 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي	22295.114	
			المجموع	77308.055	

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025:

#### جدول عدد 3 تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2023 (2)	ق م 2022 (1)	انجازات 2021	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
-4,5%	2099-	44351	46450	42748	نفقات التأجير
13,6%	941	7835	6894	7108	نفقات التسيير
41,6%	1852	6302	4450	3136	نفقات التدخلات
50,6%	6321	18821	12500	4265	نفقات الاستثمار
		-	-	-	نفقات العمليات المالية
<b>9,9%</b>	<b>7014</b>	<b>77308</b>	<b>70294</b>	<b>57258</b>	<b>المجموع</b>

بلغت تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 — 77.308 أد مقابل 70.294 أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 7.014 أد تمثل نسبة 9,98% وقدرت سنة 2024 بـ 77.69 أد و 69.027 سنة 2025 .

**جدول عدد 4:**  
**إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)**  
**التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	42748	46450	44351	45681	47052
نفقات التسيير	7108	6894	7835	8226	8638
نفقات التدخلات	3136	4450	6302	6617	6948
نفقات الإستثمار	4265	12500	18821	17170	6390
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
<b>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>	<b>57258</b>	<b>70294</b>	<b>77308</b>	<b>77694</b>	<b>69027</b>
<b>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>	<b>57326</b>	<b>70362</b>	<b>77376</b>	<b>77762</b>	<b>69095</b>

✓

✓ تعزى الزيادة في نفقات برنامج القيادة والمساندة إلى أهمية دور البرنامج في تدعيم ومساندة بقية برامج المهمة في تحقيق سياستها العمومية وهو ما يتطلب توفير وسائل العمل المادية والتقنية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة وتعصيرها باعتماد التكنولوجيا الحديثة ومواكبة تطوراتها وإرساء مزيد من النجاعة والشفافية وهو ما يفسر التطور الذي شهدته نفقات تسيير البرنامج لتغطية نفقات التسيير على المستوى المركزي والجهوي ونفقات الاستثمار على غرار استكمال المشاريع المتواصلة المدرجة بمخطط التنمية 2016-2020 ودعم برامج التهيئة والصيانة لمختلف الهياكل واقتناء التجهيزات المادية وإعداد مشروع الاستراتيجية الاتصالية للمهمة وبرمجة متطلباتها إضافة إلى تطور نفقات التدخلات وخاصة تدعيم نشاط تعاونية موظفي الوزارة .

✓ في المقابل شهدت تقديرات نفقات تأجير البرنامج انخفاضا ( باعتماد الإنجازات الفعلية لسنة 2021 ) .

# الملاحق

**- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية**

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد

رمز المؤشر : 1-1-1

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان توفر شروط العمل اللائق
2. تعريف المؤشر: تنقل أعوان تفقد الشغل وتفقد طب الشغل إلى المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل لمراقبة مدى احترام المؤسسة للتشريع الجاري بها العمل
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

### 1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): القيمة A / القيمة B

$A = \text{عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل} + \text{عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل} / 2$

$B = \text{عدد العمال الجملي على المستوى الوطني حسب احصائيات المعهد الوطني للإحصاء}$

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقة زيارة - الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية وأقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية.
4. تاريخ توفر المؤشر: موفي كل شهر / كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 56% سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة والإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية.



### III - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
%56	%54	%52	%49	%44.12	%	<b>المؤشر 1.1.1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (قيمة تراكمية valeur (cumulative</b>
%60	%58	%56	%52	48.83	%	<b>مؤشر فرعي 1:</b> نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل
%52	%50	%48	%46	39.40	%	<b>مؤشر فرعي 2:</b> نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية

#### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تبعاً للتأثيرات السلبية لجائحة كورونا على نسق عمل مصالح تفقد الشغل خلال سنتي 2020 و 2021 والتي أدت إلى ارتفاع عدد العملة المشمولين بالزيارة وعدد زيارات المراقبة وخاصة في مجال تفقد طب الشغل. حيث فرض الوضع الصحي تكثيف زيارات التفقد بهدف التفسير والتوعية (تفسير البروتوكولات الصحية) ومراقبة مدى تطبيق الإجراءات الصحية المفروضة والالتزام بما ورد بالبروتوكولات الصحية. وسيتم العمل انطلاقاً من سنة 2022 نحو استعادة تفقد الشغل وتفقد طب للشغل لدورهما على مستوى مراقبة احترام تشريع الشغل داخل المؤسسة حتى يتسنى المساهمة في الحد من نزاعات الشغل الجماعية وذلك عبر الترفيع من عدد زيارات التفقد واستهداف عدد هام من الأجراء المشمولين بهاته الزيارات . كما ستشمل مهام برنامج الشغل والعلاقات المهنية العمل على مكافحة كل اشكال التمييز واللامساواة (الجنس، الأجر) والتصدي الى كافة اشكال العمل الهش والجبري والاتجار بالبشر والعنف في الوسط المهني عبر القيام بحملات تحسيسية توعوية وتفسيرية. حيث من المرجح تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 6.12% سنة 2023 وبلوغ نسبة تغطية تقدر بـ 56% سنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 14.28% مقارنة بسنة 2023.

#### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ نقص عدد المتفقدين حيث لم يقع تعويض المحالين على التقاعد إضافة الى الالتزام بقرارات الحكومة بالعمل بثلاث الاعوان في الإدارة لتجنب عدوى فيروس كوفيد19.
- ✓ غياب قاعدة بيانات خاصة بتفقدات الشغل وتقديرات طب الشغل ويعود ذلك الى عدم اعتماد وسائل عمل رقمية متطورة.
- ✓ مواكبة لادراج مقارنة النوع الاجتماعي في ميزانية التصرف حسب الأهداف، فان مؤشرات الأداء لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية لم تأخذ بعين الاعتبار هذه المقاربة وهو ما سيعمل على ادراجه مستقبلاً.

**- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج الضمان الاجتماعي**

## بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

رمز المؤشر : 1-1-2

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
2. تعريف المؤشر: مقارنة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): الأعباء/ المداخيل
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: القوائم المالية لصناديق الضمان الاجتماعي والميزانيات التقديرية
4. تاريخ توفّر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>1</sup> (Valeur cible de l'indicateur): انظر الجدول الموالي
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

<sup>1</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
<b>الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</b>						
% 141	% 140	% 139	% 143	% 139	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 172	% 171	% 170	% 176	% 173	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات
<b>الصندوق الوطني للتقاعد والحياة الاجتماعية</b>						
% 119	% 118	% 116	% 120,2	% 105	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 119	% 118	% 117	% 120,5	% 106,7	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات
<b>الصندوق الوطني للتأمين على المرض</b>						
% 87.74	86.42%	% 84,57	% 83,04	% 86,23	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 94.66	93.29 %	% 91,14	% 89,9	% 91,88	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض

### تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تذهب كل التوقعات إلى تواصل المنحى السلبي لمؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل حيث ينتظر أن تفوق أعباء الصناديق مداخيلها ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض المؤشر الديمغرافي (من 5,9 منخرط نشيط عن كل منتفع بجراية سنة 1985 إلى 2 منخرط سنة 2022 بالنسبة للقطاع العمومي، ومن 10,86 منخرط سنة 1985 إلى 2,9 منخرط سنة 2021 بالنسبة للقطاع الخاص) كما أن تحسن مؤمل الحياة عند الولادة كان أحد العوامل لاختلال توازن المؤشر حيث أصبح متوسط مدة الانتفاع بالجراية أطول مما كان عليه سابقا (من 13 سنة في سنوات 90 إلى 20 سنة حاليا).

#### 1. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

يتواصل الإرتفاع السلبي لنسبة الأعباء من المداخيل حيث من المنتظر أن تتطور من 139 % سنة 2023 إلى 141 % سنة 2025 لمجموع الأنظمة.

كما نلاحظ تعمق الفجوة بين الموارد والأعباء بالنسبة لفرع الجرايات ويعود ذلك أساسا لتواصل إرتفاع مصاريف الجرايات بنسق سريع حوالي 12 % مقارنة بالموارد.

ويعود تفاقم الاختلال في التوازن بين الموارد والأعباء في السنوات الأخيرة إلى تداعيات جائحة كورونا على المستوى الاقتصادي وما نتج عنها من صعوبات مالية لعدد القطاعات الاقتصادية أدت إلى توقف عديد الشركات والمؤسسات عن النشاط وتسريحها الكثير من عمالها وتذهب التوقعات في السنوات القادمة إلى تحسن في المؤشر نتيجة تجاوز مرحلة الركود التي عرفها الاقتصاد الوطني ودفح الإستثمار.

كما تضاف لهذه الأسباب الظرفية عوامل الهيكلية حالت دون المعالجة الفعلية للوضعية التي تردى فيها قطاع الضمان الاجتماعي والمتمثلة في العوامل الديمغرافية (ارتفاع مؤمل الحياة وانخفاض المؤشر الديمغرافي) وعوامل مرتبطة بأنظمة الجرايات (التقاعد المبكر لأسباب اقتصادية والترفيغ في الجرايات على إثر الزيادة في الأجر الأدنى) زد على ذلك التهرب الاجتماعي الذي يحجب نسبة من الموارد المحتملة للضمان الاجتماعي.

## 2. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

تعتبر العوامل المتصلة بالخصائص الفنية لأنظمة التقاعد من الأسباب الرئيسية لاختلال توازن مؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل وينتظر أن يتفاقم المنحى السلبي في السنوات القليلة القادمة إذا لم تنجز إصلاحات جوهرية. وإن سجلنا في السنوات الثلاث الأخيرة تحسنا نسبيا في التوازن بين الأعباء والمداخيل نتيجة بعض الإجراءات التي أتخذت والتي أهمها التمديد في سن التقاعد في القطاع العام وذلك بصور القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أبريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وصدر منشور (رئيس الحكومة المؤرخ في 20 ماي 2019) يهدف إلى توضيح إحكام هذا القانون.

وقد بلغت نسبة التوازن بين مجموع الأعباء ومجموع المداخيل للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية 105 % سنة 2021 مقابل 103 % سنة 2020 كما بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات 106,7 % سنة 2021 مقابل 104 % سنة 2020 وتعود هذه النتائج أساسا إلى انتفاع الصندوق بكامل عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية (500 م د سنتي 2020 و2021) إذ تمتع الصندوق باعتماد قدره 1650 مليون دينار منذ سنة 2018 حتى سنة 2021 متأتي من المساهمة الاجتماعية التضامنية. إضافة إلى تطور الإيرادات المتأتية من الزيادة العامة في الأجور بعنوان القسط الثالث لأعوان الوظيفة العمومية والمفعول الإيجابي للإجراءات المضمنة بالقانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أبريل 2019.

ولكن كل التوقعات تذهب في اتجاه عودة المنحى السلبي لمؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل نتيجة إنتهاء مفعول اجراء الترفيع في سن التقاعد ومحدودية موارد حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي والتي ستقسم بين كل الصناديق الاجتماعية بعد أن كان الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية يتحصل على مجموع مبلغ المساهمة حيث تذهب توقعات سنة 2022 إلى تسجيل إختلال في التوازن بين مجموع الأعباء والمداخيل بـ 120,2 % وإختلال في التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات بنسبة 120,5 %.

## 3. الصندوق الوطني للتأمين على المرض:

سجلت نسبة توازن الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق الوطني للتأمين على المرض ارتفاعا خلال سنة 2021 لتبلغ 86,23 % وتكون بذلك دون الهدف المأمول والذي حدّد بـ 81,92 % . وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا مقارنة بسنة 2020 والتي سجلت فيها نسبة (76,77%) ويفسر هذا الارتفاع خاصة بالزيادة في بعض التعريفات ومراجعة السقف.

كما عرفت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض لسنة 2021 ارتفاعا ملموسا حيث بلغت 91,88 % لتتجاوز الهدف المرسوم بعنوان نفس السنة (88,68%) ويعزى هذا الارتفاع أيضا إلى الزيادة في بعض التعريفات ومراجعة السقف.

وتذهب التوقعات أن تشهد هذه النسبة سنة 2022 بعض التراجع نتيجة الاستقرار التي قد تشهده التعريفات وكذلك تحسن الوضع الصحي بعد جائحة كورونا والتي كان لها (جائحة كورونا) الأثر السلبي على التوازنات المالية نتيجة ارتفاع الأعباء الصحية، كما سجلنا تحسنا طفيفا في موارد الصندوق الوطني للتأمين على المرض نتيجة مضاعفة التحويلات المالية للصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية والتي عرفت تطورا من 10 مليون دينار شهريا سنة 2021 إلى إلى 20 مليون دينار شهريا كما أن إقرار أحكام تقضي بالاستخلاص المباشر للمستحقات الراجعة للصندوق الوطني للتأمين على المرض بعنوان الاشتراكات وتوابعها في القطاع العمومي ساهم أيضا في تحسين موارد الصندوق.

ولكن ينتظر أن تعود نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل إلى الارتفاع بداية من سنة 2023 ما لم يلتزم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بسداد ديونه تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض وسداد حصته من مستحقاته.

## 2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

رغم أهمية المؤشر في قراءة منحى التوازنات المالية للصناديق فإنه يفتقر لتوقع للمخاطر الطارئة ولتأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية مثل جائحة كوفيد 19 مما زاد في تفاقم تدهور الوضع للصناديق وعجزها عن الإيفاء بتعهداتها. كما تعرف الصناديق اشكاليات مرتبطة بإيجاد نوع من التوازن بين تطور الأعباء خاصة الجرايات والموارد التي إقتصرت على المساهمات وما تدره المساهمة الاجتماعية التضامنية .

## بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستخلاص

رمز المؤشر : 2-1-2

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
2. تعريف المؤشر: يساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فعالية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : معطيات مالية ومحاسبية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
4. تاريخ توفّر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>2</sup>(Valeur cible de l'indicateur): انظر الجدول الموالي
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

<sup>2</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية						
% 92	% 91	% 90,5	% 90	% 89,9	%	● نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي
% 53	% 52	% 51	% 50	% 48	%	● نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي
%21	%21	%20	% 17	% 17	%	نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة

## تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

سجلت نسبة الاستخلاص عن الثلاثيات الجارية ارتفاعا طفيفا سنة 2021 مقارنة بالسنوات التي سبقتها والتي عرفت بتفشي جائحة كورونا ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع المقاييس بعنوان الاشتراكات بنسبة 8 % . أما بالنسبة لاستخلاص مساهمات نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي، فقد بقيت نسبة الاستخلاص لسنة 2021 في حدود ما تم تسجيله في السنوات الفارطة.

برزت أهمية قياس مؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخل خاصة عند قياس التوازن بين تكلفة أنظمة التقاعد ومداخلها الشيء الذي أدى إلى اختلال التوازنات بين نسق دفعات (مختلف المنافع المسداة) والمداخل (المتأنية أساسا من المساهمات)، كما أفرز قياس مؤشر نسبة الاستخلاص جملة من الإستنتاجات أهمها:

✓ عدم التصريح بالأجور أو النقص في التصريح بالأجور (%35 من الأجراء المصرح بهم يتقاضون أجرا أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون و%62 يتقاضون أجرا أقل من مرتين الأجر الأدنى المهني المضمون)،

✓ أهمية القطاع الموازي وتنامي ظاهرة التهرب والتحليل الاجتماعي. حيث تقدر كتلة الأجور الخاضعة للضمان الاجتماعي وغير المصرح بها للصندوق سنويا ب 30% من كتلة الأجور الخاضعة مما انجر عنه نقص في المساهمات تقدر بحوالي 500 مليون دينار،

✓ صعوبات على مستوى الاستخلاص والمراقبة،

وقد عرفت السنوات الأخيرة منحا سلبيا في نسبة الإستخلاص والتي فسرت بتبعات جائحة كورونا التي أثرت سلبا على مناخ الأعمال والإستثمار والتوازنات المالية للشركات ما أفرز عجز عديد الشركات وحتى الأشخاص للإيفاء بتعهداتهم ودفع مساهماتهم الاجتماعية. وتذهب كل التوقعات في أنه بداية من سنة 2023 سيسترجع الإقتصاد التونسي عافيته وستسجل بعض المؤشرات المحفزة للإستثمار مما سيؤثر إيجابيا على نسب الإستخلاص.

## 2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر أعتمد لقياس نسبة الإستخلاص في القطاع الخاص ولم يتطرق لنسبة الإستخلاص في القطاع العام باعتبار فرضية أن نسبة الإستخلاص في القطاع العام تساوي 100 %، والحقيقة غير ذلك باعتبار أن عديد المؤسسات والمنشآت وحتى الوزارات عجزت عن الإيفاء بتعهداتها تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية. لذلك يجب ان نفرق بين نسبة الإستخلاص الفعلي ونسبة الإستخلاص الإعتبارية " fictive " .



# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التغطية الاجتماعية

رمز المؤشر : 1-2-2

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التغطية الاجتماعية
2. تعريف المؤشر: نسبة العمال المصرح بهم فعليا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فعالية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالانواع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية) / عدد السكان المشتغلين ( بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم )
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: سجلات الانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء
4. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>3</sup> (Valeur cible de l'indicateur): أنظر الجدول الموالي
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
% 85.4	% 84.5	% 83,3	% 81	% 81,36	%	- نظام الأجراء غير الفلاحيين
% 12.7	% 12	% 11.4	% 10	% 10,43	%	- نظام الأجراء الفلاحيون
% 99.7	% 99.2	% 99	% 92	% 98,36	%	- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن

<sup>3</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

% 84.9	% 84	% 83.3	% 80	% 81,94	%	- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحين
% 89.2	% 88.2	% 87.5	% 81	% 83,74	%	- نظام العملة غير الأجراء الفلاحين
% 85	% 84	% 83	% 80	% 81,17	%	المجموع

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية لكافة الأنظمة تحسنا ملحوظا خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ما ساهم في تجاوز الهدف المرسوم لمجموع الأنظمة لنفس السنة ولكن هذا التحسن يجب أن لا يحجب حقيقة أن الصندوق يتكبد خسائر كبيرة «manqué à gagner» نتيجة عدم انخراط حوالي 20 % من عدد السكان المشتغلين في أحد أنظمة الضمان الاجتماعي.

كما لا يمكن أن تحجب هذه النتائج لسنة 2021 أن التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص مازالت دون الإنجازات المحققة سنوات 2017 و 2018 والتي كانت تفوق النسبة 80 % ويفسر ذلك بتواصل التداخيات السلبية لجائحة كوفيد 19.

كما تبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة نتيجة جملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

ويسعى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى تحسين نسبة التغطية الفعلية خلال سنوات 2023 و 2024 و 2025 لتبلغ 85 % لمجموع الأنظمة ويعول الصندوق على تحسين نسبة التغطية لنظام الأجراء الفلاحين ونظام العملة غير الأجراء الفلاحين ويعول الصندوق في هذا المجال على ما يبذله من مجهودات لتقريب خدماته من المضمونين الاجتماعيين والعاملين في القطاع الفلاحي من غير المنخرطين حيث سيحدث مكتب محلي بمعتمدية المنيهلة ودار خدمات إدارية ببنبله من ولاية المنستير كما ستلعب الوحدات المتنقلة للخدمات الاجتماعية دورا فعالا في الاستقطاب.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلة مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.

# بطاقة مؤشر الأداء: آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

رمز المؤشر : 1-3-2

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين
2. تعريف المؤشر: متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : تختلف حسب الخدمة المقدمة
2. وحدة المؤشر : عدد الأيام أو نسبة الملفات المنجزة في الآجال
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الصناديق الاجتماعية
4. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: أنظر الجدول الموالي
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات 2021	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2025	2024	2023				
						الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
25	30	35	38	37	يوم	آجال صرف المنافع بعنوان جرابيات الشبخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة (باليوم) (1)
						الصندوق الوطني للتقاعد والحبطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)

% 90	% 85	% 80	% 90	% 74,88	%	إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمتدربين الجدد (1-2)
% 100	% 99	% 98	% 99	% 97,45	%	تصفية ملفات جريات التقاعد (2-2)
% 100	% 99	% 98	% 98	% 97,47	%	تصفية ملفات جريات الترميل (3-2)
% 94	% 92	% 90	% 90	% 85,91	%	تصفية ملفات الجريات الوقتية للأيتام (4-2)
						الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)
26	28	30	35	36,4	يوم	آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)
						آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)
90	100	100	120	122	يوم	• خلاص أتعاب الأطباء
80	90	100	110	108	يوم	• خلاص الصيدالة
90	100	110	120	122	يوم	• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي
						آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)
7	8	9	10	10,8	يوم	• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة
9	10	11	12	12,7	يوم	• زرع الكلى
10	12	13	15	15,4	يوم	• زرع نخاع الشوكي
7	8	9	10	11,9	يوم	• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرابين والكشف بالأشعة على عضلات القلب
5	5	6	7	7,4	يوم	• تقنيت حصي الكلى
9	10	11	12	12,4	يوم	• السكانار، التشخيص بالرنين المغناطيسي
من 5 الى 25	من 5 الى 28	من 5 الى 30	من 5 الى 35	من 5.8 الى 38	يوم	• التكفل بمصاريف الآلات الطبية
5	5	6	78,5	7,7	يوم	• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية
9	10	11	12	12,3	يوم	• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر :

### - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

سجلت سنة 2021 تحسنا ملحوظا في آجال صرف الجريات (37 يوم) بعد أن كانت تتجاوز 40 يوما ويعود ذلك إلى السياسة التي إعتمدها. نتيجة السياسة التي اعتمدها الصندوق بتدعيم وتوسيع لامركزية تصفية ملفات الجريات مما مكن من تجاوز الهدف المرسوم (40 يوم) وسيسعى الصندوق خلال الثلاث القادمة إلى

تحسين في الأجل لتبلغ سنة 2025 حوالي 25 يوما فقط خاصة في ظل التطوير الحاصل في طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصناديق وتقريب الخدمات وتطوير أساليب العمل ورقمنتها...

### - الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

شهدت نسب انجاز ملفات جرايات التقاعد وجرايات الترميل والجرايات الوقتية للأيتام التي تمت تصفيتهما في الأجل تحسنا مقارنة بسنة 2020 غير أنه لم يتم تحقيق الأهداف المرسومة وذلك أساسا نتيجة توقف السير العادي للعمل جراء جائحة " covid-19 " وينتظر أن تشهد هذه النسبة تحسنا كبيرا بداية من سنة 2022 لتبلغ ذروتها سنة 2025 حيث يعتقد أن تلامس 100 % بالنسبة تصفية ملفات جرايات التقاعد وتصفية ملفات جرايات الترميل.

### - الصندوق الوطني للتأمين على المرض

شهدت الأجل المتعلقة باسترجاع المصاريف تحسنا طفيفا سنة 2021 لتبلغ 36,4 يوم مقارنة بسنة 2020 غير أن الأجل المسجلة بقيت دون الأهداف المرسومة سنة 2021 (30 يوم).

أما على مستوى الأجل المتعلقة بخلاص مسديي الخدمات الصحية سنة 2021 فقد سجلت ارتفاعا مقارنة بسنة 2020 وتعذر تحقيق الأهداف المرسومة نتيجة النقص الحاد في السيولة المتوفرة.

أما بخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة فقد سجلت تحسنا مقارنة بسنة 2020 وقاربت في العموم الأهداف المرسومة.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي.

✓ مراجعة نظام التأمين على المرض وذلك على ضوء نتائج الدراسة المتعلقة بتقييم هذا النظام (بصدد الانجاز) والتي تهدف إلى إعداد تشخيص شامل لنظام التأمين على المرض خاصة بالنظر إلى الأهداف التي تم وضعها عند إحداثه والتحديات المتعلقة بالوضع الصحي للبلاد وتطور حاجيات المضمونين الاجتماعيين.

- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج النهوض الاجتماعي

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة

رمز المؤشر : 1-1-3

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. تعريف المؤشر: يمكن المؤشر من متابعة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة من خلال احتساب عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق مقارنة بالعدد الجملي للعائلات المعوزة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة الامان الاجتماعي / محاضر جلسات اللجان الجهوية المختصة في إسناد المشاريع / تقارير المتابعة الدورية للمشاريع
4. تاريخ توفر المؤشر : الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>4</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 0.16% سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

## I- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
0.16%	0.14%	0.12%	1.4%	0.1%	%	نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)

<sup>4</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تم تنفيذ 198 مشروع بعنوان سنة 2021 ( المنتفعين 89 إناث/ 109 ذكور) رغم الإنطلاق المتأخر في التنفيذ (فتح الإعتمادات المخصصة للبرنامج وإحالتها إلى الجهات خلال شهر سبتمبر) وتداعيات أزمة كوفيد 19 والتي ساهمت في عرقلة إنجاز بعض المشاريع بسبب الحدّ من حرية التنقل وصعوبة الحصول على فواتير تقديرية في عديد الجهات. وبالنسبة لسنة 2022 فقد تمّ الشروع بصفة مبكرة في تنفيذ المشاريع خاصة عبر الإعتماد المرصود في إطار البرنامج الخصوصي للإحاطة بالفئات الهشة والذي يتمّ تنفيذه عبر اللجان الجهوية للتضامن الاجتماعي بالإضافة إلى الإعتمادات المخصصة للبرنامج ضمن ميزانية 2022 والتي سيتمّ تنفيذها عبر الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية. ومن المنتظر أن ترتفع وتيرة إنجاز المشاريع تدريجيا خلال السّنوات القادمة حيث سيتمّ إصدار أمر رئاسي ينظّم البرنامج ويتضمن حوافز إضافية منها إمكانية التمويل الذاتي ودعم المشاريع التي تشكو صعوبات...بالإضافة إلى إستهداف الأخصائيين الاجتماعيين والمسؤولين الجهويين المكلفين بالبرنامج بالتكوين في مجال بعث وإدارة المشاريع.

## 3. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عزوف الفئات المستهدفة من المنتفعين بالمنح المالية الشهرية على الإنخراط في البرنامج بسبب ترسخ عقلية التواكل لديهم وغياب ثقافة العمل،
- بعض التعطيلات الإدارية المتعلقة خاصة بالرقابة القبليّة وإشتراط تجميع الشراءات رغم إختلاف مكونات المشاريع والتي تسبب تعطيل تنفيذ بعض المشاريع.



# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

رمز المؤشر : 1-3-1

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. تعريف المؤشر: يرمي هذا المؤشر لاحتساب نسبة النساء المعوزات المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية واللاتي يمثلن فئة هشة ذات خصوصية (أرامل ، معيلات لأسر...)
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد النساء المنتفعات بالمساعدات/ العدد الجملي للمنتفعين
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة الأمان الاجتماعي
4. تاريخ توفر المؤشر : الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>5</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 60% سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
60%	59.5%	59%	63%	60.1%	%	نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

<sup>5</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

لقد كانت لحائحة كوفيد-19 تأثيرت عميقة على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وعلى الفئات الهشة الأخرى، وزادت هذه الوضعيات تآزما بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية التي انعكست مخالقاتها على تارتفاع مستوى الأسعار وتدني المقدرة الشرائية، لذا، شهدت سنة 2022 الشروع في توسيع قاعدة الانتفاع بمساعدات برنامج الأمان الاجتماعي، وباعتماد الإجراءات الجديدة المنصوص عليها بالأمر عدد 317 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه وتطبيقا لمقتضيات منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 12 المؤرخ في 10 ماي 2022 المتعلق بالإجراءات العمليّة للإنتفاع بالمنحة الشهرية القارة والعلاج المجاني والعلاج بالتعريف المنخفضة ضمن برنامج الأمان الاجتماعي، إرتفع عدد المنتفعين بالمنح الشهرية القارة من 268293 منتفعا منهم 161112 امرأة بنسبة 60.1% من المجموع إلى 284750 منتفعا خلال شهر جوان 2022 منهم 166183 امرأة بنسبة 58.4%. ونلاحظ أن عدد النساء المنتفعات بالمنح المالية القارة في ارتفاع متواصل إلا أنّ نسبتهن من المجموع شهدت انخفاضا باعتبار عدم مسايرة نسبة العدد الإضافي للنساء المنتفعات بالمنحة للنسبة المنجزة في سنة 2021 (العدد الإضافي من الذكور أكبر من العدد الإضافي من الاناث).

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر شديد التأثير بالإجراءات ذات الطابع الاجتماعي التي يمكن اتخاذها في إطار برنامج الأمان الاجتماعي وبمنهجية الاستهداف المتبعة في هذا الإطار.

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين

رمز المؤشر : 1-2-3

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية
2. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى الرّفْع من نسبة الإدماج الإقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير أقسام النهوض الاجتماعي
4. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: برنامج بعث موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل.
5. تاريخ توفّر المؤشر : الثلاثية الأولى للسنة الموالية
6. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>6</sup> (Valeur cible de l'indicateur) : : 0.28% سنة 2025
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
0.28%	0.25%	0.22%	17%	10.2%	%	نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجلين بمراكز التربية المختصة)

<sup>6</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقييمات الخاصة بالمؤشر :

- التطور الطفيف في نسبة الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتهجين ببرنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل يعود إلى نوعية التكوين الذي يتلقونه بمراكز التربية المختصة والذي يحتاج إلى مراجعة بما يجعله يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل. وسيتمّ العمل على تحسين نوعية هذا التكوين وعلى التحسيس بأهمية برنامج بعث موارد الرزق في تحقيق الاستقلالية الذاتية للأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى إعطاء الأولوية لخريجي مراكز التربية المختصة في بعث المشاريع.

- هذا المؤشر يراعي النوع الاجتماعي حيث تمّ تسجيل نسبة 53 % من النساء من جملة الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتهجين ببرنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل وهي نسبة مرتفعة يجري العمل على المحافظة عليها.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم ملاءمة التكوين المقدم بمراكز التربية المختصة لمتطلبات سوق الشغل،
- عدم تنظير الشهادات المتحصل عليها من مراكز التربية المختصة مما يسهل الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة،
- عدم مواكبة نوعية المشاريع لمتطلبات السوق،
- المستوى التعليمي المتدني للتلاميذ المرسمين بمراكز التربية المختصة،
- ضعف المستوى التكويني للأخصائيين الاجتماعيين في مرافقة ومتابعة الأشخاص ذوي الإعاقة باعثي المشاريع.

## بطاقة مؤشر الأداء: النسبة العامة للأمية

رمز المؤشر : 1-3-3

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية
2. تعريف المؤشر: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج )
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. وحدة المؤشر: دارس متحرر من الأمية
3. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية  
تاريخ توفر المؤشر : (ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
4. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>7</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 16.5% سنة 2025
5. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المركز الوطني لتعليم الكبار

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات		التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
النسبة العامة للأمية	%	%17.3	%17	%16,7	%16.5	بصدد الانجاز

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

<sup>7</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

يرمي المؤشر إلى المساهمة في التخفيض من النسبة العامة للامية من 17% سنة 2022 إلى 16.7% سنة 2023 أي بنسبة تراجع تقدر بـ 1.76%

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- تعتمد مقارنة محو الأمية في تونس على قطاع وحيد ( وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال المركز الوطني لتعليم الكبار )
- اعتماد برامج محو الأمية وتعليم الكبار حاليا على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية إضافة إلى برنامج المهارات الحرفية ببعض المراكز النموذجية والمراكز متعددة المهارات
- غياب الترابط في مستوى التشريعات والمعابر بين قطاع محو الأمية وتعليم الكبار من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى

## بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأمية عند النساء

رمز المؤشر : 2-3-3

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية
2. تعريف المؤشر: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية عند النساء
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الاجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. وحدة المؤشر: دارس متحرر من الأمية
3. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الدارسات عدد النجاحات في امتحان شهادة التربية الاجتماعية بكل مركز تربية إجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية / النسبة العامة للأمية
4. تاريخ توفر المؤشر : ( ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>8</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 22.1% سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المركز الوطني لتعليم الكبار

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023	2022	2021		
بصد الانجاز	22.1%	22.4%	22.7%	23%	%	نسبة الأمية عند النساء

<sup>8</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

يرمي المؤشر إلى المساهمة في التخفيض من نسبة الأمية لدى النساء من 23% سنة 2021 إلى 22.1% سنة 2024 مع تركيز الجهود على النساء في المناطق الريفية في ظل توفر معطيات إحصائية تبين المناطق ذات الأولوية (مناطق الوسط و الشمال الغربي) و يتم العمل على ملائمة التدخلات لفائدة النساء الاميات والتي يعانين من عديد الصعوبات للالتحاق بالفرق الدراسية(التنقل ، البعد على المناطق العمرانية) مع التركيز على تطوير التكوين في المهارات التدريبية والحقوق المدنية.

## 3. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم وجود تدخلات تستهدف مباشرة الفئات المعنية (actions sexo-spécifiques)
- انعكاسات المعطيات الجغرافية والاجتماعية علة نوعية ونسق التدخلات (مناطق نائية و داخلية ، الحالة العائلية للمعنيات، الموروث الثقافي...)
- نسبة الأمية يتم تحديدها من قبل المعهد الوطني للإحصاء، وتتضمن معطيات هذه المؤسسة توزيعا للأميين حسب الجنس ( عدد الأميين إناث وذكور ونسبة الأمية حسب النوع الاجتماعي ) والموقع الجغرافي ( الولاية: بلدي – غير بلدي ) وحسب الفئة العمرية ( من 10 سنوات فما فوق ) عند إنجاز التعداد العام للسكان والسكنى. إلا أن معطيات المعهد الوطني للإحصاء، عند إعداد المسوحات السنوية، لا تتضمن عدد الأميين وتوزيعهم، بل تتضمن نسب الأمية، مما يعيق المركز الوطني لتعليم الكبار عن تقديم معطيات حول نسبة استقطاب الدارسين من مجموع الأميين حسب الولاية والجنس.



- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

رمز المؤشر : 1-1-4

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
2. تعريف المؤشر: وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -
- 6.

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: API-APIA - Banque centrale - FIPA - UTICA- ONTA
4. تاريخ توفر المؤشر: كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>9</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 20% سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
20%	19%	18%	7%	16.52%	%	نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

<sup>9</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية 16,52% سنة 2021 كما بلغ تطور نسبة المشاريع الجمالية المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج سنة 2021 ، 50 % مقارنة بسنة 2020 في حين تراجعت المشاريع الجمالية المصادق عليها بـ 31% ليعكس هذا مساهمة التونسيين بالخارج في دعم الاقتصاد الوطني والدور المحوري الذي تلعبه الجالية بالخارج في ضخ العملة الصعبة وتوفيرها ودفع عجلة الاستثمار وذلك رغم كلفة التحويلات خاصة على اثر جائحة كورونا والتي تسببت في تراجع الاقتصاد سواء على المستوى العالمي أو الوطني وأثرت سلبا على عائدات جل القطاعات. وتمثل بذلك الجالية التونسية كعادتها فاعلا هاما في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في تونس بالنظر إلى حجمها (إذ بلغ عدد أفرادها 1586669 فردا سنة 2020<sup>10</sup>) وتركيبها (نسبة هامة منها الكفاءات) ومساهمتها في الاقتصاد التونسي .

ومن المهم القيام بدراسة تتعلق بالتحويلات على غرار تطورها ووجهتها (استثمار، ادخار، إنفاق اسري ...) وأصحاب الحسابات المالية (أشخاص معنويين أو طبيعيين)، قيمة الحسابات، هيكلتها ومصادر التحويلات (بلدان الإقامة الجبائية). هذا الى جانب وضع خطة لجذب المزيد من أموال الجالية التونسية بالخارج وتحفيزها على وضع أموالها في البنوك المحلية والاستثمار بتونس ومن ذلك مراجعة التشريعات والحوافز الاقتصادية على غرار تمتيع أفراد الجالية بنسبة فائدة مجزية ومراجعة كلفة التحويلات المالية.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

● لا يعكس هذا المؤشر نشاط الديوان في هذا الجانب ويرتكز على عدة عوامل خارجة على مجاله (variable exogène) على غرار كلفة التحويلات، الروابط العائليّة، الامتيازات الممنوحة في مجال الاستثمار، سعر الصرف..

● صعوبة وتأخر في الحصول على المعطيات من قبل الهياكل المعنية بالاستثمار .

### المقترحات:

احتساب مؤشرات تعتمد على نتائج برامج التعاون الدولي والتي يكون فيها الديوان طرفا على غرار:

● عدد المشاريع الموافق عليها حسب الجهات ونوعيتها (مشاريع فردية أو جماعية)،

● عدد المنتفعين من هذه البرامج،

● قيمة المساعدات الممنوحة لبعث المشاريع، مجال نشاط المشاريع الموافق عليها (صناعة، فلاحية أو خدمات)،

● عدد العمال الذين تم تشغيلهم بفضل هذه المشاريع...

هذا وتعمل مصالح الديوان وقصد الحصول على المعطيات اللازمة على:

- ربط قنوات تواصل مع المؤسسات المعنية بملف الاستثمار والنظر في إمكانية تشريك إدارات من الديوان في

خصوصية اللجان التي تصادق على المشاريع الاستثمارية للتونسيين المقيمين بالخارج على الصعيد المركزي والجهوي.

- إبرام اتفاقيات مع دواوين التنمية: 04 اتفاقيات.

<sup>10</sup> حسب إحصائيات البعثات الدبلوماسية والقنصلية والتي اعتمدت على المرسمين بالسجلات القنصلية. ولم يتم احتساب الجالية التونسية المقيمة بكل من ليبيا واليمن نظرا لاستحالة الحصول على إحصائيات محنية ودقيقة للجالية خلال السنوات المنقضية والتي شهدت غلق البعثات الدبلوماسية نظرا لانعدام الاستقرار السياسي والأمني.

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية

رمز المؤشر : 4-1-2

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
2. تعريفالمؤشر:وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس
3. طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية
2. وحدة المؤشر:نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:API-APIA - Banque centrale- FIPA - UTICA- ONTA
4. تاريخ توفر المؤشر :كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>11</sup>(Valeur cible de l'indicateur): % 1.9 سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج

## I- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
1.9 %	% 1.8	% 1.5	% 1.2	بصدد الانجاز	%	نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية

<sup>11</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- لم يتسن لمصالح الديوان الحصول بعد على المعطيات بخصوص هذا المؤشر

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- لا يعكس هذا المؤشر نشاط الديوان في هذا الجانب ويرتكز على عدّة عوامل خارجة على مجاله (variable exogène) على غرار كلفة التحويلات، الروابط العائليّة، الامتيازات الممنوحة في مجال الاستثمار، سعر الصرف..
- صعوبة وتأخر في الحصول على المعطيات من قبل الهياكل المعنية بالاستثمار .

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية

رمز المؤشر : 1-2-4

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج
2. تعريف المؤشر: يحصي هذا المؤشر درجة رضا الجالية بمختلف شرائحها على الخدمات المقدمة بالمراكز
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عن طريق التقارير الشهرية والسنوية التي ترد من الملحقين الاجتماعيين ومديري المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج كما سيتم إعداد جذاذات من طرف مصالح الديوان ستوجه إلى المشرفين على المراكز قصد تعميمها من طرف الرواد وإبداء ملاحظاتهم وتقييمهم للأنشطة المتوفرة (ابتداء من الثلاثية الرابعة لسنة 2019).
- كما شرع ديوان التونسيين بالخارج في إنجاز تطبيق معلوماتية لتوثيق ورقمنة تدخلات الإطارات الاجتماعية بالخارج.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ديوان التونسيين بالخارج
4. تاريخ توفر المؤشر: كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>12</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 58 % سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج

## III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات
------------------	--------	-----------	------	-----------

(قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2025	2024	2023		2021		
% 58	%55	% 52	%50	بصد الانجاز	%	نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية.

### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

\*تم احتساب هذا المؤشر والمتعلق بـ"نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المنتفعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج" باعتماد المعطيات المتوفرة والخاصة بسنة 2019 نظرا لعدم توفر معطيات تخص نسبة الرضا والخاصة بسنتي 2020 و 2021.

### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت هذه النسبة 30 % خلال سنة 2019 وذلك حسب استبيان تم اعداده خلال صائفة 2019 تم خلاله استطلاع المواطنين التونسيين المقيمين بالخارج العائدين على متن البواخر وشارك فيه 1763 مواطن تونسي مقيم بالخارج. هذا ولم يتسن اعتماد واحتساب هذا المؤشر بالنسبة الى سنتي 2020 و 2021 بسبب الوضع الاستثنائي الذي فرضته الجائحة الصحية والتي حتمت على عديد الدول الالتزام باتباع الاجراءات الصحية وغلق حدودها البرية والبحرية والجوية وتعليق وقتي للانشطة الثقافية والترفيهية بما في ذلك الانشطة المؤمنة بدور التونسي مما أدى إلى تقلص كبير في نشاط المراكز بالخارج خلال سنة 2021.

### 3. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- لا يتم الأخذ بعين الاعتبار كل الخدمات المقدمة للجالية من قبل مصالح الديوان حيث تقتصر الخدمات على تلك المقدمة بدور التونسي بالخارج فقط علما وانه يتم تأمين العديد من الأنشطة الأخرى من قبل مصالح الديوان على غرار تعليم اللغة العربية عند العودة، تنظيم تظاهرة أسبوع التونسي المهاجر ، إقامة منتديات الإرشاد والتوجيه ....
- الإحصائيات المتوفرة حاليا والمتعلقة بتحديد نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية تخص سنة 2019 فقط ولا تتوفر حاليا احصائيات تخص انجازات 2021.

#### المقترحات:

- تركيز تطبيقه إعلامية تربط الهياكل التابعة للديوان بالداخل والخارج لتحديد عدد التونسيين المقبلين على مختلف هذه الهياكل بما فيها دار التونسي بالخارج.
- تقييم خدمات الديوان وتحسينها من خلال:
- إعداد جذاذات وتوجيهها إلى المشرفين على المراكز قصد تعميرها من طرف الرواد وإبداء ملاحظاتهم وتقييمهم للأنشطة .
- القيام باستمارة على متن البواخر لتقييم أنشطة الديوان.
- إعداد سلسلة من الاستشارات ووضع منصة إلكترونية وطنية خاصة بالتونسيين المقيمين بالخارج.

- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج القيادة و المساندة



# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور

رمز المؤشر : 1-1-9

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في كتلة الأجور
2. تعريفالمؤشر:يرمي هذا المؤشر لمتابعة صحة تقديرات كتلة الأجور عند الإعداد لمشاريع ميزانية المهمة من خلال مقارنتها بالأعمادات المنجزة عند التنفيذ مما يسمح تحسين آليات ضبط التقديرات (ضبط وتحيين قوائم أعوان المهمة ، الانتدابات ، الانعكاس المالي للتغييرات المهنية للأعوان ..) ومتابعة الموارد البشرية للمهمة
3. طبيعة المؤشر:مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):كتلة الأجور المنجزة/كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية الأصلي
2. وحدة المؤشر:نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:منظومة أدب.
4. تاريخ توفر المؤشر :سنوي / دوري
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>13</sup>:(Valeur cible de l'indicateur)100.05%سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

## III- قراءة في نتائج المؤشر

<sup>13</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
%100.05	%100.09	%100.26	%100.6	% 97	نسبة	نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز / المرسم)
296.903.000	288.381.000	280.447.272	258.000.000	225.183.954	أ.د	كتلة الاجور المنجزة
296.755.000	288.112.000	279.720.000	256.455.000	232.133.000	أ.د	كتلة الاجور المرسمة بقانون المالية الاصيلي

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تتبر النتائج المحققة سنة 2021 نتائج استثنائية نتيجة ارتباطها بتأثيرات الوضع الاستثنائي لجائحة كورونا ، وسيتم العمل ابتداء من سنة 2023 على تخفيض نسبة صحة التقديرات لكتلة الأجور من خلال العمل على مزيد تحسين مسار إعداد ومتابعة الميزانية في إطار تدعيم مقومات حوار التصرف وبالتالي المرور من نسبة 100.6% سنة 2022 إلى 100.26% أي بنسبة تقدر بـ 0.33% مع الحرص على متابعة هذا التمشي لبلوغ نسبة نسبة 100.05% سنة 2025.

## 3. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- تعدد الأنظمة الأساسية و تعدد أنظمة التأجير

- الزيادات لبعض الأسلاك الخصوصية (الهندسة، الطب ، مستشاري المصالح العمومية..)

- التسويات (عملة الحضائر ، الأليات..) و التي من شأنها التأثير على تقديرات المؤشر

- عدم تفعيل منظومة موازنة اجتماعية والتي ستمكن من تحقيق التصرف الناجع في الموارد البشرية في إطار تركيز مخطط لضبط المواصفات المرجعية للموارد البشرية بوزارة الشؤون الاجتماعية. و يتم العمل على تفعيل هذه المنظومة بما يمكن من استغلال المعطيات الإحصائية التي توفرها لمزيد تحسين برمجة تقديرات الاعتمادات على مستوى قسم التأجير بما يضمن حسن تنفيذها.

## بطاقة مؤشر الأداء: حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر : 2-1-9

### IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :فاعلية برنامج القيادة
2. تعريفالمؤشر:يرمي المؤشر لمقارنة ميزانية برنامج القيادة و المساندة بالميزانية الإجمالية للمهمة بهدف متابعة نسق الاعتمادات المرصودة بعنوان التصرف و مزيد ترشيدها والتحكم فيها.
3. طبيعة المؤشر:مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر:مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

### V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):ميزانية برنامج القيادة و المساندة/ ميزانية المهمة
2. وحدة المؤشر:نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:منظومة أدب.
4. تاريخ توفّر المؤشر :سنوي / دوري
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>14</sup>:(Valeur cible de l'indicateur) :2.04 % سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

<sup>14</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

### III- قراءة في نتائج المؤشر

#### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
%2.04	%2.4	%2.43	%3.36	%2.75	%	حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة
69.027.000	77.694.000	77.308.000	80.662.000	63.521.000	ا.د	ميزانية برنامج القيادة والمساندة
3369.550.000	3225.790.000	3168.597.000	2394.549.555	2234.870.697	ا.د	ميزانية المهمة

#### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يتم العمل على التخفيض الاعتمادات المرصودة لبرنامج القيادة والمساندة وهو برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة و ذلك من خلال ترشيد مختلف النفقات خاصة على مستوى قسم "نفقات التسيير" ومزيد تحسين تنفيذ نفقات التاجير و تصويب نفقات التدخل العمومي.

#### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- تأثر المؤشر بالزيادات في نفقات التدخلات (برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي)
- تأثر هذا المؤشر بالزيادات المسندة لبعض الأسلاك الخصوصية وغير المبرمجة عند ضبط تقديرات الميزانية
- تأثر المؤشر بانجاز التسويات (عملة الحضائر ، المتعاقدين..)

**2- بطاقات الفاعلين العموميين  
المتدخلين  
في برنامج النهوض الاجتماعي**

# بطاقة عدد 1 : المركز الدولي للبحوث و الدراسات و التوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة"

## I- التعريف

### 1. النشاط الرئيسي:

- المساهمة في وضع وإنجاز سياسة الوزارة المتعلقة بالبحوث و الدراسات و التوثيق و التكوين في مجال الإعاقة.
- إحداث فضاء رقمي لتوثيق البحوث و الدراسات التي ينتجها المركز.
- متابعة الدراسات و المستجدات الوطنية و الدولية في مجال الإعاقة و وضعها على ذمة المتدخلين خاصة الباحثين و البيداغوجيين.
- دعماً لبحث العلمي في مجال الإعاقة من خلال إجراء البحوث و الدراسات العلمية في شتى مجالات الإعاقة.
- إحداث مخبر بحث حول الإعاقة.
- توفير خدمات التكوين المهني و التأهيل و إعادة التأهيل بالمركز لفائدة منظوريه.
- تكوين المكونين و الإطارات العاملة في مجال الإعاقة.
- ضبط إستراتيجية لتكوين المكونين في مجال التعهد بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير الفضاءات الملائمة و خدمات التكوين الحضوري و عن بعد لفائدة المتدخلين في المجال بمقابل.
- تطوير التعاون و الشراكة مع المراكز المماثلة و المؤسسات و المنظمات و الجمعيات ذات الصلة بالإعاقة و طناً و دولياً.
- العمل على إرساء علاقات شراكة مع جامعات و معاهد البحث العلمي و خاصة التي تهتم بالإعاقة و طناً و دولياً.
- تنظيم ندوات و ملتقيات وطنية و دولية حول الإعاقة.

### 2. مرجع الأحداث:

- الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث و الدراسات و التوثيق و التكوين حول الإعاقة "بسمة" و بضبط تنظيمه الإداري و المالي و طرق تسييره.

### 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة و الفاعل العمومي ( إذا

وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ انجاز بحوث و دراسات حول الإعاقة.
- ❖ تنظيم دورات تكوينية و تربية موجهة في المجال.
- ❖ تركيز مكتبة رقمية حول الإعاقة.
- ❖ إحداث وحدة بحث.

### 2- الأهداف الاستراتيجية :

### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2022	إنجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
					ميزانية التصرف:
					منها:
1000.000	1000.000	1000.000	1000.000	1000.000	- منحة بعنوان التأجير
1000.000	1000.000	1000.000	900.000	1000.000	- منحة بعنوان التسيير
41120.000	38120.000	35200.000			- منحة الدولة بعنوان التدخلات
					ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: وإعادة هيكلة المؤسسة).
<b><u>43120.000</u></b>	<b><u>40120.000</u></b>	<b><u>37200.000</u></b>	<b><u>1900.000</u></b>	<b><u>2000.000</u></b>	<b>المجموع</b>

2- بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلين

في برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج



## بطاقة عدد 1 : ديوان التونسيين بالخارج

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

- القيام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة لفائدة اليد العاملة من الجالية مع البلدان الأخرى
- القيام بتنظيم و متابعة هجرة التونسيين بالخارج
- القيام بتطوير وتنفيذ برامج تأطير التونسيين المقيمين بالخارج
- ضبط و تنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة العملة التونسيين بالخارج و لفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة في تونس
- وضع و تنفيذ كل برنامج ثقافي ينمي و يدعم تعلق أبناء التونسيين المقيمين بالخارج بوطنهم
- تسهيل عملية إعادة إدماج العملة التونسيين العائدين من الهجرة في الاقتصاد الوطني
- وضع نظام إعلام و تبليغ مستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج و متابعته.

#### 2. مرجع الأحداث :

- قانون عدد 60 لسنة 1988 المؤرخ في 02 جوان 1988 المتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 1988 وخاصة فصليه 12 و 14 .
  - قانون المالية عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/12/30 و خاصة الفصل 58 منه و المتعلق بتغيير تسمية ديوان العملة التونسيين بالخارج إلى ديوان التونسيين بالخارج .
- #### 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

#### 1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ❖ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ❖ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الاجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ❖ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة.

## 2- الأهداف الاستراتيجية :

- ❖ ضبط وتنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة التونسيين بالخارج ولفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة وفي تونس.
- ❖ وضع وتنفيذ برامج ثقافية تعزز روابط الصلة بالوطن الأم.
- ❖ تسهيل عملية إعادة إدماج التونسيين العائدين في الاقتصاد الوطني وحث الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار.
- ❖ الإعلام والتبليغ المستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج.
- ❖ مواكبة توجه الدولة في مجال الرقمنة وحوكمة الإدارة.

## 3- تدخلات الفاعل العمومي:

- ❖ تأمين أنشطة بالداخل
- ❖ تأمين أنشطة ببلدان الإقامة

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2022	إنجازات	البيان
2025	2024	2023		2021	
					ميزانية التصرف:
					منها:
30213.712	29368.505	29310.737	24500.000	23000.000	- منحة بعنوان التأجير
5725.578	5215.734	4704.542	3000.000	3000.000	- منحة بعنوان التسيير
2381.437	5452.155	2062.330	550.000	435.045	ميزانية الاستثمار أو/التجهيز:
<b><u>38320.727</u></b>	<b><u>40036.394</u></b>	<b><u>36077.609</u></b>	<b><u>28050.000</u></b>	<b><u>26435.045</u></b>	<b>المجموع</b>

**2- بطاقات الفاعلين العموميين  
المتدخلين  
في برنامج الضمان الاجتماعي**

## بطاقة عدد 1 : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إدارة أنظمة الضمان الاجتماعي لفائدة الشرائح الاجتماعية العاملة في القطاع الخاص والمنضوية قانونا تحت مظلة الضمان الاجتماعي من إجراء وعملة غير إجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وعملة تونسيين بالخارج وذوي الدخل المحدود وفنانين ومبدعين ومتقنين الى جانب الطلبة والمتربصين. كما يساهم الصندوق في التصرف في الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي مع دول تضم نسبة هامة من الجالية التونسية. وتتمثل مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حاليا في التصرف في مجال استخلاص المساهمات وتسبير ثلاث فروع للضمان الاجتماعي وهي المنافع العائلية والمنح النقدية (منحة الوفاة ورأس المال عند الوفاة) وجرايات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة.

#### 2. مرجع الإحداث :

- القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

### II- الإستراتيجية والأهداف:

#### 1. الإستراتيجية العامة :

تتبنى الاستراتيجية العامة للصندوق أساسا على المحاور التالية:

- ❖ توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية،
- ❖ تحسين التوازنات المالية للصندوق وضمان استدامته المالية حفاظا على حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ❖ تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

#### 2- الأهداف الاستراتيجية

- ✓ دعم وتعزيز استخلاص ديون الصندوق من خلال إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،
- ✓ مراجعة بعض الأنظمة الخصوصية على غرار منظومة التغطية الاجتماعية للمرأة الريفية ومنظومة التغطية الاجتماعية للصيادين البحريين
- ✓ إصدار مشروع الأمر المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي.
- ✓ إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مساهمات التقاعد من منح الدعم المخصصة للمؤسسات المشغلة للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي،

✓ إدراج فصل ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2023 ينص على معاقبة كل شخص متخلف عن واجب الانخراط بالضمان الاجتماعي بخطية تتراوح بين 1000 دينار و50 ألف دينار على غرار ما تضمنه الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2016،

✓ إقرار أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2023 تقضي بربط الإنتفاع بمختلف خدمات المرافق العمومية (خلاص معلوم الجولان، الحصول على التراخيص الإدارية، الحصول على البطاقة الرمادية، ...) بتسوية الوضعية تجاه صناديق الضمان الاجتماعي وذلك على غرار ما تم إقراره بقانون المالية لسنة 2021 لفائدة مصالح الجباية بخصوص معلوم الجولان،

✓ استخلاص مستحقات الصندوق المتخلدة بذمة الدولة والمؤسسات

✓ دعم الرقابة

✓ تطهير ديون الصندوق تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض والتي مافتئت تتفاقم سنة بعد أخرى.

✓ إيجاد صيغ كفيلة بتحقيق المعادلة بين متطلبات التوازن المالي للأنظمة والتوازنات الاقتصادية والمالية الوطنية العامة.

• ملائمة الإصلاح لمتطلبات :

• سوق الشغل،

• القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية،

• المالية العمومية،

• القدرة الشرائية للمتقاعدين.

✓ مراجعة أحكام القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد إقرار اجبارية خلاص معالم الاشتراكات المقطعة من أجور العمال بصفة شهرية مقابل الإبقاء على آجال دفع المساهمات المحمولة على كاهل المؤجر كل ثلاثة أشهر.

✓ مراجعة نسب الاشتراكات في نظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية المعمول بها حاليا وملائمتها مع تطور الأنشطة الاقتصادية، إضافة لتنظيم منح الامتياز المتعلق بالتخفيض في نسب الاشتراكات.

✓ وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلة مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.

✓ إقرار أحكام على مستوى قانون المالية لسنة 2023 تقضي بربط الانتفاع بمختلف خدمات المرافق العمومية (خلاص معلوم الجولان، الحصول على التراخيص الإدارية، الحصول على البطاقة الرمادية، ...) بتسوية الوضعية تجاه صناديق الضمان الاجتماعي وذلك على غرار ما تم إقراره بقانون المالية لسنة 2021 لفائدة مصالح الجباية بخصوص معلوم الجولان،

✓ وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين

✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي مع دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل من خلال

✓ مواصلة اقتناء وحدات متنقلة للقيام بإجراءات التسجيل والانخراط وذلك بالتعاون مع وكالة Millennium

### Challenge Corporation

✓ اتخاذ إجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من ذلك

معاينة كل شخص متخلف عن واجب الانخراط بالضمان الاجتماعي بخطية تتراوح بين 1000 دينار و50 ألف دينار على غرار ما تضمنه الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2016.

✓ الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من 3 سنوات إلى 5 سنوات وذلك عبر

تنقيح الفصل 110 الفقرة الأولى من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي.

✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة

إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي

وتركيز لالوحدات المتنقلة للضمان الاجتماعي.

### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

### III- الميزانية على المدى المتوسط:

#### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2022	إنجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
					ميزانية التصرف:
					منها:
					- منحة بعنوان التأجير
					- منحة بعنوان التسيير
76208.897	71553.313	68758.786	70000.000	52034.000	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز:
<b>76208.897</b>	<b>71553.313</b>	<b>68758.786</b>	<b>70000.000</b>	<b>52034.000</b>	<b>المجموع</b>

## بطاقة عدد 2 : الصندوق الوطني للتقاعد و الحيغة الاجتماعية

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

- يتصرف الصندوق في أنظمة التغطية الاجتماعية الأساسية بالقطاع العمومي:

✓ أنظمة التقاعد

✓ رأس المال عند الوفاة

كما يتصرف الصندوق في الجرايات المحمولة على ميزانية الدولة بعنوان الأنظمة الخصوصية.

#### 2. مرجع الأحداث :

- القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 و قد تم تنقيحه بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي،

- القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976 وخاصة على الفصول من 28 الى 34 منه المتعلق بتحويل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيغة الاجتماعية الى الصندوق القومي للتقاعد والحيغة الاجتماعية.

#### 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

### II- الإستراتيجية والأهداف:

#### 1. الإستراتيجية العامة :

✦ إرساء منظومة صحية متكاملة تشمل الخدمات المسداة بالقطاعين العمومي و الخاص للصحة تتبني على مبادئ التضامن وتكافؤ الحقوق.

#### 2- الأهداف الاستراتيجية

✓ تنويع مصادر التمويل : تعزيز موارد الصناديق الاجتماعية من غير المساهمات بإحداث أداءات ومعاليم جبائية إضافية توظف على بعض الخدمات أو المواد الاستهلاكية تخصص لدعم الحساب المحدث في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي"

✓ مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي وخاصة نظام الجرايات : مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية بالقطاع العام :

✓ تنقيح نظام رأس المال عند الوفاة.

✓ مراجعة النظام العام للتقاعد :

- ✓ إدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجارية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجاريات...)
- ✓ عدم تحميل النظام العام للتقاعد الكلفة المالية المنجزة عن التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة (إحداث مساهمة إضافية من العون ومن المشغل والنظر في إمكانية إحداث صندوق خاص لتمويل هذا الصنف من الجاريات...)
- ✓ تنقيح بعض الفصول من القوانين الخاصة بنظام الجاريات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي ( جمع أكثر من جارية،....)
- ✓ بتحسين مستوى السيولة المالية الأنية حتى يتمكن الصندوق من صرف الجاريات في الأجل المعتادة، وتتضمن هذه المقترحات أساسا النقاط التالية :
- ✓ إقرار أحكام على مستوى قوانين المالية تتعلق بالتكفل بديون المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشهد صعوبات مالية و المتخذة بدمتها لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد و الحيغة الاجتماعية.
- ✓ إحداث حساب خاص بتمويل التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة.
- ✓ مواصلة إيقاف إجراءات التتبع فيما يتعلق ببطاقات الإلزام الصادرة ضد الصندوق لعدم خلاص الضرائب وذلك إلى حين تحسن الوضع المالي لهذا الأخير، وإبرام اتفاقية جدولة لهذه الديون على مدى 10 سنوات لخلاص ما تخلد بدمته لفائدة الدولة،
- ✓ إقرار عفو على خطايا التأخير المثقلة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيغة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقطعة من جاريات المتقاعدين لفائدة مصالح الجبائية .
- ✓ تحمل ميزانية الدولة للأعباء المالية المنجزة عن لجوء الصندوق إلى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجاريات.
- ✓ تعزيز الترابط البنيني بين الهياكل العمومية وتحقيق الانتقال الرقمي للصندوق تم التخلي عن شهادات الانخراط وعدم الانخراط والإدلاء بمضامين الولادة، والاستعانة بما توفره الصناديق الاجتماعية وكذلك المركز الوطني للإعلامية من خدمات فيما بينها. كما تم إبرام اتفاقية تعاون وشراكة مع كل من هيئة النفاذ للمعلومات والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وذلك بهدف تعزيز القدرات المؤسساتية للصندوق في مجالات الحق في المعلومة وحماية المعطيات الشخصية للمضمونين الاجتماعيين وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة ومكافحة
- ✓ تحسين التصرف في مجالي مواكبة الحياة المهنية للمنخرطين ومعالجة ملفات جاريات التقاعد، حيث فرغ من وضع اللمسات الأخيرة على مشروع الحسابات الفردية الذي رهن عليه الصندوق والذي سيمكن من الإلمام الكامل والدقيق بوضعية كل منخرط مباشر وذلك وفقا لمقتضيات الأمر عدد 153 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 والمتعلق بضبط طرق و إجراءات و أساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق و المشغل العمومي والذي سيمكن من توفير المعطيات والبيانات الضرورية في اتجاه التصفية الألكترونية للجاريات، مع العلم أن الصندوق تمكن بفضل إمكانياته الذاتية من إعداد وتوفير



منصة لتبادل المعلومات بين الصندوق والمؤسسات المشغلة سيتم البدء في استغلالها وذلك إلى حين تركيز منظومة جديدة متكاملة وتطوير تطبيق جديدة للتصرف في الجرايات.

### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2022	إنجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
					ميزانية التصرف:
					منها:
					- منحة بعنوان التأجير
					- منحة بعنوان التسيير
				85000.000	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز:
				<b>85000.000</b>	<b>المجموع</b>

## بطاقة عدد 3 : الصندوق الوطني للتأمين على المرض

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

- إدارة نظام التأمين على المرض،
- إدارة الأنظمة القانونية لجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل و الأمراض المهنية بالقطاعين العمومي والخاص،
- إدارة بقية الأنظمة القانونية للتأمين على المرض المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل،
- إسناد منح المرض و الوضع التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي.

#### 2. مرجع الأحداث :

- القانون عدد 71 لسنة 2004 مؤرخ في 02 أوت 2004 يتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.
- الأمر عدد 1366 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007 يتعلق بضبط مراحل تطبيق أحكام القانون عدد 71 لسنة 2004 المتعلقة بإحداث نظام للتأمين على المرض على مختلف أصناف المضمونين الاجتماعيين المنصوص عليهم بمختلف الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي

#### 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي الترتيب :

### II- الإستراتيجية والأهداف:

#### 1. الإستراتيجية العامة :

- ❖ الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق،
- ❖ إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصندوق والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

#### 2- الأهداف الاستراتيجية

- ✓ وضع آلية للاستخلاص المباشر بواسطة الصندوق الوطني للتأمين على المرض للمساهمات العائدة له بعنوان الأنظمة الخاضعة لإشرافه في القطاع الخاص
- ✓ إحداث نظام للتبادل الإلكتروني للبيانات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسدي الخدمات الصحية والمضمونين الاجتماعيين (مشروع في طور الإنجاز)
- ✓ تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال الانخراط، التصريح، استخلاص المساهمات، المراقبة، مطالب التكفل بالعلاج، ...

- ✓ التحكّم في نفقات الأدوية من خلال مراجعة عملية منح تراخيص تسويق الأدوية وإعطاء الأولوية المطلقة للأدوية الجنيسة و bio similaire
- ✓ مراجعة سياسات تسعير الأدوية من خلال إشراك المانحين المعتمدين والصندوق الوطني للتأمين على المرضى بصفته الطرف الدافع.
- ✓ تدعيم الوقاية والتقصّي المبكر لبعض الأمراض الثقيلة والمكلفة.
- ✓ وضع نظام لتقييم التكلفة الطبيّة والاقتصادية للخدمات الاستشفائيّة وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعلية

### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2022	إنجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
					ميزانية التصرف:
					منها:
					- منحة بعنوان التأجير
					- منحة بعنوان التسيير
719.250	708.750	698.250	700.000	811.874	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز:
<b>719.250</b>	<b>708.750</b>	<b>698.250</b>	<b>700.000</b>	<b>811.874</b>	<b>المجموع</b>

# بطاقة : إدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى المهمة

## I- الإطار العام

### 1- تقديم لمحة عن إستراتيجية المهمة في مجال مقارنة النوع الاجتماعي:

تعمل مهمة الشؤون الاجتماعية في إطار الالتزام بمختلف التعهدات الدولية و الوطنية المتعلقة باحترام حقوق الانسان بصفة عامة والمساواة بين الجنسين بصفة خاصة إضافة إلى أهداف التنمية المستدامة 2030. كما تندرج تدخلات المهمة في إطار المنظومة القانونية والتشريعية خاصة منها الفصل 51 من دستور الجمهورية التونسية ومقتضيات القانون عدد 37 لسنة 2001 المؤرخ في 16 جويلية 2021 المتعلق بتنظيم العمل المنزلي والقانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. والقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة ومشروع المخطط التنموي 2023-2025 إضافة إلى وثيقة العقد الاجتماعي الممضى من طرف الحكومة والأطراف الاجتماعية .

كما و تعتبر الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الإلتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع ومرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية. حيث وتساهم مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ هذه الخطة وخاصة منها الأثر الأول المتعلق بإرساء منظومة مساءلة تعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات و الأثر الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي ، إضافة الى مساهمتها في تحقيق الأثر الثالث بخصوص وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل و الأثر الرابع المرأة والسلام والأمن والأزمات وتغير المناخ. وكذلك الأثر الخامس المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي.

### - تشخيص مبسط لواقع المهمة من منظور النوع الاجتماعي :

يواجه قطاع الشؤون الاجتماعية تحديات هامة على مستوى توجيه الخدمات وتصويبها لفائدة الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة خاصة من النساء والفتيات باعتبارهن الأكثر عرضة للظواهر الاجتماعية حيث أفضى تشخيص القطاع إلى بيان عدد هام من الفوارق بين الجنسين على مستوى معدلات الفقر والأمية والتشغيل في القطاع غير المهيكل إضافة إلى كون النساء والفتيات الأكثر عرضة للعنف بمختلف مظهراته.

إذ تعتبر النساء أكثر عرضة للفقر وتعاني الأسر التي ترأسها امرأة من ارتفاع معدل الفقر وقد بينت الدراسات أن المرأة تجد صعوبة أكبر في الحصول على عمل من الرجل كما تتعرض للبطالة مرتين على الأقل أكثر من الرجال. حيث بلغ معدل البطالة بين النساء ضعف معدل بطالة الرجال بين عامي 2006 و 2015 بنسبة 21.6% مقابل نسبة 12.5% للرجال في نهاية الثلاثي الأول من عام 2015 .

وتبرز بيانات المعهد الوطني للإحصاء أن عدد النساء الأميات هو ضعف عدد الرجال ، حيث يمثل عدد الأشخاص الأميين 1.752.000 أي ما يقارب 18.4% من تعداد السكان، تمثل المرأة نسبة 68.77% منهم (1.205.000 امرأة أمية) ويمثل الرجال نسبة 31.16% (546.300 رجل أمي). من العدد الإجمالي للاميين. وتتركز هذه النسبة خاصة في مناطق الشمال الغربي (206 ألف امرأة أمية) و الوسط الشرقي (227 ألف امرأة أمية) و الوسط الغربي (247 ألف امرأة أمية) .

كما يستقطب القطاع غير المهيكل عددا هاما من العاملات النساء واللاتي يعانين من ظروف العمل غير الملائمة إضافة إلى عدم التمتع بالتغطية الاجتماعية وذلك خاصة في القطاع الفلاحي حيث تعتبر النساء الريفيات من الفئات الأكثر هشاشة خاصة من منظور العمالة الفلاحية إذ يعملن كمعينات بدون أجر في الفلاحة الأسرية أو كعاملات موسميات بأجور متدنية وتعاني العاملات الفلاحيات من ظروف متدنية للعمل خاصة على مستوى التنقل إذ يعتبرن ضحايا حوادث الشغل وحوادث الطريق الناتجة عن النقل غير المنتظم . كما تعاني عدد من النساء الريفيات العاملات في القطاع الفلاحي من تقاطع الحقل العلائقي مع علاقات العمل ( تشغيل النساء في أراضي العائلة) وبالتالي لايتلقين أجرا نظير عملهن .

كل هذه العوامل تؤدي بالضرورة إلى دخول نصيب هام من النساء الريفيات في دائرة الفقر والحرمان الاجتماعي وعجزهن عن الإيفاء بالحاجيات الأساسية إضافة إلى الحرمان من الرعاية الصحية الكافية والتعليم وبالتالي انتشار ظاهرة الأمية لدى عدد كبير من النساء الريفيات (الانقطاع المرسي) وما قد ينجر عنه من اللجوء إلى وضعيات العمل الهشة ( العمالة بالمنازل / تشغيل الأطفال...) .

وبالتالي تعاني المرأة الريفية من ضئيلة فرص التحرر الاقتصادي الذي يمكن أن يساعدها من الخروج من دائرتي الفقر والتهميش على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وكذلك نتيجة حالات الحرمان من الميراث في المناطق الريفية وبالتالي ملكية الأراضي بما يمكنها من بعث مورد رزق خاص.

إضافة إلى ذلك تعاني المرأة المهاجرة من عديد المظاهر السلبية والتي تتفاقم تبعاتها بالنظر لظروف العيش بدول الإقامة إضافة إلى عديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى (البطالة ، محدودية المستوى التعليمي، العنف الاسري، الهجرة غير النظامية..). وهو ما يجعلها عرضة لعدد الإشكاليات خاصة في ظل محدودية شبكة العمل الاجتماعي مقارنة بتطور عدد الجالية خاصة الوافدة بطريقة غير قانونية.

وإجمالاً يمكن القول أن تشخيص الواقع الاجتماعي مكن من بيان تعدد مظاهر العنف المسلط على المرأة سواء تعلق الأمر بالعنف الاقتصادي (التبعية الاقتصادية) أو المادي والنفسي . كما تتفاقم هذه الوضعية بتعدد العوامل الاجتماعية والصحية والنفسية (الإعاقة الجسدية والذهنية ، عدم وجود سند، الجنوح...) وتتسم التدخلات الاجتماعية عموماً لفائدة النساء ضحايا العنف بكونها غير مهيكلة ولا تستند إلى برنامج خصوصي لمقاومة العنف المسلط على النساء . كما أنّ عمل المتدخلين الاجتماعيين مركز على التعهد بالعنف الزوجي الذي يمارس بالفضاءات الخاصة وهو ما يجعل التدخلات الاجتماعية في المجال لا تساعد على انتاج مؤشرات كمية ونوعية حول هذه الظاهرة. إضافة إلى محدودية الموارد المادية والبشرية و ضعف الآليات الملائمة للنوع الاجتماعي إضافة إلى ضرورة مراجعة المنظومة القانونية يحول دون مزيد تصويب تدخلات وزارة الشؤون الاجتماعية.

و تبقى الحاجة للقيام بتشخيص معمق لواقع القطاع من منظور النوع الاجتماعي للوقوف على إشكاليات الفوارق بين الجنسين وفهم أسبابها و اثارها للتمكن من إيجاد الحلول المناسبة للحد منها.

#### - أهم الإشكاليات :

- استقطاب القطاع غير المهيكل لعدد هام من العمالة النسائية مقارنة بالرجال
- انتشار ظاهرة عمل النساء والفتيات بقطاعات العمل الهشة مقارنة بالرجال (العمل المنزلي ، الفلاحة الموسمية..)
- استفحال ظاهرة العنف لدى النساء المنتميات للفئات الهشة
- انتشار ظاهرتي الأمية والفقر لدى النساء بالمناطق الداخلية مقارنة بالرجال

#### - تقديم توجهات المهمة في المجال :

**المحور 1:** المساهمة في مناهضة العنف والتمييز المسلط ضد المرأة.

**المحور 2:** المساهمة في تعزيز التمكين الإقتصادي والاجتماعي للمرأة من خلال دعم إدماج النساء من الفئات الهشة

**المحور 3:** وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

## البرنامج 1 : الشغل والعلاقات المهنية

### 1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية :

يعتبر القطاع الفلاحي أحد ركائز الاقتصاد التونسي وهو يقوم بدرجة أولى على قوّة العمل النسائية، حيث يستوعب حوالي نصف مليون امرأة، أي ما يقدر بحوالي 43% من النساء الناشطات في الوسط الريفي، من بينهن 32.5% أجيرات في إطار العمل غير المهيكّل داخل المقاطع الفلاحية، والمزارع الكبرى. وتعتبر النساء الريفيات في تونس من الفئات الأكثر هشاشة خاصة من منظور العمالة الفلاحية حيث تعمل النساء كمعينات بدون أجر في الفلاحة الأسرية أو كعاملات موسميات بأجور متدنية وفي إطار غير مهيكّل، ودون تغطية ضمان اجتماعي. وتعاني العاملات الفلاحيات من ظروف متدنية للعمل خاصة على مستوى التنقل .

كما تعاني النساء الفلاحيات من ظروف عمل غير لائقة وهن عرضة لعديد المخاطر ذات الصلة باستعمال المبيدات والأدوية وانعدام وسائل الوقاية الفردية وكيفية تنقلها الى المستغلات الفلاحية في ظروف مهينة وخطرة ومخالفة للقانون. كما توكل للمرأة عادة الأعمال الشاقة وذات الخطورة لساعات طويلة من اليوم (جني المحاصيل ، مقاومة الأعشاب الضارة والبذر في الضيعات الخاصة..).

وبالتالي تبرز إشكالية عملة القطاع الفلاحي بصفة عامة والمرأة العاملة بالقطاع الفلاحي بصفة خاصة بخصوص التغطية الاجتماعية ، فارق الأجور، توقيت العمل، ظروف العمل، الصحة والسلامة المهنية، المخاطر والحوادث ، وسائل النقل والتنقل.

وباعتبار أن دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة عامة والمرأة الريفية خاصة يعتبر من الاولويات المرتبطة خاصة الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي، ونظرا لهشاشة وضعية العاملات الفلاحية مقارنة بالرجال في نفس القطاع فإن خطة عمل مهمة الشؤون الاجتماعية في قطاع الشغل والعلاقات المهنية تستهدف توجيه التفقد والرقابة نحو القطاع الفلاحي الموسمي وتحديد العاملات الفلاحيات بما يسمح بالحد من الفوارق بين الجنسين ومكافحة الظواهر الاجتماعية الناتجة عنه.

### 2- الإشكاليات ذات الأولوية :

- عدم توفر مقومات العمل اللائق للعاملات الفلاحيات

### 3- تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة :

في انتظار مزيد توفر المعطيات الإحصائية لدى مصالح البرنامج و التنسيق مع مختلف المتدخلين يتجه التفكير نحو اعتماد هدف عملياتي " تدعيم الرقابة في القطاع الفلاحي" ومؤشر : " تطور زيارات التفقد للوحدات الفلاحية التي تشغل عمالة هامة من النساء "

#### 4- التحليل :

- ضعف التغطية في القطاع غير المهيكل
- ضرورة مراجعة عديد الفصول ضمن مجلة الشغل والمتعلقة خاصة بعمل المرأة
- محدودية الآليات الخصوصية المتاحة لدى متفقد الشغل لاستهداف النساء في القطاعات الهشة (المهاجرات ، عملة المنازل...)
- غياب خطة وواضحة تستهدف تدعيم شروط الصحة والسلامة المهنية للعاملات الفلاحيات

#### 5- خطة العمل :

سيتم العمل على ضبط خطة عمل تتلاءم مع الأهداف والمؤشرات التي سيتم اعتمادها، لكن تجدر الإشارة إلى أن التدخل على مستوى مراقبة ظروف العمل بالنسبة للعاملات الفلاحيات يفترض ضرورة العمل على:

- برمجة جلسات عمل لتدعيم بنود الاتفاقية الدولية عدد 187 المتعلقة بالإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنيين والتي تمت المصادقة عليها بمقتضى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2021 المؤرخ في 11 ماي 2021 وستدخل حيز التنفيذ في شهر جويلية 2022 لوضع سياسة وبرامج وطنية للوقاية من الاخطار المهنية بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين. وسيتم تطبيق هذه الاتفاقية من تدعيم ثقافة الوقاية من الاخطار المهنية لدى أطراف الإنتاج وتعزيز النهوض بالحوار الاجتماعي في إطار لجان الصحة والسلامة المهنية.
- ملاءمة التشريع الوطني بعد مصادقة المؤتمر 110 لمنظمة العمل الدولية هذه السنة على اعتبار الاتفاقية الدولية عدد 155 لسنة 1981 المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل كإحدى الاتفاقيات الأساسية والتي تدعو الى رسم سياسة وطنية للخدمات الصحية والمهنية لخلق بيئة عمل مناسبة لحماية العاملين من المخاطر وتلزم الحكومات بتنفيذ التشريعات والقوانين المطابقة لبنود الاتفاقية بمختلف القطاعات.
- الدفع نحو المصادقة على الاتفاقية الدولية عدد 129- المتعلقة بتفقد الشغل في القطاع الفلاحي.
- الدفع نحو انفاذ القانون عدد 51- لسنة 2019 وجميع الاتفاقيات المنظمة لعملية نقل عاملات وعمال القطاع الفلاحي في ظروف تحفظ كرامتهم وتحميمهم.
- ضمان التنسيق بين الوحدات العملياة لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية مع الاطراف ذات العلاقة (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، والهيكل ذات



العلاقة من باقي الوزارات كوزارة المرأة، وزارة الفلاحة، وزارة النقل) والتنسيق مع الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

- رسم خارطة طريق مع الأطراف الاجتماعية لتفعيل الاتفاقيات الدولية
- القيام بحملات تحسيسية بحقوق العاملات في القطاع الفلاحي

مصدر التمويل	الأعمال	مؤشرات التصرف	الأهداف العملية	النشاط	المؤشر الفرعي	مؤشر الأداء	الهدف الاستراتيجي
ميزانية البرنامج	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ برمجة جلسات عمل لتدعيم بنود الاتفاقية الدولية عدد 187 المتعلقة بالإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنيين</li> <li>▪ الدفع نحو المصادقة على الاتفاقية الدولية عدد 155 لسنة 1981 المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين وبيئة العمل</li> <li>▪ الدفع نحو المصادقة على الاتفاقية الدولية عدد 129-المتعلقة بتفقد الشغل في القطاع الفلاحي</li> <li>▪ الدفع نحو تطبيق/تفعيل القانون عدد 51- لسنة 2019 وجميع الاتفاقيات المنظمة لعملية نقل عاملات وعمال القطاع الفلاحي</li> <li>▪ ضمان التنسيق بين الوحدات العمليّة لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية مع الاطراف ذات العلاقة والأطراف الاجتماعية</li> <li>▪ رسم خارطة طريق مع الأطراف الاجتماعية لتفعيل الاتفاقيات الدولية</li> <li>▪ القيام بحملات تحسيسية بحقوق العاملات في القطاع الفلاحي</li> <li>▪ المناصرة من طرف المجتمع المدني ذات العلاقة</li> <li>▪ تعديل المذكرات الداخلية في المجال</li> </ul>	<p>تطور زيارات التفقد في مجال الشغل في مجال تفقد الشغل للوحدات الفلاحية التي تشغل عمالة هامة من النساء</p> <p>تطور زيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل للوحدات الفلاحية التي تشغل عمالة هامة من النساء</p>	<p>تدعيم الرقابة في القطاع الفلاحي</p>	<p>-تفقد الشغل</p> <p>طب الشغل</p>	<p>نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل</p> <p>نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل</p>	<p>نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد</p>	<p>ضمان توفر شروط اللائق</p>

## البرنامج 2 : الضمان الاجتماعي

### 1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية:

بالرغم من مصادقة تونس على مجمل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بضمان حقوق النساء فإنها عجزت حتى الآن عن تأطير المرأة العاملة في القطاع غير المهيكّل ودعم قدراتها وكفاءتها، حيث تعاني النساء الأجيريات في القطاع غير المنظم من ظروف العمل الشاقة وغير اللائقة خاصة على مستوى التغطية الاجتماعية والأجور المتدنية سيما في القطاع الفلاحي وهو ما ينجر عنه التبعية الاقتصادية لفائدة الرجل، وتعتبر هذه التبعية من مظاهر العنف الاقتصادي الذي تعيشه العاملة الريفية، حيث تتوفر 19.7 % فقط من الريفيات على دخل خاص، تدير 4.07 % فقط مشاريع فلاحية، بينما لا تزال 80% منهن في حالة تبعية اقتصادية تامة للرجل، وهو ما ينجر عنه حرمان المرأة الريفية من فرصة التحرر الاقتصادي الذي يمكن أن يساعدها من الخروج من دائرتي الفقر والتهميش على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

وعموما فإن الإشكاليات الخاصة بالنساء العاملات في القطاع غير المهيكّل وخاصة القطاع الريفي تنعكس مباشرة على مجهودات التنمية الاقتصادية خاصة بالمناطق الداخلية والريفية ونظرا لتأثيرات الوضعية الهشة للفئة المذكورة سواء على مستوى دخل العائلة خاصة إذا ما تعلق الأمر بعائلات ذات عائل وحيد (أرملة أو مطلقة) أو على مستوى توفر مقومات العيش الكريم وباعتبار أن دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة عامة وللمرأة الريفية خاصة يعتبر من الأولويات المرتبطة خاصة الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي، فإن خطة عمل مهمة الشؤون الاجتماعية في قطاع الضمان الاجتماعي تستهدف توسيع التغطية الاجتماعية والعمل على استقطاب القطاع غير المهيكّل ومكافحة التهرب الاجتماعي بما يسمح بالحد من الفوارق بين الجنسين ومكافحة الظواهر الاجتماعية الناتجة عنه.

### 2- الإشكاليات ذات الأولوية :

- غياب التغطية الاجتماعية للعاملات بالقطاع غير المهيكّل خاصة بالمجال الفلاحي.

### 3-تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة :

في انتظار مزيد توفر المعطيات الإحصائية لدى مصالح البرنامج و التنسيق مع مختلف المتدخلين يتجه التفكير نحو اعتماد هدف عملياتي " تدعيم التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي " ومؤشر : "نسبة التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي "

#### 4- التحليل :

- ضعف التغطية الاجتماعية في القطاع غير المهيكل
- عدم ملائمة النصوص القانونية لوضعية القطاع الفلاحي الموسمي
- تعدد أوجه تشغيل النساء الفلاحات خاصة بالنسبة للعاملات في المزارع العائلية
- ضعف الموارد المالية للنساء الفلاحات بما يمكن من الانخراط في نظام التغطية الاجتماعية
- غياب التحسيس و الإعلام بأهمية الانخراط في نظام التغطية الاجتماعية

#### 5 - خطة العمل :

تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية لتقريب الخدمات الاجتماعية للمرأة خاصة في المناطق الريفية والجبلية الوعرة وذلك بهدف إخراجها من التبعية الاقتصادية للرجل في مرحلة أولى والفقر والتهميش الاجتماعي لذلك إنطلقت الوزارة ممثلة في صندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض في إنجاز مشروع مشترك بدعم مالي من وكالة Millenium Challenge Corporation (MCC) يهدف لإقتناء وحدات متنقلة للضمان الاجتماعي توضع على ذمة كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض وتستعمل لتقريب خدمات الضمان الاجتماعي وخدمات العلاج من الفئات الموجودة بالمناطق النائية.

الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء	النشاط	الأهداف العملية	مؤشرات التصرف	الأعمال	مصدر التمويل
تحسين التغطية الاجتماعية	نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية	التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnss)	تدعيم التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي	نسبة التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي	التحسيس والتوعية بأهمية الانخراط في أنظمة الضمان الاجتماعي صياغة نظام تغطية اجتماعية محفز وملائم للقطاع الفلاحي التنسيق مع مصالح تفقد الشغل (حملات المراقبة) التنسيق مع وزارة الفلاحة لتقييم وتصويب التدخلات ملئمة المنظومة المعلوماتية للصناديق الاجتماعية وإدراج مقارنة النوع الاجتماعي ضمن الإحصائيات الصادرة عنها استغلال مخرجات مشروع خارطة الأمراض المهنية تقييم منظومة احميني إقتناء وحدات متنقلة للضمان الاجتماعي	ميزانية البرنامج
						مشروع مشترك بدعم مالي من وكالة <b>Millenium Challenge Corporation (MCC)</b>

### البرنامج 3 : النهوض الاجتماعي

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية :

تبعاً لتشخيص واقع تدخلات برنامج النهوض الاجتماعي يتبين ارتباط ظاهرة الفقر بارتفاع معدلات الأمية لدى النساء خاصة بالمناطق الريفية والنائية وذلك مقارنة بالرجال من نفس المناطق الجغرافية . كما تنتمي لدى هذه الشريحة ظاهرة البطالة وهو ما يحول دون عملية إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. إضافة إلى انتشار ظاهرة العنف المسلط عليها وبعض الظواهر الاجتماعية الأخرى (المرأة المعنفة، الامهات العازبات، الأطفال الجرح...) .

حيث تعتبر النساء أكثر عرضة للفقر من الرجال ، و كما تعاني الأسر التي ترأسها امرأة (عموماً الأرامل في فئة عمرية متقدمة أو ليس لديهن مستوى عالٍ من التعليم) من ارتفاع معدل الفقر ، فهؤلاء النساء لا يستفدن من التغطية الاجتماعية وهو ما قد يمثل سبباً لتعرضهن لخطر الوقوع تحت خط الفقر ، هذه العائلات تعول نفسها بشكل عام بفضل المساعدات كما يلاحظ وجود ظاهرة عمالة الأطفال والانقطاع المدرسي المبكر لدى هذه الأسر.

وقد أظهرت الدراسة أن المرأة تجد صعوبة أكبر في الحصول على عمل من الرجل حتى مع تمتعها بمستوى تعليمي أعلى. حيث من المرجح أن يتعرضن للبطالة مرتين على الأقل أكثر من الرجال. وقد بلغ معدل البطالة بين النساء ضعف معدل بطالة الرجال بين عامي 2006 و 2015 بنسبة 21.6% مقابل نسبة 12.5% للرجال في نهاية الثلاثي الأول من عام 2015 .

و تجدر الإشارة إلى أن الأسر الأكثر فقراً هي أيضاً تلك التي لديها أطفال أقل تعليماً أو الذين انقطعوا عن التعليم من المستوى الابتدائي. وهؤلاء الأطفال هم أكثر عرضة للصعوبات في الدراسة ولظاهرة الانقطاع المدرسي. حيث يعاني الطفل المنتمي إلى بيئة أسرية معوزة من عديد المشاكل كالتغيب والتسرب المدرسي وتمثل المعتمديات الأكثر فقراً تلك التي تسجل أعلى نسبة من الانقطاع المدرسي.

كما يبلغ عدد النساء الأميات ضعف عدد الرجال و تتركز هذه النسبة خاصة في مناطق الشمال الغربي (206 ألف امرأة أمية) و الوسط الشرقي (227 ألف امرأة أمية) و الوسط الغربي (247 ألف امرأة أمية) و تتوزع نسب الأمية الأكثر ارتفاعاً كالتالي :

\* ولاية جندوبة : 44.1%

\* ولاية سيدي بوزيد : 44.6%

\* ولاية القيروان : 39.5%

كما ترتفع النسب في بعض معتمديات القيروان وسيدي بوزيد و القصرين لتبلغ نسبة 60%

كل هذه العوامل أدت إلى ضعف مشاركة النساء في الدورة الاقتصادية إضافة إلى تنامي القطاع غير المهيكل (مع انخفاض التغطية الاجتماعية لفائدة الاجيرات) وارتفاع تكلفة المساعدات والتحويلات الاجتماعية الممنوحة للفئات الهشة والمرصودة ضمن ميزانية الدولة.

## 2- الإشكاليات ذات الأولوية :

- ارتفاع ظاهرة الأمية لدى النساء مقارنة بالرجال خاصة بالمناطق الداخلية وصعوبة التمتع بخدمات تعليم الكبار
- الصعوبات التي تواجهها المرأة الحاملة للإعاقة على مستوى الإدماج والتشغيل
- ارتفاع عدد النساء المسجلات بمنظومات أمان اجتماعي و المعيلات لأسرهن مقارنة بالرجال
- صعوبات دخول النساء الفقيرات (غالباً ذوات مستوى تعليمي متدني أو أميات) إلى سوق الشغل
- استقطاب النساء الفقيرات للعمل بالقطاعات الهشة (القطاع الفلاحي / العمل بالمنازل / العمل الموسمي..) وغير المهيكلة وعدم تمتعهن بالتغطية الاجتماعية
- تنامي ظاهرة العنف المسلط على الفتيات والنساء
- ارتباط عديد الظواهر الاجتماعية (الجنوح ، العنف ، الانقطاع المدرسي المبكر...) لدى الاطفال بالوضعيات الهشة لعائلاتهم (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل)

## 3- تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة :

**1-الهدف الاستراتيجي:** المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

**المؤشر الاستراتيجي:** نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعت بالمساعدات الاجتماعية

**1.1-الهدف العملي:** تحسين النسق السنوي لإسناد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة

**المؤشر العملي:** عدد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة المحدثة سنويا (يهدف هذا المؤشر

لاستهداف النساء المعيلات لأسرهن)

**2.1-الهدف العملي:** ضمان توجيه المساعدات الاجتماعية للنساء المعوزات ومحدودات الدخل

**المؤشر العملي:** عدد النساء من العائلات المعوزة المنتفعت بالمساعدات الاجتماعية (PNAFN)

2- الهدف الاستراتيجي: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية

المؤشر الاستراتيجي: نسبة الأمية عند النساء

الهدف العملي: استقطاب الأميين

المؤشر العملي: نسبة استقطاب النساء الأميات

#### 4- التحليل :

- ارتفاع معدلات الفقر خاصة بالمناطق الداخلية والريفية
- انتشار ظاهري الانقطاع عن التعليم والتسرب المدرسي بالمناطق الداخلية
- صعوبة التمكين الاقتصادي للنساء بالمناطق الداخلية (عوامل ثقافية ، اجتماعية واقتصادية)
- غياب برامج خصوصية لفائدة النساء والفتيات خاصة الحاملات لإعاقة

#### 5- خطة العمل :

- تدعيم نسبة النساء المتمتعات بمشروع بعث موارد الرزق في إطار بعث موارد الرزق لفائدة العائلات الفقيرة
- وضع خطة اتصالية وتحسيسية
- المساهمة في مقاومة ظاهرة العنف المسلط على المرأة من خلال تدعيم قدرات العاملين في القطاع الاجتماعي (الرصد ، المتابعة والمرافقة...) و التحسيس بالظاهرة
- تدعيم الشراكة خاصة مع الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي و مجال الإعاقة قصد تمكين الفئات المعنية من آليات الإدماج الاقتصادي
- اعداد مشروع قرار التنقيط وإدراج بعد النوع الاجتماعي ضمن المؤشرات المعتمدة
- استقبال والإحاطة بالنساء ضحايا العنف عن طريق مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي في إطار برنامج مرافقة خصوصي
- التمييز الإيجابي للجمعيات التي تعنى ببعث موارد رزق للنساء الفقيرات في إطار أشغال اللجنة الفنية للتمويل العمومي للجمعيات
- الشراكة مع المجتمع المدني لتعزيز فرص بعث المشاريع للفئة المستهدفة
- تطوير برامج التعاون الدولي
- الشراكة مع الهياكل الوزارية (الفلاحة ، التشغيل والتكوين المهني ، المرأة والأسرة ، ...)
- استهداف النساء الأميات خاصة بالمناطق الداخلية والنائية والمرور من مرحلة التدريس البسيط (القراءة والكتابة) إلى مرحلة إكساب المهارات الحياتية (التكوين في الحرف )



الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء	النشاط	الأهداف العملية	مؤشرات التصرف	الأعمال	مصدر التمويل
المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	القيادة والتخطيط والاشراف في مجال النهوض الاجتماعي	تحسين النسق السنوي لإسناد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة	عدد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة المحدثة سنويا (يهدف هذا المؤشر لاستهداف النساء المعيلات لأسرهن)	تدعيم نسبة النساء المتمتعات بمشروع بعث موارد الرزق في إطار بعث موارد الرزق لفائدة العائلات الفقيرة تدعيم الشراكة خاصة مع الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي و مجال الإعاقة قصد تمكين الفئات المعنية من آليات الادماج الاقتصادي التمييز الإيجابي للجمعيات التي تعنى ببعث موارد رزق للنساء الفقيرات في إطار أشغال اللجنة الفنية للتمويل العمومي للجمعيات الشراكة مع المجتمع المدني لتعزيز فرص بعث المشاريع للفئة المستهدفة تطوير برامج التعاون الدولي الشراكة مع الهياكل الوزارية (الزراعة ، التشغيل والتكوين المهني ، المرأة والأسرة ، ...)	ميزانية البرنامج

الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء	النشاط	الأهداف العملية	مؤشرات التصرف	الأعمال	مصدر التمويل
المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	ضمان توجيه المساعدات الاجتماعية للنساء المعوزات ومحدودات الدخل	عدد النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	اعداد مشروع قرار التنقيط وإدراج بعد النوع الاجتماعي ضمن المؤشرات المعتمدة	ميزانية البرنامج
المساهمة في التقليل من النسبة العامة للامية	نسبة الأمية عند النساء	تعليم الكبار	استقطاب الأميين	نسبة استقطاب النساء الأميات	استهداف النساء الأميات خاصة بالمناطق الداخلية والنائية والمرور من مرحلة التدريس البسيط (القراءة والكتابة) إلى مرحلة إكساب المهارات الحياتية (التكوين في الحرف )	ميزانية البرنامج

## البرنامج 4 : الهجرة والتونسيين بالخارج

### 1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية :

أظهرت نتائج المسح الوطني للهجرة الدولية ، والذي اعتمد معيار مهاجر كل شخص تونسي يبلغ من العمر 15 سنة فما فوق أقام بتونس ويقيم حاليا بالخارج لمدة تتجاوز 3 أشهر، أن عدد المهاجرين يقدر حاليا 566.000 مهاجرا ويتبين أن 10/1 مهاجرين تولى القيام باستثمار بالوطن وهي نسبة ترتفع بتقدم سن المهاجر. غير أن هذه الاستثمارات تواجه عديد الصعوبات على مستوى تعقيد الاجراءات الإدارية ومحدودية رأس المال فضلا عن ضعف الحوافز المالية و الضريبية.

كما يبلغ عدد المهاجرين العائدين 211.000 مهاجرا (83.41% رجال و 16.58% نساء) وتواجه النساء العائدات إضافة إلى صعوبات التشغيل وتوفير مستوى دخل ، صعوبات في الاندماج الاجتماعي. أما على مستوى دول الإقامة فتبرز عدة ظواهر على غرار العنف الاسري ، التبنّي ، الزواج المختلط ببلدان الإقامة (سواء زواج مدني او عرفي ببلدان الخليج خاصة) الشيء الذي ينجر عنه تنامي المخاطر الاجتماعية على المرأة والاطفال. وقد تعمقت هذه الظواهر مع انتشار جائحة كوفيد 19 والتي أدت لتنامي ظاهرة العنف المسلط على النساء والاطفال .

كما تعاني النساء المهاجرات من عدة صعوبات(وضعية ادارية غير سليمة، هجرة غير نظامية ، بطالة، زواج وعلاقات خارج الاطر القانونية...) وهو ما يخلق عدة عوائق على مستوى إجراءات الإقامة ، دراسة الابناء، التشغيل مما يدفعها للعمل بالأشغال الهشة وهو ما يؤدي الى استغلالها وعدم تمتعها بحقوقها خاصة في الميدان الفلاحي.

كما يلاحظ عزوف المهاجرات في وضعية غير سليمة (هجرة غير نظامية، زواج على خلاف الصيغة القانونية...) عن التعامل مع المؤسسات لاسيما منها المصالح الاجتماعية التابعة للديوان. وأخيرا تواجه المهاجرات والجالية عموما ضعف التغطية الحالية للخدمات الاجتماعية حيث تناهز نسبة التغطية الحالية للخدمات الاجتماعية الموجهة لأفراد الجالية ((54 ملحق إجتماعي و8 مرشحات إجتماعيات و 11 عون محلي) فيما يبلغ عدد الفضاءات التابعة للديوان 12 فضاء.

## 2- الإشكاليات ذات الأولوية :

- تنامي ظاهرة الهجرة الغير نظامية للاطفال والنساء مقارنة بالسنوات السابقة .
- تنامي هجرة الاطارات والكفاءات من العنصر النسائي .
- تنامي الاحزاب اليمينية التي تعادي المهاجرين والمهاجرات.
- صعوبات التغطية بالخدمات الاجتماعية.

## 3- تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة :

**الهدف الاستراتيجي :** تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية **المؤشر الاستراتيجي:** نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية

## 4- التحليل :

-

## 5- خطة العمل :

- تأمين الاحاطة بالأسر والعائلات سواء بالخارج او بالداخل وتامين المرافقة الاجتماعية والقانونية للمرأة المهاجرة.
- بعث آلية مستدامة تعنى باليقظة والمتابعة والمرافقة للمرأة العاملة المنتهكة حقوقها
- إبرام اتفاقيات شراكة مع الهيئات القانونيّة (منظمة محامون بلا حدود، الهيئة الوطنية للمحامين بتونس) للدفاع عن حقوق المهاجرات ومتابعة قضاياهن داخل حدود الوطن وخصوصا خارجه ببلدان الإقامة ووضع خلايا إصغاء والنهوض بشبكة محامين متطوعين وأخصائيين نفسانيين وأطباء متطوعين أو انتداب مستشارين قانونيين عند الحاجة.
- متابعة اوضاع المرأة المهاجرة وتحسيسها بدورها في الحفاظ على التوازن الاسري .
- وضع برامج واليات لتاطير وحماية المرأة والاجيال الجديدة من الظواهر الاجتماعية السلبية.
- توسيع دائرة النوادي والجمعيات النسائية وتدعيمها من اجل حمايتها وتشجيع المرأة المقيمة بالخارج على المشاركة في الجمعيات وفي مختلف الهياكل المتواجدة بالخارج قصد تسهيل عملية ادماجها ببلد الإقامة.
- تنظيم ندوات وملتقيات ثقافية وتنشيطية بدور التونسي بالخارج لفائدة المرأة المهاجرة وتكثيف الاستشارات القانونية لفائدة العائلات التونسية بدور التونسي للتعريف بقانون بلد الإقامة في مجال حقوق الطفل والمرأة.

- -القيام بحملات تحسيسية بخصوص مقاومة ظواهر عقود العمل المزيفة والاتجار بالبشر.
- إبرام اتفاقيات مع البلدان المستقبلية حول إمكانية النفاذ إلى برامج التكوين لفائدة الشباب المهاجر بصفة غير قانونية لاسيما منهم النساء.
- القيام بإنشآت قصد تعزيز تغطية أفراد الجالية بخدمات إطارات وأعوان التأطير بالخارج (ملحقين إجتماعيين ومرشدين إجتماعيين و اعوان محليين) وبعث مراكز إجتماعية وثقافية جديدة لتقريب وتكثيف الخدمات للجالية.
- تشريك الجالية وتصويب الأنشطة لمستحقيها واعتماد منهجية مرنة وتشاركية ومقاربة اجتماعية مع الجمعيات والوزارات لاسيما منها وزارة المرأة والاسرة وكبار السن

الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء	النشاط	الأهداف العملية	مؤشرات التصرف	الأعمال	مصدر التمويل
تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في جهودات التنمية	نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية	القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج.	تدعيم مساهمة التونسيات المقيمت في الخارج في المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيات المقيمت بالخارج	- تنظيم ندوات بالداخل والخارج للتعريف بفرص الاستثمار بالشراكة مع الهياكل العاملة في مجال الاستثمار والتنمية - تنظيم ندوات وملتقيات ثقافية وتنشيطية بدور التونسي بالخارج لفائدة المرأة المهاجرة - تشريك الجالية وتصويب الانشطة لمستحقيها واعتماد منهجية مرنة وتشاركية ومقاربة اجتماعية مع الجمعيات والوزارات	ميزانية البرنامج



## برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

### ملحق عدد 1

#### بيانات حول المشاريع المصادق عليها لفائدة

#### التونسيين بالخارج لفائدة التونسيين بالخارج

عدد المشاريع			المشاريع الجمالية
التطور	سنة 2021	سنة 2020	
%50	2 370	1 575	المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج
%31-	14 346	20 901	المشاريع الجمالية المصادق عليها
	%16,52	%7,54	نسبة مساهمة التونسيين بالخارج في المشاريع الجمالية